الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
التخصص: تحليل اقتصادي
الفرع: العلوم الاقتصادية
بعنوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر

(دراسة ميدانية)

من إعداد الطالب:
امعمر الازهر حاشي

تحت إشراف:
أ.د محمد بن سعيد

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	أ.د بـــورحلة علال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيســـــا
02	أ.د بـــن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
03	أ.د قـدال زين الدين	أستاذ التعليم العالي	جـــامعة مستغانم	منـــاقشا
04	د. قـــداري احمد	أستـــاذ محاضر . أ .	جـــامعة غليزان	منـــاقشا
05	د. عـــامري رضوان	أستـــاذ محاضر . أ .	جـــامعة غليزان	منـــاقشا
06	د. وراد زواوي	أستـــاذ محاضر . أ .	جامعة سيدي بلعباس	منـــاقشا

لسنة الجامعية: 2020- 2021

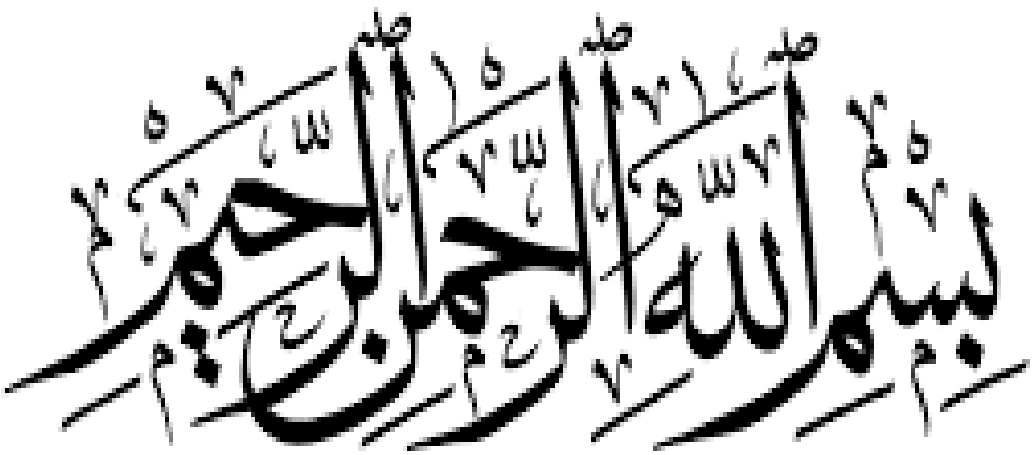
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من علَّمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض

أبي المحترم

إلى نبع المحبة والإيثار والكرم.

أمي الموقَّرة

إلى أقرب الناس إلى نفسي.

زوجتي المخلصة

إلى روحي وقُرَّة عيني ونبض فؤادي.

ابنتي

إلى جميع من تلقَّيتُ منهم النصح والدعم

أهديكم خلاصة جُهدي العلمي

الشكر

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل" وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية 76 ....صدق الله العظيم.

وقال رسول الله "صلي الله عليه وسلم":(من صنع إليكم معروفاً فكافئوه, فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه) ..... "رواه أبو داوود.

وفاءً وتقديراً واعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتي في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل : "الدكتور بن سعيد محمد" على هذه الدراسة وصاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي ، طيلة هذه الدراسة فجزاه الله كل خير.

ولا أنسي أن أتقدم بجزيل الشكر للدكتور "العسالي جمال " الذي قام بمساعدتي, في تجميع المادة البحثية.

وأخيراً ,أتقدم بجزيل شكري إلي كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر باعتبارها إحدى الآليات والنظم التشغيلية الجديدة التي أثبتت فعاليتها في التجارب الدولية .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تناول الموضوع من الجانبين النظري والتطبيقي، حيث تناول الجانب النظري مختلف المفاهيم المتعلقة بظاهرة البطالة والسياسة التشغيلية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الإشارة إلى مختلف التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات الناتج المحلي التشغيل، الصادرات، وذلك بناءا على الإحصائيات المقدمة من قبل الهيئات المختصة .

أما الجانب التطبيقي فقد تم فيه دراسة قياسية تحليلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مختلف المجالات وفي كافة المناطق التراب الوطني(الجزائر) وعلاقتها بمعدل البطالة ، وكذا علاقة بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة كآلية تحليلية مساعدة لفهم أسباب مشكلة البطالة واهم الأسباب المؤثرة فيها. وقد توصلت الدراسة إلى أن:

- وجود علاقة ارتباطية قوية وسالبة وذات دلالة معنوية بين معدل البطالة (TCH) والمتغير الأساسي المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM) في الجزائر وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- وجود علاقة ارتباطية قوية وسالبة وذات دلالة معنوية بين معدل البطالة (TCH)وسعر البترول(PP) في الجزائر وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- وجود علاقة ارتباطية متوسطة وموجبة وذات دلالة معنوية بين معدل البطالة (TCH)ومعدل التضخم (INF) في الجزائر وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- (Acp)عدم جود علاقة ارتباطية بين معدل البطالة (TCH) ومعدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP) في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

بطالة ، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، سياسة التشغيل ،اقتصاد وطني، تشغيل،معدل البطالة،الجزائر .

Abstract:

This research investigates the role of Small and Medium Enterprises (SMEs) in reducing the unemployment rates in Algeria. It is considered one of the new operational mechanisms and systems that have proven their effectiveness in international experiences. The present research paper is divided into two parts. The first part is theoretical; it deals with various concepts related to the phenomenon of unemployment and operational policy, small and medium enterprises. In addition, this side is about international experiences in the field of small and medium enterprises, and the contribution of small and medium enterprises to the national economy through indicators of domestic product, employment, and exports. The data used in this study came from credible authorities. Whereas, the second part is practical (econometric). It is about a sample of Algerian SMEs. The paper concludes with sets of results.

- There is a strong, negative and significant correlation between the unemployment rate (TCH) and the dependent variable represented by small and medium enterprises (PEM) in Algeria. This result corresponds to economic theory.
- The existence of a strong, negative and significant correlation between the unemployment rate (TCH) and the price of petroleum (PP) in Algeria. This result corresponds to economic theory.
- There is a moderate, positive and significant correlation between the unemployment rate (TCH) and the inflation rate (INF) in Algeria. This result corresponds to economic theory.
- There is no significant correlation between the unemployment rate (TCH) and the rate of (GDP) growth in Algeria.

Key words: unemployment, Small and Medium Enterprises (SMEs), national economy, employment, unemployment rate.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة

الإهداء

شكـــــر

المستخلص باللغة العربية والانجليزية

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ- ر

الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة

تمهيد.....**02**

المبحث الأول: ماهية البطالة.....**03**

المطلب الأول: مفهوم البطالة.....**03**

المطلب الثاني: قياس معدل البطالة وأنواعها..... **07**

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة.....**12**

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة.....**18**

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية. **18**

المطلب الثاني: النظرية الكينزية.....**21**

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للبطالة.....**23**

المبحث الثالث: سياسات التشغيل في الجزائر.....**27**

المطلب الأول: تعريف التشغيل وأسسه.....**27**

المطلب الثاني: ماهية سياسات التشغيل.....**30**

المطلب الثالث: قيود وتحديات توسيع فرص التشغيل في الجزائر و الدول العربية.....**35**

خلاصة الفصل.....**44**

الفصل الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد.....46
المبحث الأول: مدخل عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....47
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....47
المطلب الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....51
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....55
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها.....59
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....59
المطلب الثاني: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....61
المطلب الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....67
المبحث الثالث: آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....73
المطلب الأول: الوكالات الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....73
المطلب الثاني: الصناديق الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....79
المطلب الثالث: آليات التعاون الدولي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....85
خلاصة الفصل.....89

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل

تمهيد 91
المبحث الأول: التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....92
المطلب الأول: التجربة التركية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....92
المطلب الثاني: التجربة الفرنسية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... . 95
المطلب الثالث: التجربة الماليزية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....99
المبحث الثاني: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي
في الجزائر 104
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج المحلي.....104
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر.....107
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات.....110

المبحث الثالث: واقع البطالة والتشغيل في الجزائر.....**113**

المطلب الأول: واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).....**113**

المطلب الثاني: قراءة في تطور التشغيل في الجزائر.....**117**

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر.....**122**

خلاصة الفصل.....**124**

الفصل الرابع: دراسة قياسية تحليلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد.....**126**

المبحث الأول: اختبارات تطبيق التحليل العاملي إلى مركبات أساسية (Acp).....**127**

المطلب الأول: التقديم الوصفي للمتغيرات محل الدراسة.....**127**

المطلب الثاني: اختبار تحقق فرضيات التحليل العاملي إلى مركبات أساسية (Acp).....**140**

المطلب الثالث: جودة تمثيل المتغيرات الخاصة بالدراسة.....**147**

المبحث الثاني : استخراج العوامل الأساسية وتصنيفها.....**149**

المطلب الأول: استخراج العوامل الأساسية.....**149**

المطلب الثاني: وصف العوامل المستخرجة.....**156**

المطلب الثالث: تلخيص متغيرات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية.....**159**

خلاصة الفصل.....**163**

الخاتمة.....**164**

قائمة المصادر والمراجع.....**168**

الملاحق.....**181**

فهرس

الأشكال، الجداول

فهرس الأشـــكال

الشكل	العنـــوان	الصفحة
(1)	التوازن في سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية.	20
(2)	النموذج الكينزي	23
(3)	حركة الأفراد بين مجالات التشغيل، البطالة وسوق الشغل.	28
(4)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001 – 2017	62
(5)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الفترة 2003-2017	65
(6)	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق	66
(7)	أنواع التمويلات التي تقدمها ANSEJ.	75
(8)	عدد المشاريع(ANDI)المصرح بها لعام 2015:	78
(9)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	106
(10)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	109
(11)	علاقة معدل نمو القيمة المضافة بمعدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2015).	110
(12)	تطور الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة : 2000-2014	112
(13)	توزيع البطالة حسب الفئات العمرية و الجنس لسنة 2017	114
(14)	معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي و الشهادة والجنس	115
(15)	تطور عدد السكان النشطون والمشتغلون في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	116
(16)	توزيع العمالة المشتغلة وفقا لفئات السن 2010-2014	117
(17)	توزيع الفئة وفقا لعامل النوع	119
(18)	توزيع حجم العمالة المشتغلة وفقا للمنطقة 2010-2014	120
(19)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2000-	121

	(2014	
(20)	علاقة معدل البطالة بمعدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2015)	123
(21)	هيكل نموذج الدراسة	128
(22)	التمثيل البياني لتطور سلسلة معدل البطالة (TCH)	130
(23)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل البطالة (TCH)	131
(24)	التمثيل البياني لتطور سلسلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)	132
(25)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)	133
(26)	التمثيل البياني لتطور سلسلة سعر البترول (PP)	134
(27)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة سعر البترول (PP)	135
(28)	التمثيل البياني لتطور سلسلة معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP)	136
(29)	إحصائيات الوصفية لسلسلة معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDP)	137
(30)	التمثيل البياني لتطور سلسلة معدل التضخم (INF)	138
(31)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل التضخم (INF)	139
(32)	تمثيل القيم الذاتية.	152
(33)	ارتباط المتغيرات بالمحاور العاملية.	158
(34)	التمثيل الهرمي الشجري.	160
(35)	المجموعات العنقودية الممكنة لمتغيرات الدراسة.	162

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنـــوان	الصفحة
(1)	سياسات التشغيل النشطة وسياسات التشغيل الخاملة.	33
(2)	يوضح تحديد البنك الدولي لتصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة	48
(3)	يوضح تحديد البنك الدولي لتصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة	49
(4)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2001 إلى 2017	61
(5)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الفترة من 2003 - 2017	64
(6)	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق .	66
(7)	توزيع القروض حسب نمط التمويل (إحصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية من31/ 08 /2017).	76
(8)	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المضمونة من(CGCI-PME) ومقدار القروض المضمونة حسب قطاع النشاط	83
(9)	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يضمنها الطابع النهائي أو طبيعة الاستثمار	84
(10)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	105
(11)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	108
(12)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	111
(13)	تطور معدل البطالة في الجزائر (1990-2017)	113
(14)	توزيع البطالة حسب الفئات العمرية و الجنس لسنة 2017	115
(15)	معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي و الشهادة والجنس	116
(16)	تطور عدد السكان النشطون والمشتغلون في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	117
(17)	توزيع العمالة المشتغلة وفقا لفئات السن 2010-2014	118

(18)	توزيع الفئة وفقا لعامل النوع	119
(19)	توزيع حجم العمالة المشتغلة وفقا للمنطقة 2010-2014	120
(20)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2000-2014)	122
(21)	الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.	129
(22)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.	141
(23)	اختبار كفاية العينة "المشاهدات" (KMO) بين متغيرات الدراسة.	144
(24)	نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة (مصفوفة معاملات الارتباط الصورية).	146
(25)	تمثيل المتغيرات الخاصة بالدراسة.	148
(26)	القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملية.	150
(27)	مصفوفة العوامل قبل تدوير المحاور.	154
(28)	مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور.	155
(29)	الوصف الأولي للعاملين الأول والثاني.	157

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنــوان	الصفحة
01	**التحليل الوصفي**	178
02	**اختبارات تحقق فرضيات التحليل العاملي إلى مركبات أساسية (Acp)**	180
03	**جودة تمثيل المتغيرات الخاصة بالدراسة**	182
04	**استخراج العوامل الأساسية**	182
05	**ارتباط المتغيرات بالمحاور العاملية**	185
06	**تلخيص متغيرات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية**	186
07	**إحصائيات حول التشغيل**	188
08	**إحصائيات حول PME2017**	200

مقدمة عامة

لقد أدت الأزمة الاقتصادية لمنتصف الثمانينات في البلدان النامية إلى إضعاف القدرات الاستثمارية وانخفاض معدلات استحداث المؤسسات الكبيرة وحتى تهديد وجود القائمة منها ، وعليه فقد تميزت نهاية الثمانينات بعدة أحداث وتطورات على الساحة الدولية والوطنية ، و أهامها نشأة وتطور حركة عالمية النطاق من اجل ديمقراطية النظم السياسية ، ومع انتشار مصطلح اقتصاد السوق على الساحة الاقتصادية الدولية، خاصة بعد أن ثبت فشل الاقتصاد المخطط والاشتراكية عامة بانهيار الاتحاد السوفياتي ، وعلى اثر فشل هذه السياسات فقد لجأت العديد من الدول النامية إلى تطبيق برامج التصحيح الهيكلي التي تهدف إلى خلق الظروف الملائمة للانتقال إلى الاقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي بحيث ترتكز هذه الإصلاحات على تقليص القطاع العمومي وتحويل دور الدولة من التدخل المباشر في الاقتصاد إلى دور التوجيه و التاطير ، وتخفيض الإنفاق الحكومي ، وتحرير الأسواق المختلفة داخليا وخارجيا واعتماد طريق الخوصصة التي انتهجتها الجزائر في منتصف التسعينيات من القرن الماضي تحت وصاية البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي تحضيرا للدخول للمنظمة العالمية للتجارة والتي كان لها دور في اضطراب سوق العمل ، حيث أدت هذه التعديلات أساسا إلى انكماش الإنفاق الحكومي الناتج عن سياسات خوصصة المؤسسات العمومية وتسريح أكثر من 500 ألف عامل وغلق أكثر من ألف مؤسسة عمومية في الفترة 1994-1998.

وقد ساهم نمو الفئة النشطة في زيادة عرض العمل، إذا انتقل العدد الإجمالي لها من 2.5 مليون شخص سنة 1966 إلى 7.9 مليون شخص سنة 1997، أي بزيادة بأكثر من ثلاث مرات على مدى ثلاث سنوات، كما انتقل عدد المشتغلين من 1.7 مليون عامل سنة 1966الى 5.5 مليون عامل عام 1997، أما عدد البطالين فقد انتقل من0.8 مليون بطال إلى 2.4 مليون في نفس الفترة أي انه تضاعف ثلاث مرات، ونتيجة لهذا الاختلال بين العرض والطلب خاصة مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي انتقل معدل البطالة من 19% سنة 1989 إلى حوالي 27% سنة1994 .

فالتحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج هذا التصحيح الهيكلي في عدد من الاقتصاديات طرحت حتمية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة مظاهر التخلي عن الأنشطة الكبرى وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي.

وعلى اثر المناخ الجديد أصبحت جل الدول تبحث عن بدائل لتحريك التنمية وامتصاص البطالة ، وقد أدركت الجزائر مؤخرا حجم الموارد البشري وحجم البطالة المتزايد، خاصة مع توجهها إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا إلى منطقة التبادل الحر كل هذه المستجدات فرضت حتمية تجاوز الطرق التقليدية الإدارية لحماية المنتج الوطني واستحداث طرق حديثة في تأهيل جودة المنتج الوطني الذي يحتاج

إلى تأهيل المؤسسة مهما كانت ملكيتها ومهما كانت طبيعتها. ولا يحدث ذلك إلا بتكييف محيطها القانوني والاقتصادي والتجاري والمالي والتكنولوجي، وجعل الجودة منهجا لتحسين الأداء في كل الأنظمة الجزئية المشكلة للاقتصاد الوطني.

وبعد أن ثبت وبالتجربة أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة كانت المحرك الرئيسي للقطاع الصناعي في الدول الصناعية حديثة التصنيع إذا تمثل على سبيل المثال 98% من إجمالي المنشآت الصناعية في كوريا ،كما لعبت دورا أساسيا في تحقيق الانطلاقة الأولى للتصنيع في اليابان بحيث استوعبت الصناعات الصغيرة والتي لا تتجاوز عدد العمال فيها 50 عاملا حوالي 50% من إجمالي العاملين في الصناعات التحويلية ، واستوعبت الصناعات التي يعمل فيها اقل من 500 عاملا أي حوالي 30% من الإجمالي، وكانت النسبة الباقية وقدرها 20% فقط من نصيب الصناعات الكبيرة التي يتجاوز عدد العاملين فيها أكثر من 500 عامل ، فتغيرت بذلك الأفكار لصالح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت محور الدراسات الاقتصادية باعتبارها كيانا مختلفا في حجمه في طريقة تسيره واستراتيجياته،وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد لهذه المؤسسات والدعوة إلى ترقيتها.

في إطار سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أنشئت الجزائر عدة مؤسسات وسيطية حيث لا تعمل هذه الأخيرة على تامين وظائف للبطالين لدى أرباب العمل في المؤسسات الكبيرة والعمومية فقط. بل تساعدهم على إقامة استثمارات خاصة بهم، بمنح قروض ميسرة الفائدة وامتيازات جبائية وإمدادهم بالمساعدات الفنية التي تنقصهم ، مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتامين عن البطالةCNAC والوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI.

كما تُعد مشكلة البطالة مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة تحتاج منا التأمل في نتائجها وتحليل أثارها على منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر إلى اقل ما يمكن عن طريق البحث المستمر في الطريق الناجحة والملائمة اجتماعيا واقتصاديا هذا ما أدى الى حتمية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و البحث على ما يدعمها لتقوية نشاطها في ظل التحديات التي فرضتها عليها التغيرات المتلاحقة في عالم الأعمال .

من خلال التحليل السابق نطرح السؤال الاتي التالية:

ما الدور الذي قامت به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصحيح اختلالات سوق العمل في الجزائر من خلال إصلاح آلياتها، وهل حققت الإستراتجية المتبعة من الحد من ظاهرة البطالة؟

و من خلال هذا الإشكال يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ما هي أهم النظريات المفسرة لظاهرة البطالة؟و ما هي الآثار التي تترتب عنها؟

ب- بما تختص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات؟ وما هو واقعها في الجزائر؟ وما هي المعايير المستخدمة في تصنيفها؟

ج- ما هي الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تجعل منها أداة أكثر فاعلية ؟

د- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في الجزائر؟

أولا: فروضية الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية :

أ- الفرضية الرئيسية:

لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين معدل البطالة (TCH) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM) في الجزائر، وبالتالي يساهم لا يساهم هذا الأخير في تفسير التغيّرات التي تحدث في (TCH)؛

ب- الفرضيات الفرعية:

- ☒ لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين معدل البطالة (TCH) وسعر البترول(PP) في الجزائر،وبالتالي يساهم لا يساهم هذا الأخير في تفسير التغيّرات التي تحدث في(TCH) ؛
- ☒ لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين معدل البطالة (TCH) ومعدل التضخم(INF) في الجزائر،وبالتالي يساهم لا يساهم هذا الأخير في تفسير التغيّرات التي تحدث في(TCH) ؛
- ☒ لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين معدل البطالة (TCH) ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDP)في الجزائر،وبالتالي يساهم لا يساهم هذا الأخير في تفسير التغيّرات التي تحدث في(TCH) ؛

ثانيا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، هي كالأتي:

أ- توضيح الجوانب الأساسية المتعلقة بمفهوم البطالة وسياسة التشغيل على اعتبارها من المواضيع المهمة في السنوات القليلة الماضية.

ب- محاولة إبراز الأثر الإيجابي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حفاظها على استدامتها وتحقيق أعلى مستويات التشغيل ؛

ج- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر و تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف لديها و تحديد الفرص و التهديدات الموجودة في المحيط الذي تنشط فيه.

د- تحديد المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء منها الداخلية المتعلقة بالمؤسسة أو الخارجية المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه، وما مدى تأثير هذه المشاكل على أدائها

وعموما يمكن القول بأن الهدف الأساسي هو التعرف على واقع البطالة في الجزائر وكذا واقع التشغيل في الجزائر واهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في معدلات البطالة.

ثالثا: أهمية الدراسة

إن هذه الدراسة تكتسي أهمية بالغة وهذا يعود أساسا إلى طبيعة الموضوع من خلال التطرق الى ظاهرة البطالة التطور الذي حصل لهذه الظاهرة ، وإبراز أهمية وفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والتطور الذي حصل لها . يعتبر هذا البحث التفاته إلى تقييم نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من هذه الظاهرة في دول أخرى وإمكانية نجاحها في الجزائر، لذا فإن لهذا البحث أهمية من خلال النقاط التالية: -

أ- إنه قد يمثل إضافة نظرية إلى ما هو مكتوب من أدبيات سابقة عن موضوع البطالة وموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد منها.

ب- إن هذا البحث يلقي الضوء على واحدة من أهم الموضوعات التي تشغل بال الاقتصاديين وعلماء الإدارة والمتمثلة في كيفية الحد من ظاهرة البطالة.

ج- تزداد أهمية هذا البحث في الوقت الراهن حيث تراجعت معدلات التشغيل في معظم بلدان العالم، ومنها الجزائر، من ناحية، وتزايدت أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ناحيةٍ أخرى.

د- الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الأثر التنموي منها، وهو ما يعزز أهمية الاعتماد على هذه المؤسسات في الوقت الراهن في تحقيق معدلات تشغيل عالية.

رابعا: المنهجية الدراسة

قصد تناول هذا الموضوع بالدراسة و التحليل، و نظرا لطبيعة هذا البحث، سنعتمد على المنهج الوصفي خاصة عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بظاهرة البطالة بأهم أنواعها، أبعادها و كذا النظريات المفسرة لها، و كذلك عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،خصائصها و أهميتها، إضافة لبعض تجارب الدول في تنمية و تطوير هذه الأخيرة، أما المنهج التاريخي فسنستعمله في تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر و كذا في تحليل و تفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي سيتم جمعها للتوصل إلى جملة من النتائج، هذا بالاعتماد على أسلوب الاستنتاج في المعالجة، و باستعمال أدوات الوصف الإحصائي.

خامسا:دوافع ومبررات اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب ومبررات موضوعية وشخصية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع، يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- الدور البارز الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي أدى بنا إلى انجاز هذا البحث،

ب- اهتمامنا بالبحث في هذا الموضوع، لارتباطه بتخصص تحليل اقتصادي الذي نزاول فيه دراستنا فيما بعد التدرج، وهو تخصص دراستنا في مرحلة التدرج.

ج- العدد الكبير و المتزايد للمؤسسات الصغيرة المتوسطة في مختلف الدول، سواء كانت متقدمة أو سائرة في طريق النمو، و كونها عاملا مهما من عوامل التنمية الاقتصادية.

سادسا: حدود الدراسة

أ- الحد الموضوعي:

- التأصّيل النظري لظاهرة البطالة .
- التأصّيل النظري لسياسة التشغيل .
- اقتصرت الدراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في التراب الوطني.

ب- الحد المكاني: الإطار المكاني (نقصد به هنا الحدود الجغرافية للعينة محل الدراسة) والتي تمثلت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في الجزائري .

ج-الحد الزماني: اقتصرت الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على الفترة الزمنية 2000-2017.

سابعا: صعوبات الدراسة

لقد تعرضنا إلى جملة من الصعوبات أثناء إعدادنا للدراسة، نذكر أهمها:

أ- شح الكتب التي تناولت موضوع سياسة التشغيل ،

ب- تعدد المصادر، واختلاف وتضارب المعلومات فيما بينها.

ج- الوباء العالمي عفنا الله منه أعطى منحى أخر لدراسة التطبيقية.

ثامنا: الدارسات السابقة:

- **دراسة لخلف عثمان 2003/2004 أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، بعنوان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها- دراسة حالة الجزائر**

لقد **حاول الباحث** الربط بين الإطار النظري الذي تطورت فيه هــذه المؤسسات منذ القرن السابع عشر، عصر المنظم، إلى عصر العولمة الاقتصادية، و إظهار واقـــــع هذه المؤسسات في اقتصاديات مختلف البلدان، المتقدمة منها أو النامية، مع التركيز على الواقع الجزائري.

كما حاول من وراء بحثه التقريب بين ما يجري في بعض البلدان التي سبقت الجزائر في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الإجراءات في إنعاش هذا القطاع في الجزائر ، وهذا بإتباع المنهج التاريخي التحليلي، **ولقد توصل إلى** النتائج التالية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا بذاته، بفضل خصائصه وسماته التي تميزه عن المؤسسات الكبيرة ومختلف الأشكال التي يأخذها ، حيث أنه منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول عامة و دول النامية خاصة، كما أن الباحث توصل إلى أن للتحولات الاقتصادية وما صحبه من عولمة للاقتصاد أثرا إيجابيا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر عائقا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أثرت تأثيرا إيجابيا على ظهور وتطور هذا النوع من المؤسسات ، كم أن تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دون المستوى المنتظر منه.

- **دراسة أحمد زكان ورابح بلعباس، 2010، بعنوان: العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة -دراسة قياسية لحالة الجزائر 1979/2008.**

حيث هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة البطالة هذا من جهة كما هدفت الدراسة من جهة أخرى إلى اختبار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقة بين النفقات العامة والبطالة وتوصلت الدراسة إلى ضعف قدرة النماذج الانحدارية

البسيطة والمتعددة في تفسير العلاقات الاقتصادية مقارنة مع نماذج متجهات الارتباط الذاتي VAR ونماذج متجهات تصحيح الخطأVECM ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة ومعدل البطالة وهذا يدل على قدرة الإنفاق العام على معالجة ظاهرة البطالة في الجزائر.

- **دراسة معاوية أحمد حسين وهناء محمود سيد أحمد، 2012، بعنوان: الأثر الاقتصادي للبطالة: حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.**

حيث هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير البطالة في التنمية الاقتصادية الحقيقية المؤدي إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي دون أن يصاحبه تطور في متوازن القاعدة الإنتاجية، وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على مفهوم التنمية التقليدي وطبيعة النماذج المرتبطة بها هو من أهم

أسباب استمرارية الأزمة السابقة هذا من جهة وتوصلت الدراسة من جهة ثانية إلى أن الضرر الإنتاجي يرجع إلى ارتباط معدل البطالة بفجوة الناتج المحلي الإجمالي.

- **دراسة جلال عبد القادر، 2014/2015، رسالة دكتوراه بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية.**

حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة بالبلدان العربية من خلال إلقاء الضوء على واقع البطالة في الدول العربية وسبل معالجتها عن طريق مختلف برامج التشغيل المعتمدة هذا من جهة وتهدف الدراسة من جهة ثانية إلى تفعيل سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى افتقار البلدان العربية إلى سياسات وإستراتيجيات واضحة المعالم في جانب تشغيل عنصر الشباب، كما توصلت الدراسة إلى الدور المهم والفعال الذي تلعبه مختلف عمليات الدعم الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في نجاحها، نموها وتطورها خاصة في جانب توفير مناصب شغل جديدة

- **دراسة دحماني أدريوش، 2013، بعنوان: النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية.**

حيث هدفت الدراسة إلى دراسة مدى انطباق نظرية أوكن على الاقتصاد الجزائري هذا من جهة ومن جهة ثانية محاولة تحديد الناتج المحلي الإجمالي اللازم لتحقيق العمالة الكاملة في حالة تواجد علاقة أوكن في الاقتصاد الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى عدم انطباق نظرية أوكن على الاقتصاد الجزائري رغم إشارة جميع الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي والبطالة.

- **دراسة محفوظ مراد، 2013/2014، رسالة دكتوراه بعنوان: الخوصصة وتأثيرها في معدل البطالة – دراسة حالة الجزائر.**

حيث هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في جانب الخوصصة وأثرها في معدلات البطالة في الجزائر وتوصلت الدراسة إلى تأثير عمليات الخوصصة على عالم الشغل والبطالة بسبب عدم مصاحبة عمليات الخوصصة بإجراءات فعالة للنهوض بعالم الشغل هذا من جهة ومن جهة ثانية نتيجة لضعف أداء الاقتصاد الجزائري وزيادة حجم السكان.

- **دراسة جلال عبد القادر، 2014/2015، رسالة دكتوراه بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية.**

حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة بالبلدان العربية من خلال إلقاء الضوء على واقع البطالة في الدول العربية وسبل معالجتها عن طريق مختلف برامج التشغيل المعتمدة هذا من جهة وتهدف الدراسة من جهة ثانية إلى تفعيل سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى افتقار البلدان العربية إلى سياسات وإستراتيجيات واضحة المعالم في جانب تشغيل عنصر الشباب، كما توصلت الدراسة إلى الدور المهم والفعال الذي تلعبه مختلف عمليات الدعم الموجهة للمؤسسات لصغيرة والمتوسطة مما يساهم في نجاحها، نموها وتطورها خاصة في جانب توفير مناصب شغل جديدة.

- **دراسة محفوظ مراد، 2013/2014، رسالة دكتوراه بعنوان: الخوصصة وتأثيرها في معدل البطالة – دراسة حالة الجزائر.**

حيث هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في جانب الخوصصة وأثرها في معدلات البطالة في الجزائر وتوصلت الدراسة إلى تأثير عمليات الخوصصة على عالم الشغل والبطالة بسبب عدم مصاحبة عمليات الخوصصة بإجراءات فعالة للنهوض بعالم الشغل هذا من جهة ومن جهة ثانية نتيجة لضعف أداء الاقتصاد الجزائري وزيادة حجم السكان.

➢ **دراسة غدير أحمد سليمة 2017/2016 أطروحة دكتوراه ،جامعة ورقلة، بعنوان :**

متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر

دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة –الوادي–غرداية).

قام الباحث تبيان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر للرفع من تنافسيتها، باعتبار هذا القطاع محورا أساسيا و محركا اقتصاديا فعالا في الاقتصاد الوطني، خاصة بعد التغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة، أهمها انهيار أسعار البترول الذي يعتبر المورد الأول للاقتصاد الوطني،إضافة للوصول إلى منطقة تجارة حرة مع الأسواق الأوروبية سنة 2017، و ما يتبع ذلك أيضا من تحرير للمبادلات التجارية التي يحكمها منطق المنافسة، ويتم هذا من خلال تحليل وصفي لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، وكذا مساهمتها في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تقييم برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر للرفع من تنافسية هذا القطاع، مقارنة بكل من تونس والمغرب، كما تضمنت الأطروحة دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجنوب الشرقي (ورقلة–غرداية–الوادي)، وذلك باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي: المتوسطات الحسابية، ومعاملات الارتباط الخطي، وكذا معادلة الانحدار الخطي **وقد توصل** من خلال الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة تعاني العديد من المعوقات والمشاكل والتي تجعلها غير قادرة على المنافسة، بالرغم من الإستراتيجية الصناعية الجديدة المتبناة منذ 2007، و برامج التأهيل المتبناة أيضا، للرفع من تنافسية هذا القطاع، كما أسفرت نتائج الدراسة الميدانية، أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم، وكذا التموين بالمواد الأولية على تنافسية المؤسسات محل الدراسة.

مايميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة:

☒ **تناولت الدراسات السابقة** جانبا واحدا فقط من الدراسة ، فتناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطتها بمتغيرات أخرى، أو موضوع البطالة أو أحد جوانبه .

- **بينما تهدف هذه الدراسة** إلى الربط بين عنصري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وظاهرة البطالة

☒ **ركزت الدراسات السابقة** على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد

- **بينما تركز هذه الدراسة** على مختلف أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (بما فيها المصغرة) ودورها في امتصاص والحد من ظاهرة البطالة.

☒ **تناولت بعض الدراسات** السابقة أحد جوانب البحث في المؤسسات الأجنبية وجاء البعض منها كدراسة مقارنة لبعض الدول.

- **في حين ركزت الدراسة الحالية** على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

☒ **تناولت الدراسات السابقة** جانب واحد للدراسة التطبيقية.

- **أما هذه الدراسة فتناولت** عدة أجزاء تطبيقية من واقع هذه المؤسسات في الجزائر مرورا لمختلف التجارب الدولية الى اثرها في البطالة.

عاشرا: هيكلة الدراسة

من أجل التعمق في الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات سنقسم الدراسة إلى أربع فصول:

سنتناول في **الفصل الأول** تحليل ظاهرة البطالة بتسليط الضوء على المفاهيم الأساسيةو العامة للشغل و البطالة و مختلف الأشكال التي تأخذها هذه الأخيرة و كذا أهم النظريات المفسرة لها و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الخطيرة التي قد تنجم عنها.

كما سنحاول في **الفصل الثاني** التطرق لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد ماهيتها . و طبيعتها من خلال تناول خصائصها و أشكالها وكذا واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2000-2017 ، واهم التحديات والمعوقات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات.اما **في الفصل الثالث** نتطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي، لنتناول أيضا قضية آليات ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم التجارب الدولية الناجحة في مجال ترقسة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .لنتناول في الأخير واقع البطالة والتشغيل في الجزائر وكذا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل.

ليأتي **الفصل الرابع** الذي سنتطرق فيه لدراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر ، وعلاقة تطور هذه المؤسسات بمعدل البطالة بصفة رئيسية كما سنتطرق لتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة مثل معدل التضخم وسعر البترول، **ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي**.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبطالة

تمهيد

تعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع. و لعل البعدين الاقتصادي و الاجتماعي للبطالة يزيدان من تعقيدها و يفرضان اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها و آثارها و من ثم محاولة تحديد آليات التأثير عليها.

و لعل الغالب في تحليل ظاهرة البطالة هو اعتماد المقاربات الاقتصادية و الاجتماعية من أجل فهم و تفسير الظاهرة. و لذلك نجد العديد من الدارسات الاقتصادية تحاول فقط فهم الظاهرة من وجهة نظر محددة دون محاولة فهم العلاقات المعقدة و السببية التي تؤثر في البطالة و كيفية تغير الظاهرة نفسها في حالات عامة و خاصة أو الحالات نمطية.

لذا جاء هذا الفصل بهدف إعطاء مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بظاهرة البطالة ، وذلك للوصول إلى إطار مفاهيمي نظري متكامل يعد أساسا للدراسة الميدانية، لذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، كانت كتالي:

المبحث الأول: ماهية البطالة

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

المبحث الثالث: سياسات التشغيل في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية البطالة

عند دراسة أي مشكلة، لا شك أنه ينظر إليها من أبعاد كثيرة ومتعددة، لكن دراسة موضوع مثل موضوع البطالة يحتم علينا أن ننظر إليها من وجهة نظر مختلفة، ولذا فإنا في هذا المبحث سنتناول القضية تعريفا منهجيا إلى حد بعيد، فسنعرض التعريف اللغوي أولا ثم النظرة الاصطلاحية لها والتي لاشك أنها تختلف إلى حد بعيد عن النظرة اللغوية، وبعد ذلك ستوضح كيفية قياس حجمها ومعدلها ،ثم سنعرف بأهم أنواعها وصورها والتي تظهر بصورة لافتة للنظر عد البحث فيها ، و إلى الدراسة والبحث.

المطلب الأول: مفهوم البطالة.

أولا: البطالة لغة :

للبطالة في اللغة معان عدة منها :

1_ العطل والتعطيل: قال ابن منظور: (بطل الأجير –بالفتح–يبطل بطالة وبطالة–بفتح الباء وبكسرها– أي تعطل فهو بطال) [1].

2_ الكسل والإهمال: قال أبو البقاء الكفوي: (البطالة بالكسر: الكسالة المؤدية إلى إهمال المهمات، فجاء على هذا الوزن المختص بما يحتاج إلى المعالجة من الأفعال بحمل النقيض على نقيضه) [2].

3– الضياع والخسران؛ قال الزبيدي: (بطل الشيء، طلا وبطولا وبطلانأ –بضمهن– ذهب ضياعا خسرا ومنه قوله تعالى: (وبطل ما كانوا يعملون) [3]. ، وقولهم: (ذهب دمه بطلا، أي هدرا). قال: (وقال الراغب: ويطل دمه: إذ قتل، ولم يحصل له ثار، ولا دية، وأبطله غيره) [4].

4– إتباع اللهو والجهالة والهزل: قال الزبيدي: (ويطل، وفي حديثه بطالة: هزل. والتبطيل: فعل البطالة وهي: إتباع اللهو والجهالة)، وقال: (والبطال كشداد: المشتغل عما يعود ينفع دنيوي أو أخروي، وفعلة البطالة بالكسر) [5].

5. الشجاعة والتشجيع: قال ابن فارس: (والبطل: الشجاع) [6].، وقالوا في المعجم الوسيط: (وتبطل: تشجع).

---

[1] السيد مرتضى الحسيني الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، ج2 ، 2006، ص 16 .

[2] أبي البقاء الكفري ، **الكليات**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992،ص25.

[3] الأعراف : (أية 118)

[4] السيد مرتضي الحسيني الزبيدي:مرجع سابق ، ص89–90.

[5] المرجع نفسه.ص91–92.

[6] أبي الحسين الرازي، **معجم مقاييس اللغة**.جزء الأول، الطبعة الثانية.دار الكتب العلمية، بييروت.2008، ص135.

من خلال هذه المعاني الخمسة المذكورة آنفا أن ليس هناك تعارض بينها ، فيمكن أن تكون متحدة متعانقة إذ بعضها يحكي حقيقة البطالة، وهو الأول ، وبعضها يحكي بعض أسباب البطالة، وهو الثاني، وبعضها يحكي عواقب البطالة، وهو الثالث والرابع، كان البطالة تعني التعطل الذي من أسبابه: الكسل والإهمال، الذي عاقبته: الضياع، المتمثل في الجرأة على اللهو واللعب والهزل ، فإذا لم يكن قادرا على العمل بسبب العجز أو الشيخوخة أو المرض فلا يعتبر عاطلا في إطار المفهوم القانوني للتأمين الاجتماعي . وهذا التعريف يتمثل في صورتين حددهما القانوني، إذ فيه أن البطالة لها مفهومان :

حالة فقد الدخل: ومعنى ذلك انه كان يعمل ثم انهي عمله لأسباب لا ترجع إلى إرادته.

حالة حرمان من الدخل: أي لا تجد دخلا. سواء أسبق له العمل أم لم يعمل. طالما انه قادر على العمل ولا يجد عملا مناسب[1].

ثانيا:البطالة اصطلاحا:

لا شك انه من المنطقي قبل التوصل لإعطاء تعريف شامل للبطالة لابد أولا من تحديد مفهوم من هو العاطل عن العمل Unemployed. إن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل. لكن هذا المفهوم يعتبر غير كاف حيث هناك المرضى والعجزة و كبار السن و اللذين أحيلوا على التقاعد و هم الآن يقبضون المعاشات. فضلا عن أن هناك بعض الأفراد القادرين على العمل و لكنهم لا يعملون فعلا و مع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن العمل not seeking work مثل الطلبة اللذين يدرسون في الثانويات و الجامعات و المعاهد العليا ممن بلغوا سن العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل بل يفضلون تنمية قدراتهم و مهاراتهم بالدراسة، و لهذا لا يصح إدراجهم ضمن العاطلين.

كذلك هناك بعض الأفراد القادرين عن العمل لكن لا يبحثون عنه لانهم احبطوا تماما discouraged لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تجد، يضاف إلى ذلك ان الاحصاءات الرسمية لا تدرجهم ضمن العاطلين. و بالمقابل هناك أفراد آخرين قادرين على العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم درجة من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل ، فهؤلاء أيضا لا يعتبرون عاطلين[2].

ويمكن تعريف العاطل عن العمل في إطار النشاط الاقتصادي بأنه " كل شخص من ضمن السكان اقتصاديا عادة وقد زادت مدة تعطله عن العمل خلال مدة الإسناد الزمني الطويلة المعتمدة[3].أيضا العاطل

---

[1] حسن قدوس، **فقد الدخل كأثر إنهاء علاقة العمل**. الطبعة الأولى، مكتبة الجلاء الجديدة ، مصر، 1991، ص69.

[2] باسم عبد الهادي حسن، **مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي والحلول الممكنة**.مقال منشور في جريدة المدى العدد(402) ،2005، ص23.

[3] منصور الراوي، **سكان الوطن العربي، دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية**. جزء 1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص378.

عن العمل أنه" الشخص البالغ من العمر 15– 65 عاما ولا يعمل ، رغم أنه قادر على العمل فيه ، ويبحث عنه بطريقة إيجابية[1].

إن تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا ودقيقة أمر ليس سهلا، فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس للعاطلين على العمل. إلا أن محاولة التحديد العلمي والعملي لهذا المفهوم تواجه صعوبات كثيرة. فكما عرف **(GIDDENS. A)**: أن البطالة تعني أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل، ويعني العمل هنا العمل مدفوع الأجر[2].

(Paid work) ويعني المهنة أيضا ومن صعوبات التحديد الدقيق للبطالة أن بعض الناس الذين يسجلون عاطلين ربا يعملون في أنماط عديدة من الأنشطة، مثل الخدم والسائقين، وأن عددا من الناس يعملون بأجر لبعض الوقت، أو يعملون في وظائف على فترات متقطعة.

البطالة واحدة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة التي لا تر تلقى – على محاولة تعريف بها ـ الكثير من الخلاف ، وفي الدرجة التي يمكن معها القول: إلى تعريفا جامعا مانعا لها من الصعب الوصول إليه ، أن عدم الاتفاق قد أتى أساسا من اختلاف وجهات النظر بين مفكري هذا المجال في أمور كثيرة تتعلق أصلا بتوجههم نحو مفاهيم أخرى مثل (العمالة ، التشغيل ، التشغيل الكامل ، التشغيل الناقص ، مدى التعطل ، أنواع التعطل ، أنواع البطالة) وغير ذلك من المفاهيم .

فالبطالة بالمفهوم الاقتصادي : هي التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وقد تكون بطالة حقيقة أو بطالة مقنعة، كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية وموسمية، وتتضاعف إذا استمرت لمدة طويلة، وخاصة في أوقات الكساد الاقتصادي، وكان الشخص عائلا او ربا الأسرة، إذ تؤدي إلى تصدع الكيان الأسرى، وتفكك العلاقات الأسرية، وإلى إشاعة مشاعر البلادة والاكتئاب[3].وانطلاقا من هذا فان الوصول إلى تعريف متفق عليه للبطالة كما جاء بدائرة معارف العلوم الاجتماعية أمر صعب بعيد المنال ، إذ يتوقف التعريف بها على الظروف القائمة في الزمان والمكان المعينين ، ومثالا على ذلك ، المسح الذي أجري على الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1974م، أشار إلى المتعطلين بأنهم كل الأفراد الذين يبلغون من العمر (14) سنة فما فوق ، الذين لا

---

[1] صالح الخساونة،**سوق العمل والبطالة في الاقتصاد الوطني الأردني**، مجلة العمل، العدد37، عمان ، الأردن ، 1987، ص15–16

[2] GIDDENS A.Sociology.polity.cambidge.2000 p15

لمزيد من العملومات أنظر: مجلة العمل الدولية قاموس مصطلحات العمل العدد58 الأمم المتحدة 1994 ص216.

[3] .احمد السقاف: **بطالة الشباب (الاسباب والمعالجات)**، ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل"بطالة الشباب المشاكل والحلول"المنعقدة ، كلية العلوم الإدارية جامعة عدن ،2008،ص15.

يعملون بأجر خارج الأسرة لمدة ساعة واحدة يوميا على الأقل ، هذا في الوقت الذي رأت فيه كثير من الدول أنه : لا ينبغي لأي فرد أن يعمل إلا إذا بلغ من العمر (16) سنة فأكثر ، وأنه إذا قلت مدة عمله عن ثلاث ساعات يوميا يمكن أن يعتبر شخص في عداد العاطلين.

إن تعريف البطالة وحسب ما اوست به منظمة العمل الدولية بأنه "كل من هو قادر على العمل و راغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى[1]. ويلاحظ أن التعريف الذي أوصت به منظمة (العمل الدولية interjational labour organiwation) هو المتفق عليه دوليا ويجب أن تتوافر المعايير الثلاثة الآتية كي يعد الفرد عاطلا خلال فترة البحث[2]:

أولا: أن يكون الفرد بدون عمل (without work) : ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا(*)

ثانيا: أن يكون الفرد متاحة للعمل (Currently Available for Work): ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له باجر أو لحسابهم الخاص خلال مدة البحث ، وبالتالي فإنه وفقا لهذا المعيار يكون الفرد قادرا ومستعدة للعمل إذا أتيحت له الفرصة عند مستوى الأجر أو الدخل السائد خلال مدة البحث ، ومن ثم ، يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل المباشر في المستقبل أي بعد مدة المسح ، مثال ذلك : إذا كان الباحث عن عمل طالبا ، ويبحث عن عمل لكي يمارسه بعد تخرجه ، فإن هذا الفرد يكون غير مستعد للعمل خلال مدة البحث ، ومن ثم ، غير متاح للعمل ولا يدخل بالتالي – في تعداد العاطلين ، فضلا عن أن هذا المعيار يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة كالمرض أو المسؤوليات العائلية ، وما إلى ذلك . كذلك فإن حجم البطالة يتحدد خلال مدة البحث سواء أكانت يوما أم أسبوعا أم شهرا[3].

---

[1] رمزي زكي،**الاقتصاد السياسي للبطالة** ، سلسلة عالم المعرفة، العدد226 ،الكويت، 1997،ص.15

لمزيد من المعلومات انظر :زايري بلقاسم **ازمة البطالة من العالم العربي وتحديات اسواق العمال** بحث منشور ف المكتبة الافتراضية العراقية (iragi virtual science library) المجلد23 الإصدار الثاني صفحات مختلفة على الموقع الالكتروني www.ivsl.org

(*).وهذا السن يتراوح مابين (14–16)سنة إلى 65 سنة حسبما يحدد تعريف البطالة وهذا السن يختلف من دولة إلى أخرى.

[2] على عبد الوهاب نجا،**مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها** ، الدار الجامعية ،مصر 2005ص5

لمزيد من المعلومات انظر: تاريخ الاطلاع:2019/5/15 .

Interantional labur organwation .world labour report ilo genva.1990 pp18–17

[3] المكتب الإحصائي لمنطة العمل الدولية،**التعطل مفاهيمه وطرق قياسه في الاسكوا** ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، التعطل في دول الاسكوا.عمان 1994 ص1–3 .

ثالثا: أن يكون الفرد باحثا عن عمل (seeking work): ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد أتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل باجر او لحسابه الخاص وبالتالي ، فأنه وفاقا لهذا المعيار يجب أن يتخذ العاطلون خطوات جادة للحصول على عمل خلال مدة البحث مثل التسجيل في مكاتب العمل سواء الخاصة أم الحكومية ، ونشر إعلانات البحث عن وظيفة ، والرد على الإعلانات ، وطلب مساعدة الأهل والأصدقاء في ذلك ، وهذه الشروط – في صورتها الموجزة – لا يمكن إغفالها ونحن بصدد دراسة مشكلة حيوية مثل البطالة في المجتمع العراقي ، ومن هنا كان تركيز الدراسة تركيزه مباشرا على الإجراءات التي اتخذها الفرد في البحث عن عمل.

وقد تعرف البطالة بمفهومها العام : بأنها تعني وجود جزء من العمال والراغبين في العمل دون عمل اي بقاؤهم خارج قوة العمل الفاعلة عاطلين عن العمل، وتعرف أيضا بأنها "الحالة التي يكون فيها الناس قادرين على العمل ويبحثون عنه ولم يجدوه) [1].

والبطالة(أن يكون الفرد في سن العمل وقادرة عليه جسميا وعقليا وراغبا في أدائه ويبحث عنه ولا يجده مما يترتب عليه تعطله على الرغم من احتياجه إلى الأجر الذي يتقاضاه إذا ما توافرت له فرص العمل) [2].

المطلب الثاني:قياس معدل البطالة وأنواعها

أولا: قياس معدل البطالة

معدل البطالة يعبر عنه بنسبة مئوية لعدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة في نفس العام، ويعتبر من المقاييس الرئيسية الأداء اقتصاد أي بلد، وأن السياسة الاقتصادية الكلية لأي بلد تسعى لبقاء هذا المعدل ضمن الحدود الدنيا معظم الوقت قدر الإمكان[3].، ويمكن قياس معدل البطالة باستخدام الصيغة التالية[4]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{قوة العمل}} * 100$$

[1] معين خليل ، عبد اللطيف العاني،**المشكلات الاجتماعية**، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،بغداد ، 1991،ص236.

[2] حسن علي حسن،**المجتمع الريفي والحضري**، الاسكندرية ،1989،ص170.

[3] حسين مجيد علي.وعبد الجبار عفاف، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر،الطبعة الأولى،عمان، 2004، ص328 .

[4] Gregory N.M 2006 "macroeconomie'' de boeck.paris.3eme edition .p42.

وعلى الرغم من سهولة حساب معدل البطالة على أساس النسبة المئوية لعدد العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوة العاملة، غير أننا بحاجة إلى معرفة من المقصود بالمتعطلين، وما المقصود بقوة العمل وسنوضح فيما يأتي هذين المفهومين[1]:

• **المتعطلون:** هم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدونه، ويمكن أن نذكر هنا عدة شروط ما إن توفرت في فرد ما اعتبر عاطلا عن العمل وهي[2].:

أ- قام بمحاولات جادة للعثور على عمل خلال فترة المسح.

ب- خسر عمله بشكل مؤقت وينتظر عودته للعمل.

ت- ما زال ينتظر الالتحاق بعمل جديد في الشهر التالي للمسح.

• **قوة العمل:** ويتألف من مجموع المتعطلين والمشتغلين، والعناصر التي تستبعد من هذا المفهوم هي[3]:

أ- الأفراد تحت سن معينة ففي سورية يستبعد الأطفال دون سن الخامسة عشر.

ب- الأفراد فوق سن معينة، وهي في سورية فوق 65 سنة.

ج- الأفراد ضمن سن العمل (15-64) ويستثنى منهم غير القادرين لأسباب مختلفة مثل: المرضى والعجزة والمساجين، وطلبة المدارس.

د- الأفراد غير الراغبين في العمل ولا يبحثون عنه مثل: ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يرغبون بالعمل في ظل الأجور المتاحة.

تختلف، طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أوجه الاختلافات فيما يلي:

- الفئة العمرية المحددة لقوة العمل، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادية.
- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية.مثلا بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا.حتى يحسب الفرد متعطلا.
- كيفية التعامل إحصائية مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

---

[1] العناني حمدي احمد، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة ، 1995،ص86.

[2] عوض طالب محمد ، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي** ،معهد الدراسات المصرفية ، عمان ،2004،ص156.

[3] عطية عبد القادر ،**النظرية الاقتصادية الكلية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997،ص312 .

- تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة حيث تعتمد بعض الدول على أعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسوح العمل كعينات، ودول أخري، تلجاإلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين

إن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

- عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفرك المتعطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية وعدم توافر المعلومات والبيانات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة، من ناحية أخرى.

- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازى غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، ومن ثم، فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها.

ثانيا :أنواع البطالة.

توجد هناك العديد من أنواع البطالة التي تواجه الاقتصاد ومن هذه الأنواع[1]:

1_ البطالة الاحتكاكية (**frictional Unemployment**):

تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود إفراد بدون عمل وقادرين عليه ويبحثون عنه أو عن وظيفة أفضل من سابقتها ، وهذا النوع من البطالة يعتقد أنها حتمية وتمثل جزء مرغوب فيه حيث ينتقل العمال بإرادتهم بين الوظائف المختلفة نتيجة للرغبة في زيادة الأجر أو زيادة الإنتاجية وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل وتوفير نوعية وحصص عمالة أفضل من الموارد البشرية و بالتالي يتحقق نمو في الناتج والذي يؤدي إلى فرص عمل إضافية وعادة ما تكون فترات البطالة الاحتكاكية بين الأفراد هي قصيرة الأجل ومن العوامل التي تؤثر فيها هو مدي توفر المعلومات عن سوق العمل وسوق العمالة وتكلفة البحث عن فرصة العمل، وبالتالي السمة المميزة للبطالة الاحتكاكية هي أنها مؤقتة وأن الاحتكاك لسوق العمل لابد من أن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة.

وبعبارة موجزه فان البطالة الاحتكاكية هي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الإنتقال من وظيفة الأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة .

2- البطالة الهيكلية (**Structural Unemployment**):

[1]- ناجي حسن خليفة،**البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية**، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر "البطالة أسبابها.معالجتها وأثرها على المجتمع" ،جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ،2006،ص25.

تشير البطالة الهيكلية إلى ذلك النوع الذي يحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد بحيث تصبح مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة، ويحدث هذا النوع نتيجة للانخفاض الحاد والكبير في طلب المستهلكين حيث ينكمش الطلب على الصناعات التقليدية ويزداد الطلب على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة في الأولى دون إمكانية استيعاب هذه البطالة في الثانية.

أوقد تحدث نتيجة لإحلال التكنولوجيا والتي تحدث تغيير في هيكل أو تركيب الطلب الكلي على العمالة و بالتالي عدم قدرة قوة العمل على الاستجابة جزئيا أو كلية إلى الهيكل الجديد للطلب على العمل، حيث يؤدي التغير التكنولوجي إلى استخدام فنون إنتاجية جديدة ونوعيات جديدة من السلع تحل بدلا القديمة، ويترتب على ذلك فقد فرص عمل حيث أن العمال القدامى ليستطيعوا التكيف في الأجل القصير مع فرص العمل الجديدة التي أحدثتها التكنولوجيا لاختلاف قدراتهم أو مؤهلاتهم.

والاختلاف الهام بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية هو أن العمال الموجودين في بطالة احتكاكية لديهم مهارات مرتفعة بينما العمال الموجودين في بطالة هيكلية غير مؤهلين للعمل إلا بعد إعادة التدريب والتعليم الإضافي.وبعبارة موجزه فان البطالة الهيكلية هي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلا إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد[1].

3- البطالة الدورية (**Cyclical Unemployment**):

البطالة الدورية هي التي تحدث نتيجة للتذبذب في الدورات الاقتصادية و تحدث نتيجة لانخفاض الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي وبالتالي كلما انخفضت الدورة الاقتصادية كلما انخفض الناتج الكلي وازدادت معدلات البطالة وهذا يحدث في فترات الركود والكساد حيث ينخفض الناتج ويظل مستوي الأسعار مرتفعة في حالة الركود وينخفض في حالة الكساد، وذلك مثل ما حدث في فترات الركود في الاقتصاد العالمي في الفترة من 1924 إلي الفترة 1927 وعندما وصل إلي الكساد العظيم في 1933 والذي قوض الأنشطة الاقتصادية وأدي إلى ظهور نسب بطالة مرتفعة.

[1] www.cba.edu.kw/11_11.doc

.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا التذبذب في الدورة الاقتصادية ناتج إلى ارتفاع معدلات التضخم أو إلى الاختلاف في القرارات والنظم الاقتصادية ، ويري فريق آخر أن السبب يرجع إلى اكتشاف المبتكرات الحديثة والتي تؤدي بالاستثمار في إنتاجها حالة من الرواج وبالتالي توفير فرص العمل وفي حالة عدم وجودها ينخفض الناتج وتنخفض فرص العمل وتحدث البطالة و يري فريق ثالث أن الرواج يتحقق خلال فترة الحروب حيث يشتد الطلب على سلع ومعدات القتال وبالتالي يتحقق الرواج ويزداد الطلب على العمل وبعد انتهاء فترة الحرب ينخفض الطلب على العمال وبالتالي تحدث البطالة الدورية.

وبعبارة موجزه فان البطالة الدورية هي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجددا.

4_البطالة المقنعة (**Disguised Unemployment**):

البطالة المقنعة هو وجود بعض الأشخاص في وظائف يتقاضون عنها أجور بينما لا يضيفون إلى الإنتاجية والاستغناء لا يؤثر على حجم الإنتاج وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول ذات التضخم السكاني وفي الأجهزة الحكومية الكبيرة وفي وحدات الإنتاج المملوكة للدولة حيث يتم التشغيل لأغراض اجتماعية وسياسية ، وهذا يعني أن البطالة المقنعة تحدث عندما يوجد عدد من العمال يفوق العدد المطلوب للعمل بحيث إذا تم سحب هذا الفائض فلن يؤثر ذلك على كمية الإنتاج[1].

5- البطالة الموسمية (**Seasonal Unemployment**):

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلا أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتا.

6- البطالة السلوكية (**Behavioral Unemployment**):

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف .

7- البطالة المستوردة (**Imported Unemployment**):

[1] ديفيد ريكاردو ، " **لقانون تناقص الغلة**" الذي ينطبق على الدول الفقيرة والمتخلفة ولكن هذا النوع انتشر في النظم الاشتراكية وفي الجهاز الإداري وفي وحدات القطاع العام خاصة في الدول النامية.

.

البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية وهي في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة .

8- العمالة الناقصة: وتنشأ عندما يكون إنتاج الفرد أدنى من قدراته (أي أن ينضم خريج أو خريجة الكلية إلى القطاع الغير رسمي ويؤدي مهاما لا علاقة لها بمؤهلاته العلمية). ويسود هذا الوضع عادة عندما يحول الموقف الاجتماعي من العمل دون قيام العمال الماهرة بقبول العمل في مجال تعليمهم أو عندما تنتج عن النظام التعليمي مهارات غير مطلوبة في سوق العمل، أو عندما يشهد الاقتصاد انكماش أو (انخفاضا في الطلب على اليد العاملة) أو عندما يلجأ الاقتصاد إلى اعتماد نهج من النمو يقوم على كثافة رأس المال.

وهنا ينبغي أن تراعي معدلات البطالة الحقيقية (في الوضع المثالي) جميع الفئات لتعكس مدى التقصير الفعلي في استخدام القوة العاملة. وسيؤدي تطبيق هذا المفهوم على البلدان العربية إلى مضاعفة المعدلات الرسمية أن لم يؤد إلى بلوغها ثلاثة أمثال ماهي عليه.

وعلى الرغم من اعتراض البعض على تقسيم البطالة للأنواع المبينة أعلاه. إلا أنه يبدو بأن أغلب الكتاب متفقون على وجود جزء مهم من الأيدي العاملة في البلدان النامية تشغل في الواقع عملا معينا ولكن إنتاجيتها فيه تصل للصفر أو تكون ضعيفة جدا، وذلك ما يعرف بالبطالة المقنعة التي يمكن قياسها ولكن لا يمكن تشخيص المسببين في وجودها إذ أن العاملين في نشاط معين هم في نفس الوقت عاملون وعاطلون وعليه فأن تسمية هذا الشكل من البطالة بالمقنعة يتطابق مع جوهرها ويمثل تعبيرا صادقا عنها وغالبا ما يشيع ظهورها في القطاع الزراعي وذلك لما يتميز به هذا القطاع من تركيز الجزء الأكبر من القوة العاملة فيه والتي تلزمهم صلة القرابة والالتزامات (العشائرية)على العمل بالأرض جيلا بعد جيل.

المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

أولا:الآثار الاقتصادية للبطالة

تعد البطالة إهدارا للمواد البشرية ، وضياعا للوقت، والجهد والطاقة حيث إن البطالة تؤدي إلى عدم استغلال الإمكانيات البشرية المتاحة بالمجتمع استغلالا كاملا، مما يؤدي إلى انخفاض كميات السلع والخدمات التي ينتجها ويتمتع بها هذا المجتمع، كما أن البطالة تؤدي إلي إهدار أحد الحقوق الأساسية للفرد وهو الحق في العمل، ذلك أن العمل يشعر الفرد بأهميته في المجتمع الذي يعيش فيه، وبيان ذلك أنه نتيجة قلة عدد العاملين المشتغلين وزيادة عدد العمال العاطلين، تقل السلع والخدمات المنتجة أيضا المستهلكة، ومعني ذلك أيضا لو أن المجتمع وصل إلي العمالة الكاملة فعلا لزادت ثروة المجتمع زيادة

كبيرة ، حيث تزداد القوي الإنتاجية للمجتمع، زيادة كبيرة، فمن الممكن في هذه الحالة أن يكون كل عامل مستغلا في العمل الذي يناسبه، والذي

يمكن[1]، وإذا كان من الممكن في حالة التوظيف الكامل، الاستفادة من جميع قوي العمل استفادة كاملة ، فإنه من الممكن أيضا في هذه الحالة الاستفادة من تشغيل الآلات تشغيلا كاملا أيضا، لذلك أقربت معظم دساتير الدول المتقدمة صناعيا، أيضا دساتير الدول النامية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حق العمل، بعد أن جاءت به جميع الشرائع السماوية[2]. ونظرا لارتباط البطالة في جانب كبير منها باعتبارات الطلب على الأيدي العاملة أخذا في الاعتبار أنه عرض العمل معطل، ويتأثر بالترتيب العمري والتعليمي للسيد كان، وبقوة العمل، ويرتبط أيضا بالعوامل التي تؤثر في معدلات المواليد. مثل الخصوبة ، وما إليها، وهذه الاعتبارات تجعل للبعد الاقتصادي أثر ما كما لظاهرة البطالة[3].، ولما كان الطلب على العمل مرتبطا بمعدلات النمو ومعدلات الاستثمار في الأصول الثابتة الجديدة ، لذلك فإنه يمكن تناول موضوع تأثير البطالة علي السياق الاقتصادي بصفة أساسية علي صعيد عدة نواح، والمتتبع لمعدلات البطالة علي الصعيد الدولي، برصد تركز السياسات الاقتصادية في مكافحة البطالة الناجمة عن حالة الركود الاقتصادي طويل الأجل، وبصفة خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، ولا تستثني من تلك الظاهرة، الدول المتقدمة الرئيسية ، أيضا الدول الأسيوية ، حديثة النمو، رغم انخفاض معدلات البطالة بهذه الدول مقارنة بغيرها من الدول (أنظر الجدول 1) وترجع البطالة المرتفعة في الدول الأوروبية بصفة أساسية، إضافة إلى الركود طويل الأجل، لعوامل تتعلق بالتركيب العمري لكل من السكان وقوة العمل، وترجعها بعض التقارير الدولية جزئيا لأنماط التجارة الخارجية السائدة[4].

ووفقا للتركيب، العمري، نلمس شيخوخة السكان ارتفاع نسبة كبار السن إلي إجمالي عدد السكان وبالتالي تجاوز قوة العمل الحدود العمرية المنظمة بقوانين العمل في تلك البلدين، أما فيما يتعلق بأنماط التجارة فيلحظ فيه ارتفاع الوزن النسبي لصادرات الاقتصاديات الناشئة حديثة التصنيع والتي تتمتع بمزايا النسبية لانخفاض أجور العمال بها، وبالمزايا التنافسية للتطور الحديث التكنولوجي، وجودة المنتج معا ويؤدي

---

[1] محب الدين محمد سعد،**التأمين الاجتماعي ضد البطالة** . دار وائل ، الأردن ،2002، ص 15.

[2] إسماعيل فهيم الخشن ، **تأمين البطالة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية**، رسالة تدخل ضمن نيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة،2002، ص 17.

[3] سعد حافظ محمود صدقي، **الأثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة للأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على أسواق العمل**، ورقة بحثية مقدمة ل: المؤتمر العربي الأول تشغيل الشباب، الجزائر 2009 ص 284.

[4] إحصائيات صندوق النقد الدولي، FS ، 2009 ، ص 57

.

ارتفاع معدلات التصدير من هذه الدول إلي الدول المتقدمة الرئيسية التقليدية إلي تعطل الإنتاج وإلي البطالة الاحتكاكية، ويتوقع في ضوء الأزمة العالمية الحالية تعذر إمكان استمرار تخفيض معدلات البطالة في مجموعة الدول المتقدمة الرئيسية، وفقا للاعتبارات التالية:

- توقعات انخفاض معدلات نمو الناتج في هذه الدول تحت رد فعل الأزمة.
- احتمالات انخفاض معدلات نمو الاستثمارات وبصفة أساسية في الأصول الجديدة.

أما بالنسبة للدول النامية فالوضع أكثر حرجا، فعلى الرغم من غياب المعلومات عن معدلات البطالة فيها، فإن معدلات البطالة تعد أكثر ارتفاعا، حيث إنها ترجع لتخلف قوي الإنتاج من ناحية، وضعف معدلات الاستثمار المحلي وانخفاض نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أضعف إلي ذلك إثقال كاهل هذه الدول بالديون الخارجية وأعباء هذه الديون[1].

أثر البطالة على استقرار الأسعار:

لعل أبرز بعض الآثار المباشرة لمشكلة البطالة الناجمة عن الأزمات الاقتصادية كسر حدة ارتفاعات أسعار المواد الغذائية، والطاقة، وبعض المنتجات الأخري من البداية، والتي يرجعها البعض إلي انخفاض الطلب عليها بسبب انخفاض معدلات النمو، وبصفة خاصة انخفاض معدلات نمو– الإنتاج الصناعي، وانخفاض معدلات الطلب الحكومي ، وذلك بتوجيه الشطر الأعظم من الإنفاق الحكومي لدعم المؤسسات النقدية المالية لإنقاذها من الانهيار وانخفاض الطلب الاستهلاكي للأفراد (العائلات) نتيجة زيادة معدلات البطالة وانخفاض متوسط الدخل، أيضا نتيجة اختلال توزيع الدخول في الأزمة الاقتصادية أو على الأقل في بداية الأزمة ،وثمة عامل مهم لم يتعرض له الباحثون فيما يتعلق بأثر البطالة علي الاستقرار السعري كأحد الآثار الاقتصادية لمشكلة البطالة وهو استمرار حالة الركود كأحد الآثار الاقتصادية لمشكلة البطالة وهو استمرار حالة الركود طويل الأجل، وهي الحالة التي سبقت الأزمة المالية العالمية التي يعاني منها العالم اليوم، وهي بالتأكيد امتداد للدورة طويلة الأجل والتي يعاني منها العالم منذ العام 2005، وهي امتداد للدورة طويلة الأجل والتي بدأت بأزمة الركود التضخمي منذ منتصف السبعينات[2].

أثر البطالة على الادخار والاستثمار:

كما هو معروف فان الاختلال الداخلي يكافئ الاختلال الخارجي ويمثل الفجوة بين كل من الادخار المحلي والاستثمار.ومن المعروف أيضا أن من أكثر المتغيرات الاقتصادية الكلية تأثرا بالتغيرات في

---

[1] سعد حافظ محمود مدني، مرجع سابق، ص 285.

[2] نبيل أيرنولد (ترجمة عبد الأمير شمس الدين)، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع . بيروت، 2008 ، ص 28.

التدفقات النقدية المالية معدلات الادخار المحلي أيضا معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي بالإضافة إلى الاستثمارات المالية التي توفر وتبدد موارد تمويل الاستثمارات الحقيقية.

ومما لا شك فيه أن أثر البطالة علي الادخار المحلي واضح وصريح،فإذا كانت الطبقة العاملة لا تعمل فمن أين ينكون الادخار؟ والظاهرة البارزة في هذا الموضوع في الفترة السابقة علي الأزمة العالمية وفي فترة استقرار معدلات الادخار إلي الناتج المحلي الإجمالي ، أيضا معدلات الاستثمار في الفترة الممتدة من عام 1985 حتى عام 2007 وهو ما ينعكس بدوره علي التقديرات الخاصة بهذه المعدلات المتوسط الفترة من 2009 حتى 2012 وهذا الكلام يصدق علي الصعيد العالمي ككل وعلي مستوي المجموعات الاقتصادية الرئيسية فيها، وإن كان يلاحظ في هذا السياق تعرض مجموعة الاقتصاديات المتقدم لظاهرة تدهور المعدلات ذلك أما لفعلن حالة الركود طويلة الأجل الممتد منذ منتصف السبعينيات، وإما إلي أنماط الاستثمارات التي سادت والتي غلبت عليها الاستثمارات المالية بفعل المضاربات وارتفاع العائد وعمليات التوريد. وتبعا لذلك فقد تأثر الاستثمار سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية تبعا لتأثر الادخار بفعل البطالة.

ثانيا:الآثار الاجتماعية للبطالة

إن البطالة مشكلة اجتماعية اقتصادية ، بل مرض خبيث يهدد كيان المجتمعات، بالسقوط والانهيار، ويهدد أيضا أمن المجتمع واستقراره، وأمنه السياسي والاقتصادي، فالبطالة تؤدي إلى انتشار الفقر وإلي عدم اطمئنان الفرد إلي المستقبل[1].

وبيان ذلك أنه إذا شعر الفرد أنه غير مستقر في وظيفته، أو أنه لن يجد غيرها بسهولة إذا ما اضطر إلى فقدها ، فإنه لن يشعر باطمئنان وحياته، بل يسوده القلق والاضطراب، بالتالي لا تكون نظرت إلي الأمور سديدة وصحيحة، ومما لا شك فيه أن هذا الوضع لن يؤدي إلي رفاهية المجتمع فلن يكون العامل فقط هو الذي يشعر بالاضطراب والقلق، بلا لن يطمئن إلي هذا الوضع أيضا المستثمرون وأصحاب الأعمال، وسيتوقعون كسادا عاما في نشاطهم الاقتصادي، وسوف يخصصون جزءا من تفكيرهم لمحاولة علاج الآثار المترتبة علي البطالة، بالتالي لن يركزون كل تفكيرهم في إظهار مشروعاتهم في الشكل السليم، وفي سياق إظهار أثار البطالة على انتشار ظاهرة الفقر في المجتمعات، فإننا نود التأكيد على أن هناك ارتباطا وثيقة بين ظاهرة الفقر وظاهرة البطالة خصوصا في البلدان المتقدمة، ولكن هذا الارتباط غير مؤكد في المجتمعات النامية بحكم اختلاف الظروف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فالبطالة وفقا للمقاييس المتفق عليها دوليا تعرف بوضع العمل والبحث عنه والقبول به، كما سبق وأن وضحنا في بداية هذا

[1] سلوى سليمان ، **البطالة في مصر**. دار النهضة العربية ، القاهرة، 1989 ،ص9.

البحث،وهذا التعريف يجعل من العمل شرطا أساسيا للاندماج الاقتصادي والتواصل الاجتماعي في الاقتصاديات المتقدمة، والتعطل عن العمل لفترة طويلة وتأكل قدرة العمل للعاطلين عن هذه المجتمعات تؤدي في أغلب الأحيان إلى الفقر المادي، بالتالي إلى العيش على هامش المجتمع والعزلة ،وفقدان الذاتية الاجتماعية، والانغلاق على الذات ويؤدي تلازم البطالة والفقر في أغلب الأحيان إلى فقدان المسكن، ويمثل البعد السكني في حالة مثل فرنسا 31٪ من مجموع الأسر الفقيرة، وهو ما أدي إلي سن قانون إفلاس الأسرة[1]، أما في الاقتصاديات النامية فإن البطالة وإن كانت ناتجة عن عدم كفاية الطلب على العمل فإنها تأخذ أشكال أخري بحكم هيكلة هذه الاقتصاديات التي تتسم بالعمل غير المستمر والقطاع غير النظامي، وهذه الأنشطة الاقتصادية الواسعة تساهم بشكل كبير امتصاص العمالة الفائضة، بالتالي ليس هناك بطالة كاملة بالمفهوم الغربي، كما أن طبيعة الاقتصاد في البلدان النامية جعل من البطالة غير مرتبطة بتدني المهارات خلافا لما يلاحظ في الاقتصاديات

المتقدمة، فالمقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة بخصوص البطالة تؤدي إلى بعض الاستنتاجات والتي تبدو للوهلة الأولي مفارقات ،ذلك أن تحليل البطالة في دولة مثل مصر يبرز أن النسبة الأدني للبطالة من النشطين اقتصاديا مسجلة في المستويات المتدنيسة خلافا للمستويات الوسيطة والعليا حيث لا يتجاوز معدل بطالة الأميين مثلا 0.7٪ وبطالة مستوي التعليم الابتدائي 22٪ في عام 2008 كما أن نسبة البطالة أقل ارتفاعا بالنسبة للشرائع السنية المرتفع (المسنين) مقارنة بشرائح الشباب الأكثر تعليم وتدريبا، والمفارقة هنا أن القطاعات غير المحمية كالزراعة والصناعات التقليدية والقطاع غير المنظم والتي لا تتلقي أي دعم من الدولة تساهم في امتصاص العمالة غير المؤهلة و تخفيف البطالة والحد من الفقر، إلا أنها وهذه مفارقة أخري لا تساعد علي تحسين إنتاجية العمال، وتحسين مستوي الأجور أو تحسين ظروف المعيشة ، وهذا يعني أن هذه القطاعات تشتمل على نسبة عالية من العمال الفقراء) [2].

ولعله من المفيد في هذا السياق الإشارة إلي أن الحصول على عمل لا يعني بالضرورة الخروج من الفقر بسبب هيكلة الاقتصاديات النامية وضعف إنتاجيتها، بالتالي تدني الأجور فيها وهو ما يفسر ظاهرة العمال الفقراء في القطاع غير المنظم و حتي في بعض أنشطة القطاع المنظم في

الدول النامية، وتجاوز عدد الفقراء عدد العاطلين عن العمل من هذه الاقتصاديات النامية ، فعدد العاطلين من المنطقة العربية يقدر بعدد 17مليون نسمة في حين أن عدد الفقراء يقدر بعدد ٥١ مليون نسمة باعتبار أن الحد الأدنى للدخل دولاران في اليوم. وهذه القراءة الداخلية للعلاقة بين البطالة والفقر في الدول

[1] منظمة العمل العربية ، **التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة** ،بدون سنة،ص31.

[2] المرجع السابق، ص 32.

النامية تختلف تماما عن طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين في الاقتصاديات الغربية، حيث يرتبط الفقر بالبطالة بصفة أساسية ، وتفيد بيانات الاتحاد الأوروبي أن نسبة فقر الأسر التي يعولها عاطل عن العمل أعلي من النسبة العامة للفقر حيث تبلغ 25 مقابل 15٪ بالنسبة للمعدل العام للفقر[1].

علي أنه يلاحظ بعض التفاوت في هذه العلاقة علي المستويات الوطنية داخل القارة الأوروبية، ففي دولة مثل الدانمارك تصل نسبة الفقر بين العائلات التي يعولها عاطل عن العمل أقل من المعدل الوطني للفقر، أما في ألمانيا فالنسبة أعلي بقليل، في حين أنسه في دول أخري كفرنسا وأيرلندا وهولندا وبلجيكا فإن نسبة الفقر في الأسرة التي يعولها عاطل عن العمل تمثل ضعف المعدل العام للفقر[2].وتبرز العلاقة بصفة أدق بين البطالة والفقر في التطور المتوازي لمعدلات البطالة والفقر، وتشير بعض الدراسات إلي العلاقة الطردية بين هذين المتغيرين في الولايات المتحدة الأمريكية، كلما ارتفعت البطالة بنقطة ارتفعت نسبة الفقر بنقطة. ويلاحظ الترابط نفسيه في الفترة من 1975- 1995 في عدد من البلدان الأوروبية إلا إنه في بعض الأحيان، كما هو الحال في بريطانيا،فإن البطالة لا تؤثر في الفقر إلا بعد مرور فترة زمنية تقدر بخمس سنوات[3].وللعلاقة بين البطالة والفقر في الدول الغربية أسباب أخري ،ومنها العلاقة بين البطالة والتأمين عليها، حيث يري البعض أن أنظمة التعويض عن البطالة لا تساعد علي الخروج منها، بالتالي عدم الخروج من دائرة الفقر، ويرجع ذلك إلي أن نظام التأمين علي البطالة لا يدفع الناس إلى البحث الجاد عن العمل كما تبرزه مختلف الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع[4].

ويوجد سبب آخر لأثر البطالة علي الفقر يتمثل في التوجه القوي نحو مرونة أسواق العمل الأوروبية التي أثرت سلبا في العمال غير الماهرين بمفردات البطالة كما أثرت سلبا على من يشتغل من هؤلاء علي مستوي الأجور التي نزلت تحت متوسط الدخل الوطني وهو المعيار المعتمد لتحديد خط الفقر، وكما أن طريقة عيش البطالة مختلفة فإن طريقة عيش الفقر أيضا مختلفة بين الدول النامية والدول المتقدمة، فالفقر في البلدان المتقدمة منبوذ، وقاموس المفردات للتعبير عنه محمل بالمعاني السلبية، أما في البلدان النامية، فالأمر مختلف، وذلك أن الفقر مندمج اجتماعيا أي إنه مقبول ومستوعب.

---

[1] ATKINSON, Tony ci coll, (1998), **Paurete et exclusion**, Insee, Paris-p15.

[2] Banque Mondiale (2008), **Note sur la pauvrete au Moyen - orient et en Afrique du Nord and** (2009) perspective Monde, Universite de Sherbrookd

[3] Blanık et Blinder 1996. p51

[4]FRESSINET, Jacques (1998), Lindemnisation du chomage en Europe, IRES,Paris 17

المبحث الثاني:النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

تختلف تحاليل النظريات الحديثة حول تفسير البطالة تبعا لسوق العمل، حيث يمكن أن يتم على مستوى هذا السوق بمفرده أو بعلاقته مع باقي الأسواق. و قد تناولت المدارس السابقة (الكلاسيكية، النيوكلاسيكية و الكنزية) مشكلة البطالة من خلال وجود سوق تنافسية للعمل .

المطلب الأول:النظرية الكلاسيكية

تعتمد هذه المدرسة الكلاسيكية على المفاهيم الرئيسية للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي باعتبار أن حقل الدراسة هنا هو علم الاجتماع الاقتصادي الذي يهتم بإبراز العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد أثناء العملية الاقتصادية من إنتاج، توزيع، واستهلاك، ومن بين المفاهيم الأساسية المعتمدة في هذا الطرح النظري بحد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كخاصية أساسية في النظام الرأسمالي، الحرية الاقتصادية وفق سياسة"دعه يعمل...دعه يمر" كما نجد أيضا المنافسة الحرة التي هي نقيض الاحتكار ودون تدخل الدولة أو الحكومة ليفرض هذا النظام نفسه في جهاز السوق، ضف إلى ذلك قانون السوق وهو قانون طبيعي خاص بالعرض والطلب، انطلاقا من هذا الجهاز المفهوماتي تتكون مبادئ فلسفة المدرسة الليبرالية التي ترى قضية الشغل والبطالة على أنهما عاملين مرتبطين بتوازن السوق:

- فلا توجد بطالة دائمة ولا تستمر إذا احترمت حرية العمل ضمن سوق تسودها المنافسة.
- إن مستوى الشغل يتحدد من طرف القانون الكلاسيكي: قانون العرض والطلب"[1]

تبرز البطالة عندئذ كحالة عرضية لتعطل جزء من قوة العمل، سرعان ما تقوم آلية السوق "الحر" بضبط إيقاع العلاقة بين العرض والطلب عبر ميكانيزم مرونة الأجور، فهي بطالة جزئية و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

إذا كان عرض سلعة ما أكبر من الطلب عليها في سوق السلع، معنى ذلك وجود فائض في العرض ومع مرور الزمن يؤدي هذا الفائض إلى زيادة المخزون السلعي وينجم عنه هبوط في الأسعار أي التدهور التدريجي في أرباح المؤسسة، معنى ذلك أن هذه الأخيرة تقوم بتسطير سياسة انكماشية اتجاه الطلب على اليد العاملة.

فقد تسجل عجزا ماليا فتؤدي إلى خفض الأجور، فمن جهة تعمل المؤسسة على تطبيق سياسة التسريح في القوى العاملة المستخدمة، ومن جهة أخرى فطالبي الشغل لأول مرة يرفضون مناصب العمل في المؤسسية نظرا لانخفاض الأجور، وفي ظل المنافسة الحرة يبحث طالبوا الشغل عن فرص عمل

[1] جمال سعودي ،**الشباب والبطالة في المجتمع الجزائري تطورات وممارسات اجتماعية .دراسة ميدانية لوكالات تشغيل .تلمسان** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر ،2012 ،ص 42.

أخرى وهنا تنتج البطالة، يؤدي وجود ها بدوره إلى انخفاض في حجم الإنتاج وتدريجيا يؤدي هذا إلى اختفاء فائض العرض مما يعني استعادة التوازن المفقود، هنا تعرف البطالة وفق هذا المنظور على أنها "بطالة اختيارية ناشئة عن رفض العمال للعمل بالأجر السائد الذي تقرره أحوال السوق وهي بطالة مؤقتة سرعان ما تعمل آليات السوق على تصحيح الخلل الناجم عن زيادة عرض العمل عن الطلب عليه و بصورة سلسلة"[1].

يمكن أن نخرج بنتيجة من خلال هذا العرض تتمثل في أنه يمكن الوصول إلى مستوى الشغل الكامل تحت شروط المنافسة التامة البعيدة عن أية ضغوطات خارجية وهي إشارة واضحة إلى عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار وتجنبها تحديد أي سعر (مستوى الأجر)، يبقى انحصار الدولة في الوظائف التقليدية لها: كحفظ الأمن، كما استخلص الكلاسيك أن "نقابات العمال يجب أن لا تقف ضد تيار انخفاض الأجور حينما تحدث بطالة، وإلا فإن الأمور سوف تضطرب ويصعب علاج البطالة"[2]، كما أنه لا يمكن استبعاد وجود بطالة اختيارية مؤقتة نتيجة تفضيل العمال التعطل المؤقت نظرا لانخفاض الأجور السائدة، ولكن في جميع الأحوال توجد فرص للتوظيف مادامت المنافسة الحرة موجودة، ونشير هنا أيضا أنه في حالة وجود فائض العرض أي وفرة الإنتاج في قطاع ما ينتج "بطالة قطاعية لأنها تمس قطاع إنتاجي معين ...، وحل هذه المشكلة يكمن في هجرة اليد العاملة من قطاع إلى آخر قصد البحث عن العمل".

[1] بن عزة محمد الأمين و يتيم محمد ،**واقع سوق العمل في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر**،ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني حول في البطالة أسبابها ، معالجتها و أثرها على المجتمع ، الجزائر ، ص 212.

[2] رمزي زكى، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت، 1997، ص 186.

الشكل رقم 01: التوازن في سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية.

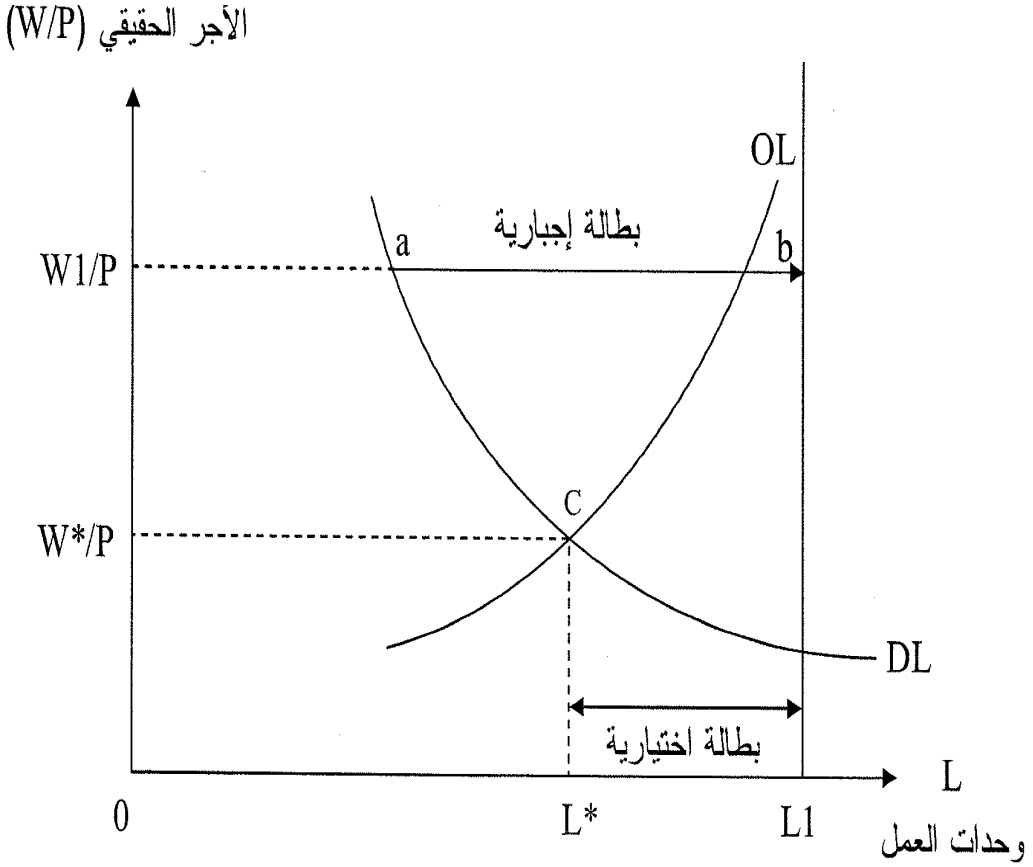

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على المراجع السابقة.

حيث تمثل كل من:

OL:عرض العمل. OL:كمية العمل عند مستوى الاجر الحقيقيW*/P

DL:طلب العمل.

W*/P:الأجر الحقيقي عن التوازن.

التفسير الاقتصادي للبطالة حسب النظرية الكلاسيكية:

يحدث التوازن في سوق العمل عندما تتعادل الكمية المطلوبة من العمل والكمية المعروضة منه،والممثلة في الشكل ب (c) ولذا فإن التشغيل الكامل يحدث عند O°L، حيث تعبر هذه المسافة عن الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن المتمثل في *P/W. أما البعدLL1* فهو يشير إلى الأشخاص القادرين على العمل وغير راغبين فيه عند أجر التوازن، إذن فهي تعبر عن البطالة الاختيارية.

إن حركة أجر التوازن (W*/P) عن مستواه الأصلي، يؤدي إلى حدوث اختلال في سوق العمل، فارتفاع الأجر الحقيقي عن أجر التوازن يؤدي إلى حدوث فائض في العرض داخل سوق العمل "أي ظهور بطالة إجبارية متمثلة في المسافة (ab)، غير أن هذه البطالة سرعان ما تختفي بسبب مرونة الأسعار. فالتنافس ما بين العمال يولد تخفيض الأجور مما يؤدي حتما إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل، وتنقص الكمية المعروضة منه إلى أن يعود التوازن في سوق العمل عند النقطة (c)، وبالمقابل إذا كان الأجر الحقيقي أقل من أجر التوازن (W*/P) فإن البطالة الإجبارية ستختفي في السوق بسبب مرونة الأجور والأسعار.

إذن فالنظرية الكلاسيكية لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية بسبب مرونة الأسعار والأجور[1]ووجودها يبقى مؤقتا، ولكنها تقر بوجود بطالة اختيارية تظهر بشكل رفض العاطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق، وكذلك البطالة الاحتكاكية التي تظهر بشكل انتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

ويلقي الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال، وبالتالي ليس هناك ضرورة لتدخل الحكومة أو النقابات العمالية باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية.

لقد هيأت أزمة الكساد العالمي الفكر الاقتصادي لتقبل نظرية جديدة، كانت بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أحدثت انقلابا جذريا في السياسة الاقتصادية، إنها النظرية الكيترية التي تنسب إلى جون ماينرد كينز (1884–1946) الذي أصدر في عام 1936 كتابه الشهير " النظرية العامة في الفائدة و النقود "، حيث استهدف فيه توضيح نقاط الضعف و القصور في النظرية الكلاسيكية و كشف التناقضات المنطقية الكامنة فيها.

تحدث البطالة عند الكينزيين، نتيجة عدم توازن سوق السلع و الخدمات من جهة، وسوق العمل من جهة أخرى[1]، فقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا،و أوضح كينز أن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج المحتمل وهو ناتج

[1] عبد الرحمن يسرى أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، كلية التجارة**، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية 2004، ص.211

العمالة الكاملة، أما إذا كان الطلب الكلي أقل من المستوي اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل تظهر فجوة انكماشية و بالتالي تحدث بطالة إجبارية و قد رأي كينز أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن في ظل وجود نسبة مقبولة البطالة.

فالطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، و من أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب، و الذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الإنتاجية، و لرفع مستوى الاستثمارات يري كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال بعض السياسات المالية و النقدية التي تهدف لدفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض معدل الفائدة و الضرائب من أجل تقليص تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة التشغيل، هذا جهة، و من جهة أخرى زيادة الإنفاق العام في مجال الأشغال العامة من أجل زيادة حجم الدخل و الإنفاق و من ثمة زيادة تشغيل العمالة[2]، وفي هذا الصدد يقترح كينز أن يشغل العمال أوقاتهم في أعمال بغض النظر عن مرد وديتها إذ أن المهم حسب رأيه هو أن يتلقوا مدا خيل لقاء ذلك، لتمكينهم من الاستهلاك الذي يضمن تصريف ما تنتجه المؤسسات، إذ يقول كينز " إن من الأفضل أن يدفع للعمال لقاء حفرهم خنادق في الأرض و ردمها أن يبقوا بدون عمل "، لأن الدخل الذي سوف يتم توزيعه على العاطلين يرفع من مستوى استهلاكهم، و يحفز المستثمرين على توسيع مشاريعهم و طلب يد عاملة إضافية، ويمكن تمثيل حل كينز لمشكل البطالة من خلال المخطط التالي الذي يختصر فكرة النموذج الكينزي:

[1] Bernard Bernher, Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, 7 ,1998P: 333.

[2] 'Henry, Gérard Marie, Keynes et Keynésianisme, Armand Colin, Paris, 1997, P: 113.

شكل رقم 02: النموذج الكيتري

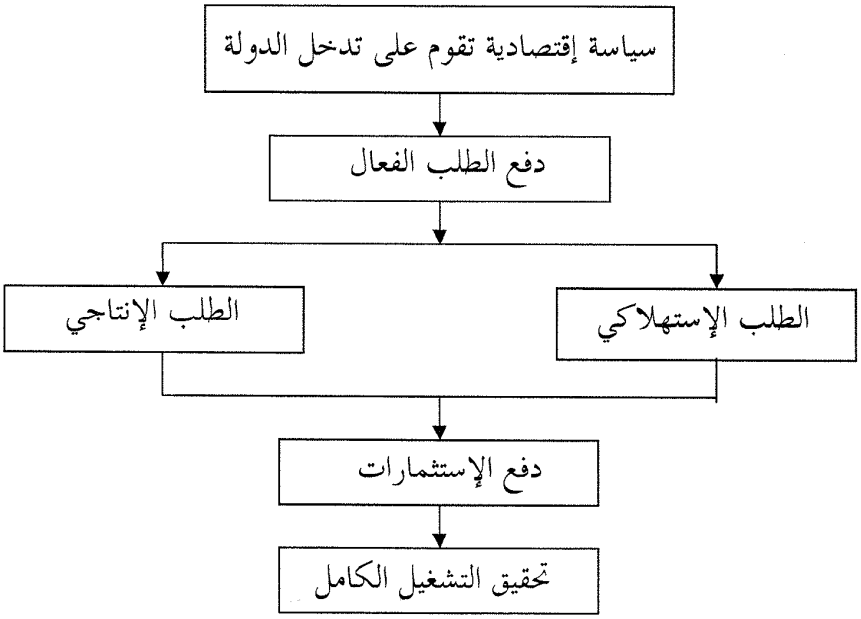

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع السابقة .

من خلال هذا الرسم التبسيطي تتضح لنا اقتراحات كينز، فتدخل الدولة عبر السياسة المالية، و السياسة الجبائية و النقدية، للتأثير على الطلب الفعال يكون له نتائج إيجابية على قرارات المستهلكين و المنتجين الذين يرفعون من طلبهم على السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية، و هو الشيء الذي يدفع لزيادة الاستثمار (لتلبية هذا الطلب المتزايد) مما يفتح المجال للتشغيل الكامل.

المطلب الثالث:النظريات الحديثة للبطالة.

بعد العرض السابق للنظريات القديمة التي فسرت ظاهرة البطالة، كان لابد من التطرق إلى النظريات الحديثة خصوصا بعد ارتفاع معدلات البطالة منذ السبعينات وعجز النظريات القديمة عن تفسير ذلك، حيث تم إدخال فروض جديدة أكثر قدرة على تفسير البطالة وأهم هذه النظريات:

- نظرية البحث عن العمل.
- نظرية تجزئة سوق العمل.
- نظرية الأجر المكافئ.

أولا: نظرية البحث عن العمل.

أول من صاغ هذه النظرية هم الاقتصاديون ,Pevry.hall.Gordon.phelps، وقد أسقطت هذه النظرية فرضية هامة من فرضيات النموذج الكلاسيكي في سوق العمل.

والمتمثلة في توفير المعلومات الكافية عن سوق العمل للعاطلين من حيث المناصب الشاغرة ومستوى الأجور السائدة، والواقع يعبر عن صعوبة الحصول على هذه المعلومات، مما يجعل الأفراد يسعون في سبيل الحصول ولو جزئية عن هذه المعلومات، وفسر أنصار هذه النظرية ارتفاع معدل البطالة إلى رغبة الأفراد في الحصول على وظيفة أحسن من التي يعملون بها لذلك يسعون لجمع المعلومات عن فرص العمل المتوفرة المتناسبة مع مؤهلاتهم والأجور المقترنة بها[1].

وتعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- معرفة الباحث عن العمل بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- يتوقع الباحث عن العمل أن الأجر سيكون أعلى كلما بحث أكثر عن فرصة عمل.
- إن التفرغ للبحث عن عمل يعطي أفضلية للعاطلين عن العمل مقارنة مع الأفراد العاملين، لأنهم يملكون الوقت الكافي للحصول على المعلومات وإجراء الاتصالات وبذلك تكون البطالة وفق هذا التفسير استثمار.
- لن يرضى الباحث عن العمل الحصول على أقل من أجر هو مسبقة متوقعة.

إذا البطالة إرادية من وجهة نظر هذه النظرية ناتجة عن رغبة العمال في تحسين وضعهم الوظيفي ودخلهم، وقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات أهمها[2]:

- أهملت هذه النظرية الجانب الاقتصادي للبطالة وحصرتها في الرغبة المستمرة للأفراد في الحصول على وظائف أحسن وأجور أعلى.
- تزداد فرصة الأفراد في الحصول على عمل جديد في حالة عملهم السابق نتيجة توفر الخبرة والدراية بأحوال السوق، بينما تنخفض فرصة الداخلين الجدد إلى سوق العمل في الحصول على فرصة عمل.
- يتبني أنصار هذه النظرية فكرة تزايد احتمال الحصول على فرصة عمل مع طول مدة البحث، ولكن الواقع التجريبي يثبت عكس ذلك.

---

[1] يحيك، مليكة،**إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2005-1970** رسالة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر ،2009،ص37.

[2] نجا علي عبد الوهاب. مرجع سابق، ص 49

- لم تستطع تفسير البطالة على المدى الطويل وارتباطها بمحددات أساسية.

ثانيا: نظرية تجزئة سوق العمل.

يعد الاقتصاديان M.piore.P.Doeringer أول من تحدث عن ازدواجية سوق العمل من خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971م، والتي تناولت تحليل القوى العاملة، وقد بينوا أن قوة العمل تتجزأ على حسب العرق، النوع، والسن والمستوى التعليمي، وركزت هذه النظرية على البحث عن أسباب ارتفاع معدل البطالة في نهاية الستينات وبداية السبعينات، وعلى تزامن ارتفاع معدل البطالة في قطاعات على الرغم من أن هناك قطاعات أخرى تعاني من الندرة النسبية للعمالة، وتقوم النظرية على فكرة وجود نوعين من الأسواق لكل منها خصائصه ووظائفه المرتبطة به كما يلي:

• **سوق أولي:** يتصف هذا السوق بأنه مستقر وظيفية، والأجور مرتفعة فيه، ويعتمد على الإنتاج كثيف الاستخدام لرأس المال، لذلك فالعمالة فيه ماهرة تحرص المؤسسة على الاحتفاظ بها، كما أن الطلب على درجة عالية من الاستقرار على منتجات هذا السوق، مما انعكس باستقرار اليد العاملة.

• **سوق ثانوي:** تتميز هذا السوق بانخفاض مستوى الأجور، بطالة مرتفعة، دوران لليد العاملة بحثا عن عمل، علاقات العمل فيه فردية، كما تستخدم هذه السوق أساليب إنتاج كثيفة اليد العاملة، وتتأثر بتقلبات النشاط الاقتصادي، لذلك تحتاج إلى فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولي. وتتركز البطالة في السوق

ثالثا: نظرية الأجر المكافئ.

تقوم هذه النظرية على أن أصحاب الأعمال يعمدون إلى دفع أجور أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال على زيادة إنتاجيتهم، مما يخلق فائض في عرض العمل يؤدي إلى ظهور بطالة، ويتخذ أرباب العمل هذا الإجراء لتناسقه التام مع أهدافهم في تزايد المردودية وتعظيم المنفعة، حتى ولو كان ذلك على حساب تزايد الأجور وظهور بطالة[1].

ويمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية[2]:

- الرغبة في زيادة الإنتاجية من خلال جذب العمالة ذات الكفاءة العالية.

[1] Tremblay. R, 1992, "Macroéconomique modernes : théories et réalité", Edition Etudes vivantes, Québec, p286

[2] Gregory. N. M, (2006), P196.

- تشجيع العمال على الاحتفاظ بوظائفهم، وتقليل دوران قوة العمل، لأن زيادة الأجر تدفع العامل إلى التمسك بوظيفته وترفع تكلفة تركه للعمل.
- تحفيز العمال على بذل جهود أكبر في سبيل الحصول على أجر أعلى، مما يرفع إنتاجية العامل، ويقلل من هدر الوقت ويحسن مستوى العمالة وولاءها للعمل.

لقد ساهمت نظرية الأجر المكافئ في تفسير بعض الجوانب السلوكية لأسواق العمل، وخاصة بما يتعلق بدوران العمالة بحث عن فرص عمل أفضل وأجر أعلى، لكن أرباب العمل يسعون إلى استقطاب العمالة الماهرة ذات الإنتاجية المرتفعة على الرغم من ارتفاع أجورهم بدلا من تخفيض الأجور في حالة وجود عرض زائد من العمالة.

المبحث الثالث:سياسات التشغيل في الجزائر.

تحت تأثير ظاهرة البطالة، اتّجهت كل البلدان إلى اعتماد سياسات تشغيل نشيطة. وحسب التعريف المعتمد لهذا المفهوم تشمل سياسة التشغيل النشيطة معدّل النفقات من الناتج الإجمالي المحلي على عدة عناصر.

المطلب الأول:تعريف التشغيل وأسسه.

أولا: تعريف التشغيل.

إن المفهوم التقليدي للتشغيل، ينظر إليه على أنه تمكين الشخص من الحصول على العمل والانشغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين، غير أن هذا التعريف يتميز بنوع من القصور وعدم الثقة، من حيث كونه لا يحدد الشروط أو الاختصاصات الواجب توفيرها في العامل، ولا الجوانب الأخرى التي تخص المؤسسات المستخدمة والمكونة للعامل.

أما المفهوم الحديث للتشغيل فهو: استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين، التدريب وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية، حق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، التأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون[1].

والشكل التالي يبين حركة الأفراد بين مجالات التشغيل، البطالة وسوق الشغل.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب: **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (حالةالجزائر)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 37.

الشكل رقم (03): حركة الأفراد بين مجالات التشغيل، البطالة وسوق الشغل.

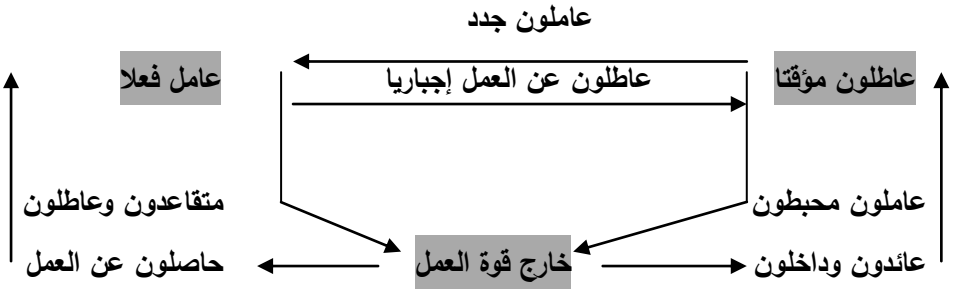

المصدر: كوثر زيادة واقع سياسة التشغيلي في معاجلة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي **2014/2010** رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه تنظيم وعمل جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي 2018/2017 ص38

أما فيما يخص سياسة التشغيل، فقد اتخذت بعدين رئيسيين يقتصر البعد الأول منها على مجالات إيجاد فرص العمل التي يمكن الحصول عليها من مكاتب العمل أو سوق العمل أو من غيرها من الجهات، أما البعد الآخر فيمتد إلى إدارة أسواق الشغل وأطرافها الفاعلة، وإيجاد العمل اللائق من حيث التقنية والتشغيل الملائم من زاوية التعليم والتدريب، كذلك توفير ظروف العمل المناسبة، الاهتمام بالأجور وتحسين الإنتاجية، عن طريق سياسات الحوافز، ومعالجة الفوارق بين العرض والطلب بالكم، النوع، الزمان والمكان جنبا إلى جنب، مع الاهتمام بالعمالة الوافدة[1].

ثانيا:أسس وشروط التشغيل.

تخضع عملية التشغيل إلى مجموع من المبادئ القانونية العامة التي جاءت نتيجة ظهور النظم الديمقراطية على خريطة العالم المتحضر، وقد سنت قوانين جعلت منها مبادئ عامة في عملية التوظيف،ونذكر من هذه المبادئ التي صارت عالمية وشاملة لمختلف النظم[2].

–**مبدأ المساواة:** وهو مبدأ يجد تطبيقه في عدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس، وفي عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين، المعتقد، والرأي...

- **مبدأ الجدارة:** الذي يفترض في المرشح للعمل قدرات وإمكانيات علمية ومهنية وبدنية معينة، ويجد تطبيقه هو الآخر في المسابقات الخاصة بالتوظيف، وفي ضمان العمل الدائم للمواطن الذي يرغب

[1] المرجع السابق: ص54

[2] سعدية زايدي، **سياسات التشغيل في الجزائر–دراسة سويولوجية الأمن الوطني**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، تنظيم وعمل جامعة باتنة 2019/2018. ص65.

فيه، ففي الدول الرأسمالية التي عرفت مبدأ الحرية في العمل الذي مؤداه حرية الفرد في ممارسة العمل وحريته في اختيار العمل الذي يناسبه، وهو تعبير صريح عن الليبرالية، إلا أن هذه الدول صارت تتدخل أكثر لخلق نوع من التوازن بين العرض والطلب، أما النظم الاشتراكية فقد أخضعت العمل لمبادئ صارمة وجعلت منه حقا وواجبا، وفرضت نفسها في سوق العمل لضمان إمكانية العمل لكل المواطنين.

وهكذا فقد وضع المشرع في المادة السادسة 06 مبدأ الحق في العمل حين نص" الحق في العمل مضمون طبقا للمادة 59 من الدستور" أما المادة 24 من هذا القانون فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك حين جعلت المجتمع يقوم على العمل وحين نبذت التطفل واعتبرت العمل شرط للتنمية ومصدر للرزق بالنسبة للعامل. بل أن المشرع لم يكتفي بتقرير هذا المبدأ انطلاقا من قاعدة " كل حسب مقدرته ولكل حسب عمله" بل عمل على إحاطته بمجموعة من الإجراءات الكفيلة بتحقيقه ميدانيا وعمليا كتخطيط عملية التوظيف والتكوين طبقا للمادة 61 من القانون العام للعامل التي نصت على أنه: " يتعين على كل مؤسسة مستخدمة، مراعاة أحكام المادة الأولى أن تضع بانتظام تقييما للاستخدام وتقديرات سنوية ومتعددة السنوات التوظيف تلبية لمتطلبات التخطيط وتسهيلا للانتفاع الأمثل بالقوى العاملة.

أما بالنسبة للشروط القانونية[1] للتشغيل فإنها تختلف من قطاع الأخر، وإذا كانت هذه القطاعات تعرف تباينا فيما بينها في مجال تحديد بعض الشروط حيث أن ذلك يرتبط بطبيعة النظام الوظيفي السائد من جهة، وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يوجد عليها النظام السياسي من جهة أخرى، فإن هذه الشروط تمثل في أغلب الأحيان أداة مثلى في عملية التوظيف، وقد وردت هذه الشروط في النصوص الأساسية باعتبارها مبادئ عامة، وبعضها الآخر ورد في نصوص خاصة لكونها استثناء، ومن بين هذه الشروط، شرط الجنسية، شرط الخدمة الوطنية، بالإضافة إلى بعض الشروط القانونية الأخرى للتشغيل، مثل شرط السن، وهو ما تناولته المادة 15 من القانون 90/11 المتعلق بعلاقات العمل. والتي تنص على أنه: لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل العمر الأدنى للتوظيف عن 16 سنة إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين التي تعد وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما[2].

[1] سعدية زايدي، مرجع سابق، ص66

[2] المادة 15 من قانون علاقات العمل الجريدة الرسمية العدد 17.1410، ص.564. مأخوذة من الموقع:www.elmowatin.dz

المطلب الثاني: ماهية سياسات التشغيل.

الفرع الأول: تعريف سياسات التشغيل.

قدمت تعاريف عديدة ومختلفة لسياسة التشغيل لعل من أهمها الذي اعتمدته **منظمة التعاون والتنمية OCDE** 1985 حيث عرفت:"سياسة التشغيل على أنها "محمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة احتياجات الإنتاج"[1].

كما عرفها المكتب الدولي للعمل (BIT) على أنها "رؤية وإطار متفق عليه ومتناسق يربط جميع التدخلات في جانب الشغل مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فإنه يشير إلى مجموعة من التدخلات المتعددة الأبعاد والتي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية والنوعية المحددة للشغل في بلد معين"[2].

وعلى نطاق واسع فقد عرفها كل من (J.C.Barbier و J.Gautie) على أنها " تشمل جميع التدخلات الحكومية في سوق العمل، لتصحيح أي اختلالات و / أو تخفيف الآثار الضارة المترتبة عليه"[3].

كما تعرف سياسة التشغيل على أنها "السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق"[4] وهي محمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال،) العمال الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير الأداء سوق العمل [5].

إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية، وكذلك ليست سياسة السوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر، أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية فضلا عن سياسة اقتصاد السوق، ويكون

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص191

[2] Département des politiques de l'emploi (BIT), Guide pour les formulations des politiques nationales del'emploi, Première édition, Genève, 2012, p15.

[3] http://www.cours-uniy.fr/documents/cours020104.pdf, consulté le : 01/07/2019

[4] زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الإدارية (إنكليزي، فرنسي، عربي)**، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1994 ، ص 178.

[5] مصطفى بوضياف ، **تحديات التشغيل في أسواق العمل، البرنامج التدريبي (خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلى)**، المركزالدولي للتدريب، منظمة العمل الدولية، 30 تشرين الثاني – 03 كانون الأول 2008، شوهد يوم: 23/02/2020 على الرابط : http://ladp.itcilo.org

الهدف الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل .

الفرع الثاني: أنواع سياسات التشغيل.

يمكن التمييز بين نوعين من سياسات التشغيل حسب مدي ديناميكية سوق العمل وقدرته على استيعاب القوى العاملة العاطلة من خلال خلق مناصب الشغل، ويتعلق الأمر بسياسة التشغيل النشطة س سياسة ترقية التشغيل – وسياسة التشغيل الخاملة – سياسة محاربة البطالة–.

1. **سياسات التشغيل النشطة**[1]: Politiques actives

عندما نتحدث عن مفهوم التشغيل نضع أنفسنا ضمن منطق اقتصادي. حيث أن المؤسسات الإنتاجية والخدمية تطلب العمالة لتنفيذ خططها الإنتاجية. وفي سبيل ذلك تقوم بعملية حساب اقتصادي تقارن بموجبه بين تكلفة العمالة الموظفة ومردودها. استنادا إلى ذلك، تقوم بتوظيف حجم معين من العمالة بناء على إنتاجيتها الحدية. هذا هو المنطق الاقتصادي للتعامل مع عنصر العمل.

تتضمن سياسات التشغيل مجموع التدابير التي تسهل توظيف المزيد من العمالة من طرف المؤسسات. حيث تتوجه هذه التدابير بشكل خاص نحو ترقية سوق العمل بشكل تجعله يستجيب إلى الظروف التي تعيشها هذه المؤسسات. وعلى هذا الأساس، تتميز سياسات التشغيل غالبا بكونها سياسات ذات طابع هيكلي لأنها تستهدف نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول من طرف المؤسسات. لذلك تعتبر سياسات طويلة المدى لأنها لا ترمي إلى توظيف العاطلين في اللحظة الراهنة ولكنها ترمي إلى تهيئة الاقتصاد لتوظيف المزيد من العمالة في المستقبل نتيجة دخول أعداد إضافية إلى سوق العمل. وبالتالي فإن سياسات التشغيل تهدف أساسا إلى زيادة ديناميكية هذا السوق عبر مختلف التدابير. ولذلك يمكن اعتبار هذه السياسات بأنها سياسات نشطة تسمح للاقتصاد بخلق مناصب شغل جديدة وفق معايير اقتصادية.

إن الاعتماد على سياسات للتشغيل يعني إعطاء الفرصة للمؤسسات بالتوظيف وفق ظروفها الخاصة وخططها الإنتاجية التي تعكس حساباتها الاقتصادية. ويشكل هذا الأمر عنصرا مساعدا للمؤسسات على ضمان توازناتها التشغيلية التي تسمح لها بالاستمرار في عملية التوسع. ويسمح ذلك لها ليس بزيادة توظيف المزيد من العمالة في المستقبل فحسب ولكن يسمح لها أيضا بتحسين جودة العمل عن طريق

[1] الطاهر لطرش، "**الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسية التشغيل في الجزائر: خصائصه وأثره على ديناميكية التشغيل**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،يومي15 – 16 نوفمبر 2011، ص 06.

إطالة عقود العمل التي يبررها الأفق الاقتصادي الجيد. ومن الإجراءات التي يمكن اتخاذها في إطار هذه السياسات نذكر:[1]

1. إجراءات الإنعاش الاقتصادي، كدعم الاستهلاك، الاستثمار.
2. مساعدة طالبي الشغل في مجال البحث عن الشغل والتوجيه المهني لهم.
3. تقديم التكوين المهني اللازم وتوفير التربصات التكوينية للشباب لأجل تسهيل إدماجهم في عالم الشغل
4. سياسة التخفيض من تكاليف المؤسسة الاقتصادية لأجل حثها على الرفع من طلبها على العمالة
5. تقديم مساعدات للشباب البطال لأجل إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

2.سياسات التشغيل الخاملة: [2] Politiques Passives

بالمقابل، عندما نتحدث عن سياسات التشغيل الخاملة فإننا نضع أنفسنا في سياق اجتماعي للعملية. حيث تتم العملية بمحاولة توظيف أكبر عدد من العمالة بغض النظر عن الظروف التي تمر بها المؤسسات. يتمثل مقياس النجاح هنا في عدد العمال الذين تم توظيفهم.

في هذا السياق، لا يمثل الأفق الاقتصادي للمؤسسات بالضرورة أهمية كبرى. وبالتالي لا تؤدي شروط سوق العمل دورا حاسما في عملية التوظيف. حيث تعتمد هذه الأخيرة على حزمة المحفزات...التي تقدمها السلطات العمومية. ولذلك تتدرج هذه السياسات ضمن منظور الفترة القصيرة، أين يتمثل الهدف الأساسي للسلطات العمومية في امتصاص أكبر قدر من القوى العاطلة. ويتنافى منطق هذه السياسات مع وجود أية ديناميكية في سوق العمل. لهذا يمكن اعتبار سياسات التشغيل الخاملة سياسات سلبية طالما أنها تستهدف امتصاص البطالة الموجودة والرجوع بها إلى مستويات يمكن تحملها، ودون أن يصل طموحها إلى غاية زيادة مستوى الطلب على العمل في الاقتصاد (خلق مناصب شغل). كما يمكن الإشارة في الأخير إلى أن هذا المنطق في مقاربة عملية التشغيل لا يولي أهمية كبيرة لجودة العمل لاسيما من زاوية الدخل. والجدول رقم (01) أدناه يلخص ما أوردناه أعلاه.

[1] Fréderic TEULON, "Le Chômage et les politiques de l'Emploi", Edition du seuil, juin 1996, Paris, p p 55- 56

[2] الطاهر لطرش مرجع سابق ص7.

الجدول رقم (01): سياسات التشغيل النشطة وسياسات التشغيل الخاملة.

سياسات التشغيل النشطة	سياسات التشغيل الخاملة
1. هي سياسات ذات منطق اقتصادي يتم التشغيل فيه بناء على الإنتاجية الحدية للعمل؛ 2. هي سياسة طويلة المدى؛ 3. سياسات تهدف إلى زيادة ديناميكية سوق العمل؛ 4. يتم التشغيل في إطار هذه السياسات وفقا للظروف التي تعيشها المؤسسة الاقتصادية؛ 5. سياسات تساعد على تحسين جودة العمل (سياسات نوعية).	1. هي سياسات ذات منطق اجتماعي؛ 2. هي سياسات قصيرة المدى؛ 3. سياسات تهدف إلى تشغيل أكبر عدد من العاطلين عن العمل (سياسة كمية)؛ 4. يتم التوظيف في إطار هذه السياسات بغض النظر عن الظروف التي تعيشها المؤسسة الاقتصادية؛ 5. سياسات لا تعطى فيها أهمية لجودة العمل.

المصدر: لين لكحل الرأس، **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر2000-2010** ، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03، 2014/2013 ص61.

الفرع الثالث: أبعاد سياسة التشغيل.

لقد ركزت سياسة التشغيل في مختلف المخططات والبرامج على كيفية علاج مشكل البطالة والحد من تفاقمها، ذلك للانعكاسات التي تحدثها هذه الظاهرة على المجتمع من جهة ومؤسسات الدولة من جهة ثانية، لذلك ركزت سياسة التشغيل على مجموعة من الأبعاد يمكن حصرها في الآتي[1]:

6. **البعد الاجتماعي:** يركز هذا البعد على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، العمل على توفير الظروف المناسبة الإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، إبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس، التهميش والإقصاء، وما يترتب على ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر هؤلاء الشباب أولا وبالبلاد ثانيا، نقصد بها اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من المتوسط وما يترتب على ذلك من مخاطر الموت في البحر، الإدمان على المخدرات وما ينتج عنه من مظاهر إجرامية متعددة الأوجه بما فيه الجرائم الإرهابية، الانتحار، التمرد على القيم، التقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها مظاهر البطالة.

[1] كوثر زيادة، **واقع سياسية التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر** مرجع سابق ص46.

7. **البعد الاقتصادي:** ينطلق من ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط، بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، تطوير أنماط الإنتاج، تحسين النوعية، المرودية، منافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.
8. **البعد التنظيمي والهيكلي:** يرمي هذا البعد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن استخلاصها من المخططات الوطنية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة الهادف إلى:
   1. الوصول إلى تنظيم أحسن السوق الشغل.
   2. تكييف الطلب على التشغيل أي مخرجات المنظومة التكوينية والتعليمية مع احتياجات سوق الشغل.
   3. العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق الشغل وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض الشغل والطلب عليه.
   4. دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل إضافية دائمة.
   5. ترقية التكوين المؤهل لاسيما في موقع الشغل في الوسط المهني لتسيير الإدماج في عالم الشغل.
   6. ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل.
   7. محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.
   8. مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل وعصرنة آليات المتابعة، المراقبة، التقييم وإنشاء هيئات قطاعية

التنسيق مختلف الجهود المتداخلة في مجال التشغيل.

9. زيادة الاستثمار ودراسة الجدوى من المشاريع بطريقة دقيقة ومقننة، مما يؤدي إلى تشغيل يد عاملة إضافية.
10. العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق الشغل، معرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات، ومختلف الأولويات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل

المطلب الثالث : قيود وتحديات توسيع فرص التشغيل في الجزائر و الدول العربية

أولا: تحديات وقيود سياسات التشغيل في الدول العربية

تشير البيانات والمعلومات المتاحة إلى أن برامج توسيع فرص التشغيل حققت بعض الإنجازات الإيجابية، إلا أن العديد من هذه البرامج يُواجه عوائق ويُعاني من نواقص تحتاج إلى المعالجة لزيادة فعاليتها. وفيما يلي استعراض الإشكاليات والنواقص التي تواجهها هذه البرامج .

1: القضايا المتعلقة بآليات تحسين نوعية العرض، وتشمل ما يلي:

- **ضعف كمية ونوعية التعليم والتدريب العملي** : يواجه تطوير العرض من العمالة مشكلة ضعف نوعية التعليم والتدريب، وذلك بسبب ميل الأنشطة التي تقدمها برامج إعداد العمالة إلى توجهات العرض دون الأخذ بعين الاعتبار متطلبات سوق العمل، وكذلك لشح المعلومات المتاحة لمؤسسات إعداد العمالة عن احتياجات سوق العمل من أنواع وأعداد الوظائف ومواصفات شاغليها خاصة من ناحية المؤهلات العلمية والتدريبية والخبرات المطلوبة. وبالتالي، يظل خريجو هذه المؤسسات عاطلين عن العمل لفترات طويلة لعدم استيفاء برامجها لمتطلبات سوق العمل الحديثة. ويلاحظ أن معظم مؤسسات التعليم والتدريب تلجأ إلى استخدام التدريب النظري في قاعات الدراسة بدلاً من التدريب العملي في الشركة علماً بأن الأخير أكثر كفاءة، ويرجع ذلك في حالات كثيرة إلى عدم تعاون رباب العمل، خاصة القطاع الخاص، مع المؤسسات التعليمية والتدريبية في هذا المجال وعدم وعيها بمسؤوليتها الاجتماعية نحو تدريب الطلبة والباحثين عن عمل وغيرهم. ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى ضعف نوعية التعليم والتدريب هي الكلفة المرتفعة لتوفير أنواع التعليم والتدريب المناسبة (خاصة تخصصات العلوم والتكنولوجيا) في ظل الموارد المالية والفنية المحدودة، ومجانية التعليم والتدريب الذي تتميز به الدول العربية، والأعداد المتزايدة للطلاب الملتحقة بهذه البرامج.

- **2.مشاركة هامشية للقطاع الخاص في التدريب:** يتم تمويل معظم آليات تطوير العرض وبرامج التدريب من قبل القطاع العام وتتولى إدارتها المؤسسات الحكومية. ففي مصر على سبيل المثال، يخضع ثلثا مؤسسات التدريب المهني والبالغ عددها نحو 1700 مؤسسة لإدارة القطاع الحكومي. وبالإضافة إلى ذلك، تعجز معظم البرامج التعليميّة والتدريبية، التي تعتمد على التدريب ضمن منظمات العمل كوسيلة لربط مهارات القوى العاملة مع احتياجات السوق، عن كسب التعاون المنشود من قبل القطاع الخاص. ويلاحظ أن 20 في المائة فقط من الشركات في الدول العربية

توفر هذا النوع من التدريب مقابل 60 في المائة في منطقة شرقي آسيا .ومن الأمثلة القليلة عن النجاح المحدود الذي سجلته بعض المبادرات في كسب تعاون الشركات الخاصة، برامج "مبارك– كول "و"إنجاز" التي تعتمد بشكل كبير على المساهمات التقنية و/أو المالية للقطاع الخاص. فالشركات الخاصة العربية لا تميل للاستثمار في برامج التدريب لكونه لا يؤثر مباشرة في الأرباح ولا يحقق لها عوائد مالية أو منافع ملموسة على المدى القصير. فنجدها اليوم في صراع ما بين توجهاتها قصيرة الأمد من جهة، وطبيعة التدريب الاستثماري طويل الأجل من جهة أخرى. علاوة على ذلك، فإن نوعية التدريب الذي يجرى في الشركات والمعدّ من قبل العديد من الشركات الخاصة ضعيف نسبياً. ومن الأمثلة على عدم اهتمام بعض منظمات القطاع الخاص بتدريب العمالة المحلية، الممارسات الإدارية في العديد من الشركات الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تفضّل تعيين كفاءات أجنبية مدرّبة بدلاً من تدريب العمالة المحلية.

- **افتقار برامج التدريب للترويج والتمويل والتنسيق:** يبدو أن العديد من البرامج، مثل "النظام الوطني للتدريب المشترك" في السعودية، تحتاج إلى ترويج أكبر من أجل توسيع رقعة خدماتها التدريبية لتشمل أكبر عدد من الأفراد. آما تحتاج هذه البرامج إلى المزيد من التمويل لتحسين نوعية التدريب (من خلال تدريب المدربين وتطوير المناهج...الخ). ونظراً لكلفة التدريب المرتفعة من جهة، والتمويل المحدود من جهة أخرى، قد لا تتمكّن هذه البرامج من تحقيق ما تصبو إليه من أهداف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برامج التدريب المختلفة المطروحة في السوق بحاجة إلى الربط والتنسيق فيما بينها، فعلى سبيل المثال تتميز الأردن باستخدامها لتشكيلة واسعة من برامج التدريب، إلا أن هذه البرامج تحتاج إلى تنسيق العمل فيما بينها لتؤتي نتائج أفضل في مجموعها.
- **الأثر السلبي للقيم الاجتماعية التقليدية على التدريب والتشغيل**[1]: إن الأفكار النمطية السلبية والنظرة الدونية التي تحيط ببرامج "التعليم التقني والتدريب المهني" وبخاصة سياسات "الفرصة الثانية للتدريب" قد صعّبت على هذه المبادرات جذب نوعية مختلفة من الطلاب والمتدربين. وفي الواقع، لا تزال هذه البرامج مخصّصة لأولئك الذين يقرّون بفشلهم في النظام التعليمي، الأمر الذي يضيف تحدياً إلى طائفة التحديات التي تواجه هذه البرامج والتي يتوجب عليها ليس فقط تطوير مهارات المشاركين، بل أيضاً إصلاح سلوكهم واتجاهاتهم نحو العمل والإنتاج، وكذلك العمل على تعديل النظرة العامة نحو التعليم التقني والذي لا زال لا يعتبر بديلا مناسبا للتعليم

[1] World Bank (2006), World Development Report 2007.

الأكاديمي،)أي، تغيير رؤية الذين لا يعتقدون بأن التعليم التقني هو بديل للتعليم الأكاديمي). ونذكر هنا برنامج "مبارك–كول "الذي يعاني أحياناً من تسرب بعض الطلبة من البرامج للالتحاق بالجامعة.

2- القضايا المتعلقة بجانب الطلب على العمالة، وتشمل ما يلي[1]:

- **مرونة غير كافية لتشريعات سوق العمل :** تعتبر تشريعات سوق العمل من أهم محددات الطلب على العمل .وبالرغم من إدخال العديد من الإصلاحات على هذه التشريعات خلال العقد والنصف الأخيرين، فإن بعض هذه التشريعات ما زال يمارس دورا سلبيا على الطلب خاصة تلك المتعلقة بتحديد حدود دنيا مرتفعة للأجور، أو تحديد أجور في القطاع العام لا يمكن مضاهاتها بسهولة في القطاع الخاص، مما يحد من الطلب على العمالة في هذا الأخير. وتقدر نسبة ارتفاع أجور القطاع العام بالمقارنة مع أجور القطاع الخاص في المنطقة بحوالي 30 في المائة في مصر، و43 في المائة في المغرب، و18 في المائة في تونس. وتجدر الإشارة إلى أن سياسات الحوافز المالية والضريبية ودعم الأجور المقدمة لأرباب العمل قد لا تعطي الآثار الإيجابية المتوقعة على التوظيف إذا اعتبرها هؤلاء كوسيلة دعم مستمرة. ويمكن أن تكون هذه الحوافز إيجابية لفائدة الموظفين حاليا، لكن على حساب الداخلين الجدد لسوق العمل، أي أن الضمانات المقدمة للعاملين الحاليين تصبح مثبطة لتشغيل الملتحقين الجدد.
- **الآثار السلبية لسياسات سوق العمل غير الانشطة على أداء البرامج النشطة:** في أغلب الأحيان، يتمّ اللجوء إلى سياسات سوق العمل النشطة بالتزامن مع سياسات سوق العمل غير النشطة. وتنطوي هذه الآليات الأخيرة، على سبيل المثال، على التأمين ضد البطالة، وبرامج إعانات الإقالة من العمل، ورواتب ومكافآت التقاعد المبكر، وتهدف إلى درء مخاطر البطالة وتوفير مصادر بديلة للدخل خلال فترة البطالة. وعلى الرغم من انخفاض تكلفة البرامج غير النشطة مقارنة بالبرامج النشطة في الدول العربية . في المائة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للأولى في مقابل 3.1 في المائة للأخيرة ، إلا أنها تعتبر كثيرة السخاء، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وتؤثر سلباً على كفاءة الحوافز الداعية للعمل إذ قد تمدّد إعانات البطالة السخية فترة البطالة، وقد يشجّع سخائها البعض على إدراج أسمائهم في سجلات العاطلين عن

[1] Tzanntoas, Z. (2005): "Active Labor Market Policies and their Relevance to Yemen", a presentation at the workshop Social Protection: An Agenda for Yemen, Sanaa, May 14-16.

العمل للحصول عليها على الأقل، مما قد يصعّب التفريق والتمييز ما بين العاطلين عن العمل طوعاً أو كرها..

- قدرات وموارد الشباب المحدودة لإنشاء شركات صغرى والحفاظ على استمراريتها: أثبتت آليات تشجيع المبادرات والشركات الصغيرة في أوساط الشباب أنها ذات فاعلية محدودة على احتواء البطالة. وبحسب التجارب الدولية والمحلية، فإن القليل من الشباب المستفيدين من هذه البرامج ينجح في إنشاء شركات وجزء منهم ينجح في الحفاظ على استمراريتها. إن النجاح المتواضع للشركات الصغرى في تخفيض نسبة البطالة يعود لأسباب عدة، نذكر منها ما يلي:
- **ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشاريع:** يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية والحياتية الموجهة نحو الأسواق. والواقع أن هذه المهارات يصعب تعلّمها عبر الأنشطة التدريبية. ومن جانب آخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى (رواتب وأمن وظيفي أعلى وساعات عمل أقل مقارنة بالقطاع الخاص)، والتعاضد والتكافل الاجتماعي الذي يشجع الشباب على الاستمرار دون عمل في انتظار الوظيفة المرغوبة. ومن البرامج المتخصصة والهادفة إلى تغيير القيم المجتمعية التقليدية السلبية نحو العمل برنامج "إرادة"، وهو مبادرة من الحكومة الأردنية تهدف إلى تغيير نظرة المجتمع إلى العمل الحر والخاص والتقني
- . **بيئة أعمال غير مناسبة** : لا توفر بيئة الأعمال العربية الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشار العديد من التقارير إلى وقت الشركات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور، والنفاذ غير الملائم للتمويل، وضعف البنية التحتية الداعمة للشركات. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية لم تسجل أداء جيداً في مؤشر "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" في عام 2006، وتراوح ترتيب الدول العربية التي توفرت عنها بيانات ما بين 52 إلى 165 من أصل 175 دولة، عدا السعودية والكويت وكان ترتيبهما 35 و40 على التوالي. وتجدر الإشارة إلى البيئة الداعمة لقطاع الأعمال

في دبي وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها، حيث سجلت دبي الترتيب الخامس في العالم، وذلك بعد هونج كونج وسنغافورة وايسلاند والولايات المتحدة.

- **الكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية:** من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصاً لتتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة – أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم. على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج)محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلّم أو للمرأة الفقيرة المعيلةً. ومن الجدير ذكره أنه نظراً لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.
- **عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب:** تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل. بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم وتوسيع رقعة أعمالهم. وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة المعنية، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه..
- **البرامج المُنحازة عن غير قصد:** يعاني العديد من برامج حفز التشغيل من ضعف التخطيط الذي يقلل من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة. وعلى سبيل المثال، تسعى برامج دعم الشركات الصغرى للوصول إلى الشباب المتعلمين والقادرين من الطبقة الفقيرة، فضلاً عن الشباب الذين يملكون خبرة في العمل الحر أو رأسمالاً ولو بسيطاً للبدء بالأعمال. ولكن غالباً ما يستفيد من هذه البرامج الفئات الأعلى تعليما والأكبر عمرا، في الوقت الذي يواجه فيه الشباب الأكثر ضعفاً مشاكل حقيقية في الوصول إلى هذه البرامج. آما أن معظم برامج حفز التشغيل تتركز في المدن و تهمل المناطق الريفية الفقيرة. وتنحاز برامج التشغيل بأشكال أخرى، فعلى سبيل المثال، أشار المسح الميداني الخاص بتقييم كفاءة البرامج الداعمة للمشروعات الصغيرة المولدة لفرص تشغيل المواطنين الكويتيين، والذي قامت به الشركة الكويتية لتنمية المشاريع الصغيرة KSPDC) ،)إلى أن معظم الفرص التي تولدت من مشاريعها كانت من نصيب الوافدين (7 في المائة من الفرص للمواطنين) ويعزى ذلك لضعف التخطيط. ويعاني برنامج

تنمية الصحراء في مصر من مشاكل مشابهه، ويقوم البرنامج على أساس مزارع صغيرة كان من شأنها أن تزيد من فرص التشغيل، إلا أنه تبين أن المشروعات الصغيرة مكلفة وتشكل عبئاً على الدولة، ولذا تنازل البرنامج عن غرضه الرئيسي وتحول إلى دعم المشاريع الزراعية الكبيرة لأنها تشكل عبئاً أقل (وذلك لأن القطاع الخاص يتحمل معظم التكاليف)، على الرغم من أنها تولد فرص عمل أقل لكونها كثيفة رأس المال. ويعاني العديد من آليات التشغيل العربية من مشاكل مشابهة، ومثال ذلك برنامج الإعفاءات الضريبية التي يقدّمها مجلس الاستثمار الأردني في سبيل جذب الاستثمارات في قطاع الأعمال .والمعروف أن نظام الإعفاءات الحالي قد منح حوافز ضريبية مرتفعة للشركات الكبيرة أآثر منها للشركات الصغيرة، على عكس ما كان متوقعاً وخلافا للهدف الرئيسي للبرنامج.

- **تركيز برامج التشغيل على القطاع المنظم** : تتناول معظم البرامج المحفّزة للتشغيل في الدول العربية قضية بطالة الشباب من جانب القطاع المنظم. ولم تثر مقاربات القطاع غير المنظم فيما يتعلق بتوظيف الشباب اهتمام مؤسسات التنمية وصانعي السياسات إلا مؤخراً، وتحديداً بعد فشل القطاع المنظم في تخفيض معدل البطالة لدى الشباب بصورة كافية. ويتمثّل الوجه الإيجابي للقطاع غير المنظم في قدرته على سد فجوة التشغيل التي يخلفها القطاع المنظم، خاصة القطاع الخاص المنظم. يعتبر القطاع غير المنظم المستخدم الأبرز للشباب العرب في العقود الأخيرة إذ وفر لهم فرصاً أكبر ومنافذ أكثر تنوعا لدخول سوق العمل. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن نسبة الداخلين إلى سوق العمل ممّن عملوا في مرحلة سابقة في القطاع غير المنظم قد ارتفعت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 20 في المائة في العام 1970 إلى 60 في المائة، في مطلع التسعينات. ولذلك، يعتبر القطاع .

3- قضايا ذات صلة بمراقبة سوق العمل وسير أعماله، وتشمل ما يلي:

- **الآثار السلبية لقلة المعلومات عن سوق العمل:** يتمثّل العائق الأبرز لأداء أسواق العمل العربية في الأنظمة غير المتطورة لجمع المعلومات والبيانات المطلوبة حول أدائه. فندرة المعلومات الصحيحة والمتكاملة قد صعبت مهام تصميم برامج تدريب وتشغيل فعّالة، وزادت من صعوبة مراقبتها وتقييمها على نحو مستمر في أثناء تطبيقها. وفي هذا الإطار، أشارت بعض التقارير الدولية إلى النقص الكبير في المعلومات المتوفرة عن الوضع في سوق العمل واحتياجات التدريب والوظائف الشاغرة في العديد من الدول العربية.

وبسبب نقص المعلومات وقلة الخبرة التي تعاني منها المجتمعات العربية في مجال العمل المنظم، كان لكل الأطراف المعنية – من طلبة ومتدربين وأصحاب عمل وصانعي السياسات – توقعات غير واقعية حول مخرجات التدريب والتعليم آمّاً ونوعاً، وبيئة العمل داخل منظمات الأعمال وأيضاً حول دور مؤسسات العمل في تطوير أداء القوى العاملة بها بما فيها حديثي التخرج. ومن أهم الآثار السلبية الناجمة عن ذلك عدم اهتمام أرباب العمل بتدريب الموظفين الجدد، وتوفير التدريب الأساسي والعلاجي للموظفين حديثي التخرج الملتحقين بالعمل لأول مرة.

- **ضعف خدمات مكاتب التوظيف:** فضلاً عن تدني نوعية خدمات مكاتب التوظيف الحكومية، فإن خدمات التشغيل غير الحكومية محدودة جداً وتكاد تكون غير متوافرة في معظم الدول العربية. ولا تزال الدولة، متمثلة في ديوان شؤون الموظفين أو الخدمة المدنية، هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن تقديم خدمات التشغيل في القطاع العام. ففي آل الدول العربية، تضطلع أقسام إدارة الموارد البشرية التابعة للحكومة بدور المزوّد الأساسي لخدمات التوظيف .آما أن خدمات هذه الأقسام تشمل فقط وظائف القطاع العام. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تواجه مشاكل عديدة تتعلّق بنقص الموارد وضعف أسلوب الإدارة. أما استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة والتي تسهل التنسيق بين جانبي العرض والطلب من العمالة، فلا زالت غير مستخدمة في معظم الدول العربية. وبصفة عامة يستفيد من خدمات مكاتب التشغيل الشباب الباحثون عن عمل في القطاع المنظم الحضري، أما سكان الريف الباحثون عن عمل فربما كانت الفرص أمامهم أقل.
- برامج تشغيل غير منسّقة: إن البرامج التي تهدف إلى تعزيز التشغيل في الدول العربية متعددة ومشتتة ويصعب في أغلب الأحيان تنسيق أنشطتها فيما بينها. وعلى سبيل المثال، البرامج النشطة في تونس، هي عبارة عن مزيج لعدد كبير من المؤسسات منها ما هو موجه للتشغيل المباشر، ومنها ما هو مختص في تمويل برامج التشغيل، ومنها ما هو موجه نحو التدريب المهني. وتحتاج هذه المؤسسات إلى تنسيق أعمالها وترشيد نشاطاتها وامتيازاتها المقابل، أظهرت بعض التقارير أن التنسيق ما بين البرامج في الأردن، على الرغم من أنه يحتاج إلى كثير من التطوير، هو أفضل نسبياً من بقية الدول العربية. آما بدأت الأردن مؤخراً في التعاون والتنسيق في هذا المجال مع دول أخرى منها الكويت.

الفرع الثاني : تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر[1]:

إن حالة الجزائر لا تختلف من حيث مشكل التشغيل وارتفاع حدة البطالة عن الدول النامية الأخرى، ففي إطار تجسيد وتنفيذ سياسة التشغيل، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، تواجه العديد من التحديات والمعوقات نذكر منها:

- العمل غير المنظم الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة. هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية، من جهة. وفي ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل، والعمل المؤقت، من جهة أخرى. حيث ارتفعت ممارسات العقود محددة المدة في الجزائر ولا زال مستمراً في الارتفاع إلى الآن، لاسيما أمام غياب الرقابة، أحياناً وضعفها أحيانا أخرى.
- عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة البطالة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب. إلى جانب عدم الانسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.
- عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين مزيداً من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم. وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة، من جهة ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة، المتخصصة منها والعامة، من جهة ثانية والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة حيث لا تتوفر معظم هذه البلدان على مجالس تنسيق مشتركة بين جميع هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب

[1] - غانم هاجر، بودراع أمنية، **تجربة الجزائر في ميدان تشغيل الجزائر و محاربة البطالة**،ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي . استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15 – 16 نوفمبر ،جامعة المسيلة ،2011، ص5

عمل لجل المتخرجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني. وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة.

وأمام كل هذه التحديات والمعوقات السلبية التي كثيراً ما أعاقت نجاح سياسات التشغيل، تبرز مجموعة الآليات والبرامج والمخططات التي وضعتها البلاد كتحد إيجابي لمواجهة أثارها السلبية، حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال إحدى آليات مواجهة هذه التحديات: نظراً لهشاشة البنية الاقتصادية التي بدأ يعرفها النسيج الاقتصادي في السنوات الأخيرة، نتيجة التوجه نحو الاقتصاد الليبرالي، من جهة. ونتيجة الأعمال التخريبية التي عرفتها البلاد في سنوات التسعينات، حيث لم تعد هناك مؤسسات صناعية كبيرة متكاملة على غرار ما هو موجود في البلدان الصناعية الكبرى، إذ أصبح اللجوء إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مختلف المجالات الحرفية، والخدماتية، لاسيما تلك التي تعمل في مجال المقاولة الثانوية لصالح المؤسسات الصناعية الكبرى أو لفروعها في الجزائر.

خاتمة الفصل:

يعتبر مواجهة أزمة البطالة من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل، فهذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه، تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر في وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد استقرار المجتمع. ومما سبق عرضه تتضح خلفية واتجاهات البطالة والتحديات التي تواجه جهود الحكومة التي يجدر بها أن تعمل على تخفيض البطالة في الجزائر بالرفع من المردودية في الجهاز الإنتاجي وذلك لا يتأتى في نطاق العولمة الحالية، إلا إذا اعتمدت الجزائر إستراتيجية شاملة للإندماج في الاقتصاد العالمي ترتكز على البحث على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري والعمل على تطويرها.

الفصل الثاني :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيـــــــــد:

تحتل المشروعات الصغيرة بأنواعها المختلفة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة, بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية, وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.

وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومة نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى, والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها, تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشروعات الصغيرة.

كمااهتمت العديد من دول العالم من بينها الجزائر بإقامة و دعم المشروعات الصغيرة التي تعد المجال الأساسي والمهم لاستيعاب الكثير من منتجات المشروعات الكبيرة بما يحقق نوعاً من التشابك المتبادل بين النوعين من المشروعات. لذلك سوف نحاول في هذا الفصل تبيان مختلف الجوانب المفاهمية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها
- المبحث الثالث: آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مدخل عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يرجع صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف و الجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، و سبل النهوض بها و ترقيتها، و كذا اختلاف المكان و مجال النشاط فالاقتصاد الأمريكي أو الياباني يختلف تماما عن الاقتصاد الجزائري أو أي بلد نامي آخر من حيث مستويات النمو و التكنولوجيا المستخدمة و التطور الاقتصادي و الاجتماعي و المحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

هناك معايير متعددة يعتمد عليها لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يختلف حدود المعيار المناسب للتطبيق من دولة إلى أخرى.بحيث نجد بعض الدول والمنظمات والهيئات العاملة في مجال هذه المؤسسات تتخذ معاييرا مزدوجة لتعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن أن نميز بين نوعين من المعايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، النوع الأول يتمثل في المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة مما يساعد الجهات التنظيمية المسؤولة عن مساندة وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحديد نطاق عملها.

أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفروق الوظيفية ويتمثل في المعايير النوعية، و يصلح هذا النوع من المعايير لإجراء التحاليل الاقتصادية وتقويم كفاءة المؤسسات وتحديد الدور الكامن لكلٍ من المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند بعض الدول و الهيئات والمنظمات:

1- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها [1]"مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا.

حدد الاتحاد الأوروبي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بان يكون عدد العاملين اقل من 250 عاملا[2]، و دورة رأسماله أو مجموع ميزانيتها لا يتجاوز 50 مليون يورو.

[1]- Directive N° 124, du 24/05/2003, concernant la définition des très petites et moyennes entreprises, Article 2 « annexe », p39 www.europa.eu.int/comm/enterprise/enterprise_policy/sme_definition/presentation.pdf .

[2]- G. Berisha, J. Shiroka Pula**, Defining Small and Medium Enterprises: a critical review**, Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences, IIPCCL Publishing, Tirana-Albania, Vol 1 No 1, March 2015,p20

الجدول رقم(02): يوضح تحديد البنك الدولي لتصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات	عدد العمال	رأس المال (أو)	ميزانية المشروع
متوسطة	أقل من 250	≤ 50 مليون€	≤ 47 مليون€
صغيرة	أقل من 50	≤ 10 مليون€	≤ 10 مليون€
مصغرة	أقل من 10	≤ 2 مليون€	≤ 2 مليون€

Source: European Commission.(2005).**Th new SME defiition: user guide and model declaration section. Brussels:** Offi for Offial Publications of the European Communities.

من خلال الشكل نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي اعتمد على عنصرين أساسين لتحديد حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأول عدد العمال والثاني على احد عنصرين ماليين أما رأس المال أو ميزانية المشروع.

2- تعريف البنك الدولي: يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي [1]:

- المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100 ألف دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100ألف دولار أمريكي
- المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى3 ملايين دولار أمريكي ولا يقل عن 100 ألف دولار أمريكي.
- المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لايفوق15 مليون دولار أمريكي، فما زاد عن ذلك فيصنف بالمؤسسات الكبيرة.

[1] - سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية، ص04.

الجدول رقم:(03) يوضح تحديد البنك الدولي لتصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات	عدد العمال	إجمالي الأصول (أو)	حجم المبيعات
متوسطة	من 51 – 300	≤ 15 مليون$ ≤ 3 مليون$	≤ 15 مليون$ ≤ 3 مليون$
صغيرة	من 11 – 50	≤ 3 مليون$ ≤ 100ألف$	≤ 3 مليون$ ≤ 100ألف$
مصغرة	أقل من 10	≤ 100ألف$	≤ 100ألف$

Source: Group, Independent Evaluation.(2008).**Financing micro, small, and medium Enterprises: An Independent Evaluation of IFC's experience with Financial intermediaries in frontier Countries.Th World Bank.**

3- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول إنفاقا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أصدرت قانون الأعمال للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في سنة 1953 وهو لا يزال ساري إلى حد الآن، حيث تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة وذلك بالاعتماد على معيار عدد العمال ورأس المال، حيث تم تحديد عدد العاملين بها ب500 عامل على الأكثر[1].

نلاحظ حسب ما جاء به القانون انه هناك اختلاف في تصنيف المؤسسات بين نشاط وأخر يمكن توضيحه فيما يلي[2]:

- الصناعات التحويلية: يتراوح عدد العاملين بها ب 500 عامل على الأكثر
- تجارة التجزئة والخدمات : يتراوح قيمة المبيعات السنوية من 1 الى 5 مليون دولار.
- تجارة الجملة: يتراوح عدد العاملين بها ب 100 عامل على الأكثر
- مقاولات البناء : يتراوح قيمة المبيعات السنوية اقل من 17 مليون دولار
- أنشطة تجارية خاصة: يتراوح قيمة المبيعات السنوية اقل من 7 مليون دولار

[1]- United States International Trade Commission, **"Small and medium sized entreprises: overview of participation in US exports"**, USITC publication, Washington, January 2010, pp 01 - 03.

[2] -ميساء حبيب سليمان، سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي**، عمان، الأردن،2015،ص20.

- الزراعة: يتراوح قيمة المبيعات السنوية اقل من 0.5 مليون دولار.

ثانيا: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعرف المشرع الجزائري بمقتضى القانون رقم 17-02 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية[1]:

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة الثالثة أعلاه.

فبالمقارنة مع التعريف الوارد في القانون السابق رقم 01-18 يتضح لنا أنه تم تغيير معيار رقم الأعمال السنوي و مجموع الحصيلة السنوية و ذلك بالزيادة عما كان سابقا، و هذا راجع أساسا إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة و تدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية و الدولية من جهة أخرى.

و لقد جاء القانون الجديد بتحديد المقصود بما ورد في التعريف أعلاه كما يلي:

- الأشخاص المستخدمون: هم عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.
- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة 12 شهر.
- **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و صنف القانون رقم 17-02 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدة معايير ، منها ما يتعلق بعدد العمال و منها مايتعلق برقم الأعمال أو الحصيلة السنوية، و انطلاقا من المعايير السابقة الذكر يمنك تصنيف هذه المؤسسات كما يلي :

- **المؤسسة المتوسطة:** هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين و خمسين (250) شخصا، و رقم أعمالها السنوي مابين أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتين (200) مليون دينار جزائري إلى واحد (01) مليار دينار جزائري.
- **المؤسسة الصغيرة:** هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة و أربعين (49) شخصا، و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

[1] - قانون رقم 17-02 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ج ر عدد 02 بتاريخ 2017/01/11،

– **المؤسسة الصغيرة جدا:** هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين واحد شخص (1)إلى تسعة (9) أشخاص، و رقم أعمالها السنوي اقل من أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

و يشمل تطبيق القانون الخاص بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على:

جميع أشكال المؤسسات التي تم تصنيفها في إطار المواد[1] من 7 إلى 9 . و عندما تسجل مؤسسة عند تاريخ إقفال حصيلتها المحاسبية فارقا أو فوارق بالنسبة للحد أو الحدود المذكورة سابقا، فإن هذا لا يكسبها أو يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة طبقا للمواد [2]8،9،10،إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين متتاليتين.

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تمتلك رأس مالها الاجتماعي في حدود 49% من قبل شركة أو مجموعة شركات الرأسمال الاستثماري.

– و كذا المؤسسة المنشأة أو المزمع إنشائها.

ذكرت المادة 37 من القانون رقم 17–02 أنه تستثنى من تطبيق هذا القانون:

– البنوك و المؤسسات المالية

– شركات التأمين

– الوكالات العقارية

– شركات الاستيراد.

المطلب الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف أصناف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، وهذه المعايير يمكن أن نجمعها فيما يلي:

أولا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية :[(3)]

1. **المؤسسات العائلية** :عادة ما يكون مقر إقامتها المنزل، وتستخدم الأيدي العاملة العائلية، ويتم

[1] - المواد رقم 7، 6 من القانون رقم 17–02 المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سابق

[2] - المواد رقم 8،9،10 من القانون رقم 17–02 .

[(3)] عثمان يخلف، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص19.

إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج في الغالب منتوجات تقليدية بكميات محدودة، وفي حالة بعض البلدان تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة ما يعرف بالمقاولة الباطنية.

2. **المؤسسات التقليدية :** تعتمد على اليد العاملة العائلية أو عامل أجير، وتنتج منتوجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع معين (شكل تعاقدي)، ومكان إقامتها هو محل مستقر عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في عمالها.
3. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة:** تتميز هذه المؤسسات للأخذ بفنون الإنتاج الحديثة من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو تنظيم العمل أو المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة،وتختلف في درجة تطبيق هذه التكنولوجيا.

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل إلى المؤسسات المصنعية، والمؤسسات الغير مصنعية وهي : [1]

1. **المؤسسات غير المصنعية :** تجمع المؤسسات غير المصنعية بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، ويعتبر الأول (الإنتاج العائلي) موجه للاستهلاك الذاتي، أما الثاني (النظام الحرفي) يبقى نشاط يدوي يصنع بموجبه منتوجات حسب احتياجات الزبائن.

2. **المؤسسات المصنعية :** يجمع صنف المؤسسات المصنعية كل من المصانع الصغيرة، المتوسطة والكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل، وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التصنيع أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.
3. **المؤسسات الصغيرة المتوسطة المقاولة:** تعتبر من أهم أشكال التعاون الصناعي الحديثة، وأشكالها :

أ-**تنفيذ الأشغال:** يتمثل هذا النوع في إقدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولة على تنفيذ أشغال معينة لصالح جهة أخرى، وذلك في وقت عمل محدد مسبقا.

ب- **الإنتاج:** وهي المؤسسات الصناعية التي تنتج وتصنع قطع الغيار، والمكونات وبعض

[1] نفس المرجع ، ص25.

الأدوات، حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها مع الجهة المستفيدة من هذه العملية.

ج- **تقديم الخدمات:** تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الخدمات في شكل تعاون مع الغير.

ثالثا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات

يتم التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تتخصص في إنتاج هاكل مؤسسة سواء كانت:[1]

1. **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية** : يشمل في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع مثلا المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، الملابس، منتجات الجلود و الأحذية و النسيج، الورق و منتجات الخشب و مشتقاته (الأثاث)، التبغ وبعض المنتجات الكيميائية و غير ذلك من السلع الاستهلاكية.
2. **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للمنتجات الوسيطية:** تجمع هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للمنتجات التالية : المعدات الفلاحية ، قطع الغيار، المكونات الكهربائية، بالإضافة للصناعات التالية :الميكانيكية و الكهربائية، الصناعة الكيماوية و البلاستيك، تحويل المعادن، صناعة مواد البناء، المناجم.[2]
3. **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للمعدات و الأدوات أو سلع التجهيز:** تتميز باحتياجها إلى الآلات و المعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجية عالية للإنتاج وكثافة رأس المال، الأمر الذي لا يتماشى و إمكانيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إذ تنحصر نشاطاتها علي بعض أنشطة صناعة التجهيزات البسيطة و التركيب.[3]

رابعا : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية.

في الجزائر تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات لاقتصادية و هو كالتالي :[4]

---

[1] يوسف قريشي، "**سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"**:دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص29 .

[2] نصر الدين بن نذير ، **دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في التسيير، جامعة الجزائر03، 2012، ص 29.

[3] عثمان لخلف، نفس المرجع السابق ، ص ص 36- 37.

[4] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية الجزائرية، مدون المؤشرات الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، الجزائر، تطور القطاع خلال الفترة (2003-2008)، ص07.

1. **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخدمية :** و التي تضم الفروع التالية النقل و المواصلات، التجارة، الفندقة و الإطعام، خدمات للمؤسسات، خدمات للعائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية، خدمات للمرافق الجماعية.

2. **مؤسسات الأشغال العمومية و البناء الصغيرة و المتوسطة :** تضم كل ما له علاقة بالأشغال العمومية و البناء.

3. **مؤسسات الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة :** تجمع المؤسسات المتخصصة في الحديد و الصلب، مواد البناء، كيمياء– مطاط – بلاستيك، الصناعات الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلد، صناعة الخشب و الفلين و الورق، صناعات مختلفة.

4. **مؤسسات الفلاحة و الصيد البحري الصغيرة و المتوسطة :**تجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها و منتجاتها و تربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري و بالأرض و الموارد الطبيعية.

5. **مؤسسات المحروقات، الطاقة و المناجم و الخدمات المتصلة الصغيرة و المتوسطة:** و تضم هي الأخرى الفروع التالية خدمات الأشغال البترولية، المياه والطاقة، المحروقات، المناجم و المحاجر.

خامسا: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني

تعتمد الجزائر في تصنيفها للمؤسسات بحسب الشكل القانوني علي القانون التجاري الذي جزئها إلي ما يلي:[1]

1. **شركات الأشخاص:** تقوم علي الاعتبار الشخصي و الثقة المتبادلة بين الشركاء وتشمل شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة و شركة المحاصة.
2. **شركة الأموال:** تقوم علي اعتبار المالي أي الحصص التي يقدمها الشريك لتكوين رأس مال الشركة ، و تشمل شركات المساهمة و شركة التوصية بالأسهم .
3. **الشركة ذات الطبيعة المختلطة:** تقوم علي الاعتبار الشخصي و المالي مثل الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

[1] نصر الدين بن نذير، مرجع سابق ، ص 33.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص عن الصناعات الكبيرة التي تعطيها القدرة على البقاء والاستمرار وبالتالي مواجهة الضغوط المترتبة على هيمنة المشروعات الكبيرة على الأسواق من أهم هذه ما يلي [1]:

1- القدرة على جذب المدخرات والمرونة في الإنتاج :

لا تتطلب الصناعات الصغيرة رأس مال كبير لإنشائها مما يسهل تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في هذه النوعية من المشروعات، خاصة وأنها تتميز بقلة مخاطر الاستثمار. كما أنها تتميز بالمرونة في إمكانية تغيير المنتجات الصناعية وبخاصة المنتجات التي تتعلق بأذواق المستهلكين، مما يجعلها تتجاوب بسرعة مع حاجات السوق مما يعطيها القدرة على الإبداع في الإنتاج.

2- سهولة الإنشاء والتشغيل :

وتتمثل سهولة الإنشاء والتشغيل في الصناعات الصغيرة في قلة التكلفة وبالتالي ايجاد منافسة بين المصانع لإثبات وجودها واستمرارها[2]، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل

3- تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة. لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.[3]

---

[1] عبدالله بن حمد الصليع، **الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ - 2001م، ص ص:11-13 .

[2] - J.Acs. Zoltan and Audretsch David B., (editors), (1993), Small firms and enterepreneurship : an East -West perspective England.

[3] - عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، مجمع الأعمال، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 8-9 افريل 2002، ص143.

4- تركيز الإدارة في المالك :

في معظم المصانع الصغيرة يكون المالك هو المدير مما يجعل اتخاذ القرار أكثر مرونة وإجراءات العمل أكثر بساطة وبالتالي يشجع ذلك على سرعة دورة العمل داخل المصنع. وهذا ينطبق على الوضع في المملكة حيث تدار نسبة كبيرة من هذه المصانع من قبل مالكيها.

5- تشغيل الطاقة الإنتاجية بالكامل :

نظراً لكون المصانع من النوع الصغير والمتوسط فإن الطاقة الإنتاجية يتم تشغيلها بأقصى درجة ممكنة.

6- الارتباط بالسوق المحلي :

غالباً ما تنشأ هذه المصانع في مناطق جغرافية ليست كبيرة لهذا فإن نشاطها يكون محصوراً في هذه المناطق وبالتالي تكتسب خبرة في التعامل مع السوق المحلي وتعمل على تلبية الطلب حسب الظروف السائدة. وهذا يساعد المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية[1].

7- سهولة تسويق الإنتاج والخدمات :

تكون تكلفة الإنتاج في هذه المصانع أقل في الغالب عنها في المصانع الكبيرة وبالتالي فإن ذلك يساعدها على تخفيض أسعار منتجاتها وخدماتها ومن ثم تسويقها.

8- زيادة حجم الاستثمار:

نتيجة لسهولة التسويق وزيادة دورات البيع فإن المصانع الصغيرة و المتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في أقل وقت ممكن، وهذا بالتالي ينعكس على زيادة حجم الاستثمار الكلي للاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

9- تنشيط واستمرار الدورة الاقتصادية :

تتميز المصانع الصغيرة بزيادة حجم العمالة مع انخفاض أجورها مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بالمصانع الكبيرة، ونظراً لارتفاع حجم الإنفاق على الاستهلاك الذي تتسم به هذه النوعية من العمالة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي، وبالتالي يساعد على ارتفاع معدلات التشغيل

[1] - إبراهيم، علي أحمد،، **"المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية تجارة الرياض"**، العدد 370، الرياض، 1993. ص56.

وتوسعة دوره النشاط والرواج الاقتصادي في المجتمع. ومن ثم يتحقق التوازن الاقتصادي في عملية التنمية.

10- نموها واستمرارها :

يزداد فرص استمرار المصانع الصغيرة والمتوسطة ونموها خاصة إذا كانت هذه المصانع متركزة في مناطق معينة إلى جوار بعضها البعض وكانت هذه المصانع على درجة كبيرة من التخصص، وكان هناك مصدر واف لتمويل هذه المشروعات ولمساعدتها بالبحوث الفنية. وتكون فرص استمرارها أكبر عندما تكون الوحدات الآلية المستخدمة لديها بسيطة وليست معقدة التركيب. وبالتالي فإن الوحدات الصناعية الصغيرة تستطيع الاستمرار باستخدامها وحدات آلية لا تقل جودة وكفاءة عن تلك المستخدم في المصانع الكبيرة. كما أن العديد من الصناعات الكبيرة تعتمد في استكمال احتياجاتها على إنتاج المكونات المتنوعة لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن ذلك يتيح لها التركيز على الأجزاء والمكونات الأساسية، كما يوفر عليها تعيين أعداد من العمالة التي يصعب تشغيلها بصفة دائمة.

11- التجديد : إن الأفراد و(م.ص.م) هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات " فمن براءات الاختراع التي أصدرها مكتب براءة الاختراعات في الولايات المتحدة خلال خمس وعشرين سنة الماضية، يعود أكثر من الثلث إلى الأفراد، وأكثر من الربع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " [1].

إن (م.ص.م) التي يديرها أصحابها، تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة، لأن الأشخاص الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم، يجيدون في ذلك حافزاً يدفعهم بشكل مباشر للعمل، على خلاف التحديث في المؤسسات الكبيرة والذي يتطلب وقتا و أموالا طائلة. بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الكبيرة لا تهتم بسوق جديدة إلا بعد أن تتمكن (م.ص.م) من تطويره، وفي هذه الحالة يكون اهتمامها ودعمها على أساس تنافسي في الغالب.

12- تعزيز الصادرات : تساهم (م.ص.م) إسهاماً كبيراً في تعزيز الصادرات، حيث نجد أن في البلدان المتقدمة تساوي حجم صادرات هذه المؤسسات مع المؤسسات الكبيرة حوالي 30% من الصادرات، أما بالنسبة للدول النامية فإن حصة المساهمة في تعزيز الصادرات تتراوح ما بين 40% إلى 50% من الصادرات، أكثر مما هي عليه في الدول المتقدمة.

[1] - كليفورد م.بومباك، **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، تحرير و تدقيق رائد السمرة**، مركز الكتب الأردني، الأردن 1989، ص: 14

تقوم (م.ص.م) على تلبية طلبات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض على السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة، في حين نجد المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبياً، وبهذا فإن (م.ص.م) تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة لتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع والخدمات.

المبحث الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها

للتعرف على أهمية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نقوم باستعراض عدة إحصائيات تتضمن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، توزيعها حسب النشاط الاقتصادي، توزيعها الجغرافي، بالإضافة إلى تطور عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا أساسيا في التنمية الاقتصادية وتعمل على زيادة الناتج القومي الإجمالي (GNP) وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتوفير الرخاء الاقتصادي وفيما يلي عرض لأهم الأدوار التي تقوم بها المشاريع الصغيرة من الجانب الاقتصادي:

1- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الريف والمدن، ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص[1].

2- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحسب ما أشارت إليه دراسات متخصصة بتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية، وذلك نتيجة لعدم وجود معوقات بيروقراطية في اتخاذ القرار[2].

3- تؤدي دورا هاما في زيادة الناتج وخاصة في الدول النامية، إذا تؤدي إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع في الناتج القومي من خلال عمليتي الادخار والاستثمار وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار و تعبيئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك[3].

4- قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وتسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة [4] (ادخار الأفراد، العائلات، التعاونيات، الهيئات غير الحكومية) وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج.

5- القرب من العميل و المورد، حيث يستطيع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطوير علاقات شخصية جيدة مع هذه الأطراف، مما يجعلها أكثر قدرة على تقديم خدمة متميزة لها طابع شخصي

---

[1] - بن عنتر عبد الرحمان، بلوناس عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحدي المعوقات وضرورة دعم قدراتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية**، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد14، العدد 01، العراق، 2012، ص120.

[2] - ثامر محمود رشيد،ايناس محمد رشيد، **إستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع الإشارة إلى تجربة العراق**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد5،العدد 10، العراق،2013،ص138.

[3] - عمر خلف فزع، **مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013، ص06.

[4] - نفس المرجع، ص 120.

مما يؤدي لزيادة رضا العميل وإرضاء المورد لقدرتها الكبيرة على المرونة فيما يتعلق بمواعيد وكميات التسليم، وهذا مما يجعلها أكثر قدرة على البقاء والاستمرار.

6- اعتمادية الأعمال، الحقيقة الأساسية للحياة الاقتصادية العصرية هي الاعتمادية بين الأعمال إذ أن أي عمل لا يمكن أن يعمل بشكل مستقل تماما عن الأعمال الأخرى.

7- التنافسية، تتنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة فيما بينها في العديد من المجالات ومن الضروري جدا المحافظة على المنافسة حيث لا يمكن إغفال دور أهمية المنافسة في الاقتصاد.ففي عصر التغيير السريع يمكن أن تكون المنافسة سببا في تحقيق هذا التغير خلال الإبداع أو التطوير.وتظهر المنافسة في الوقت الحاضر بعدة أشكال منها (الأسعار، شروط الائتمان، الخدمة، تحسين المنتوج) وتعتبر المنافسة العامل الأساسي لضمان استمرارية حركة الاقتصاد وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة والخبرات والجهود الريادية[1].

8- جذب الاستثمارات الأجنبية حيث أشاد تقرير صدر عن منظمة الاونكتاد بالدور الريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]. من واقع مسح الميداني ودراسة حالات معينة تمت ما بعد الأزمة المالية الأسيوية في سبع دول، إلى إمكانية أن ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأكثر من 10%، وان بإمكانها استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية والدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء أجانب، مما قد يساهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة في القطاعات الإنتاجية الناشئة.

[1] -ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2009، ص25.

[2] - ALASERAG.H**, the developmenetal rôle of Small Projects in the Arab countries**, Égypt. Ministey of industry and trade,17/04/2019,p 03.

المطلب الثاني: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا إبتداءا من سنة 2001، حيث يمكن توضيح هذا التطور في التعداد من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2001 إلى 2017

السنوات / نوعية المؤسسات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المؤسسات الخاصة	244570	261075	287799	312181	341914	376028	410293	448274
المؤسسات العامة	778	778	778	778	874	739	666	626
المجموع	245348	261853	288577	312959	342788	376767	410959	448900

السنوات / نوعية المؤسسات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤسسات الخاصة	514982	504942	658737	686825	747387	851511	896279	934037	1060289
المؤسسات العامة	591	557	572	561	547	542	532	532	264
المجموع	515573	505499	659309	687386	747934	852053	896811	934569	1060550

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتمادعلى منشورات الوزارات التي تكلفت بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشريات المعلومات الإحصائية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم:11-32.

الشكل رقم(04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001 – 2017

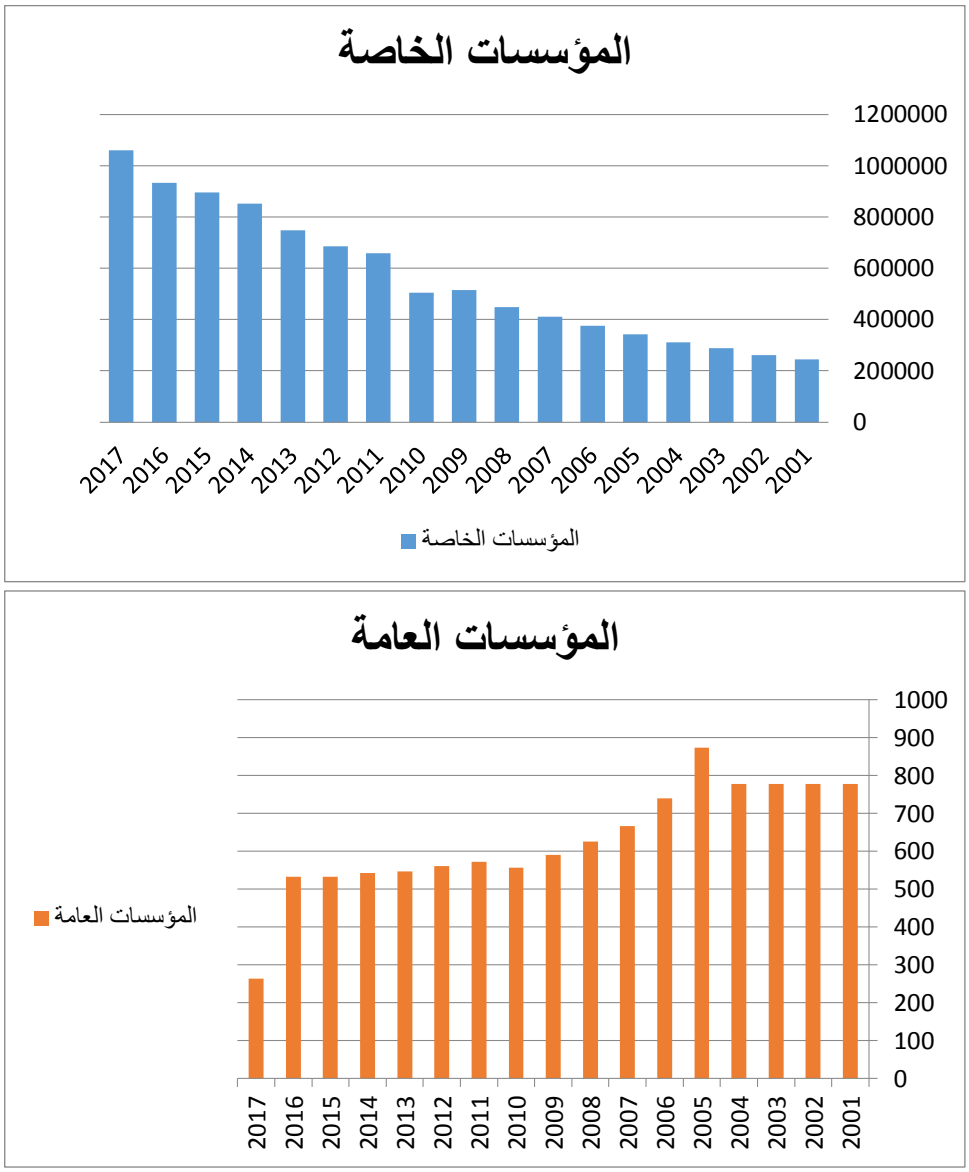

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول و الشكلين أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد سنويا تطورا في تعدادها كما أن المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية في هذا التعداد وبنسبة تفوق 85 %من مجموع المؤسسات، كما بلغت نسبة الزيادة في المتوسط للفترة 2001 إلى 2013 ما مقداره 8%، وبعد سنة 2013 إنتقلت نسبة الزيادة في المتوسط إلى أكثر من 10% سنويا كما يلاحظ كذلك تراجع في تعداد المؤسسات العمومية والناجم عن خوصصتها، وتجدر الإشارة إلى أن الإنخفاض المسجل في سنة 2010 ناجم عن استبعاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لقطاع الصناعات التقليدية، حيث تبعا للتغير الحكومي الموافق لـ 28ماي 2010 والذي بموجبه تم إعادة هيكلة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أصبحت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، تم تغيير نظام جمع المعطيات المتعلق بفئة الصناعات التقليدية، حيث أصبح يعتمد على معطيات الصندوق الوطني للضمان

الإجتماعي لغير الأجراء كمصدر للمعلومات لهذا النوع من المؤسسات، بدلا من قاعدة المعلومات المتكونة من شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف، مما أثر على عدد المؤسسات الذين ينشطون ضمن الصناعات التقليدية، وهذا ما أثر على العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2010 أما بعد سنة 2011 فنلاحظ تطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب حجم الدعم الذي توفره الدولة في إنشاء هذا النوع من المؤسسات وتحسين أدائها، بالإضافة إلى توفير عدة هيئات ومؤسسات عمومية هدفها تطوير هذا القطاع، ويعكس هذا أن عدد المؤسسات التي أنشئت مابين 2008 إلى غاية ماي2017 هو أكثر من عدد المؤسسات التي تم إنشائها خلال السنوات التي سبقت 2008 (اي أن نسبة الزيادة أكثر من 100%).

ويتبين من خلال معطيات الشكل أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 1060550 في نصف الأول من سنة 2017، وهذا يدل على مدى الإهتمام المتزايد للسلطات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين أهم الإجراءات التحفيزية التي عملت الدولة على اتخاذها من أجل تطوير وتحسين المناخ العام لهذا القطاع، نذكر مايلي:

- تكوين المجلس الوطني للإستثمار.
- إنشاء عدة صناديق تدعم هذا النوع من المؤسسات (صندوق دعم الاستثمار، صندوق ضمان القروض).
- إعداد ووضع برامج تحسين أداء وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكوين شباك موحد للإستثمار.

ثانيا: مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الهيكلي للإقتصاد من خلال الفروع التي يمكن أن تنشط فيها كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركيز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، فهذه المؤسسات تتميز بالديناميكية إذ يمكن للمؤسسة الصغيرة أن تعدل من تكاليفها بشكل سريع وفعال بما يتناسب ومستوى الإنتاج الموافق لطلب السوق، كما أنها تستطيع أن تغير نشاطها بسرعة وبدون تحمل الكثير من الخسائر، وتنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مختلف الأنشطة الإقتصادية بدرجات متفاوتة، وهذا بعد أن رفعت الدولة احتكارها لبعض الأنشطة الإقتصادية وتنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خمس قطاعات اساسية تتمثل في : الخدمات، البناء والاشغال العمومية، الصناعة، الفلاحة والصيد البحري، خدمات

ذات صلة بالصناعة كما تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي تشكل الأغلبية، على فروع النشاط الإقتصادي السابقة، وفق ما يظهره الشكل التالي :

جدول رقم (05): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الفترة من 2003 – 2017

السنوات / فروع النشاط	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الخدمات	94997	102841	112644	123782	135151	147582	159444	172653
البناء والأشغال العمومية	65799	72869	80716	90702	100250	111978	122238	129762
الصناعة	44023	46278	48785	51343	54301	57352	59670	62145
الفلاحة والصيد البحري	2477	2748	2947	3186	3401	3599	3642	3806
خدمات ذات الصلة بالصناعة	653	713	750	793	843	876	908	953

السنوات / فروع النشاط	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الخدمات	186157	204049	217449	251629	266544	277379	316 114
البناء والأشغال العمومية	13752	142222	147005	159775	165108	168557	177 750
الصناعة	63890	67517	70840	78108	81348	83701	92 888
الفلاحة والصيد البحري	4006	4277	4458	5038	5318	5625	6 476
خدمات ذات الصلة بالصناعة	1956	2052	2217	2439	2557	2639	2 846

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: منشورات الوزارات التي تكلفت بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.نشريات المعلومات الإحصائية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رقم : (11الى 32)

شكل رقم(05): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الفترة 2003-2017

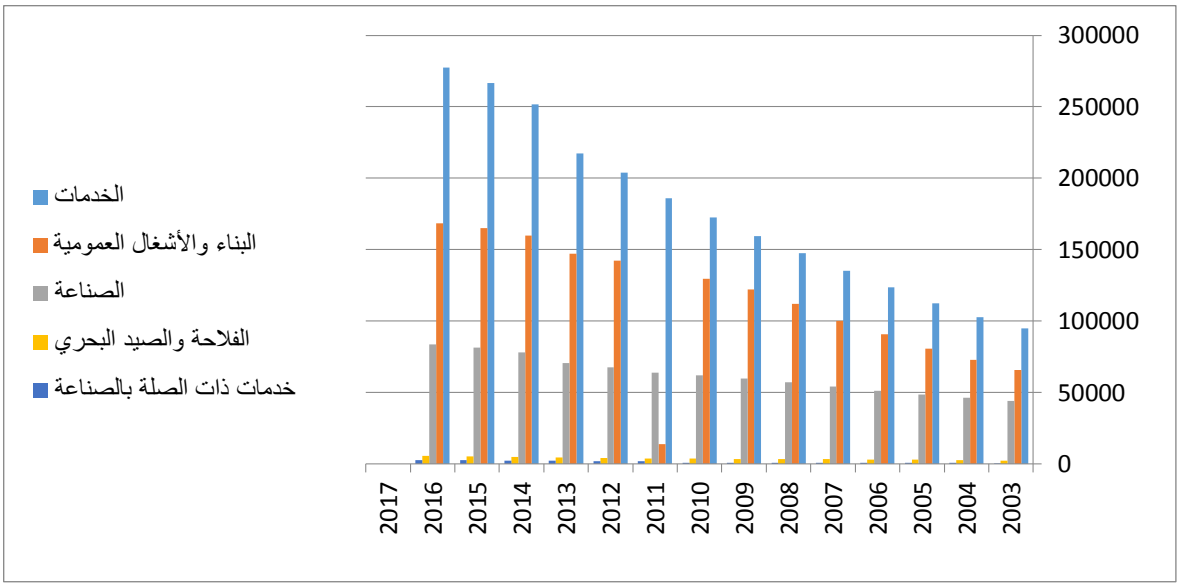

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على الجدول السابق.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن مجموعة فروع النشاط المصنفة ضمن الخدمات، تحتل الصدارة من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2017 بنسبة تتجاوز في المتوسط 45.62%، ثم تلاه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تجاوزت 31.64%، ثم في المرتبة الثالثة مجموعة فروع النشاط الصناعي بنسبة تجاوزت 16.83% رابعالا فروع نشاط الفلاحة والصيد البحري بنسبة لم تتعدى 1.21% وأخيرا فروع نشاط الخدمات ذات الصلة بالصناعة بتعداد ضعيف لم يتجاوز 0.32% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للفترة السالفة الذكر.وعليه يمكن الاستنتاج بأن التوجه العام الذي تتبعه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطها يتجه نحو قطاعات معينة دون أخرى في مقدمتها قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم القطاع التجاري، ثم يليهما قطاع النقل والخدمات ويعتبر القطاع الصناعي الأضعف من حيث العدد مقارنة بالأنشطة أو القطاعات الأخرى ونشير من خلال توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط إلى ضرورة إيجاد آليات لتعزيز وتدعيم القطاع الصناعي لتحفيز وجلب المستثمرين أكثر نحوه، خاصة أن هذا القطاع بفروعه المتعددة يعتبر المرشح الأول للإبداع وبالأخص التكنولوجي منه، حيث يظهر أنه لا يستقطب سوى 18.89% بنشاطاته وفروعه المتعددة من صناعة المنتجات الغذائية، وصناعة النسيج والبلاستيك، والصناعة الكيميائية وغيرها من خلال التوزيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط تبرز أهمية وضع

استرتيجية لتوجيه الإستثمار نحو القطاعات التي تضمن استثمار حقيقي وتخلق القيمة المضافة، وتحقق إحلال الواردات. وبعد إعطاء نظرة عامة حول تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزعها حسب فروع النشاطات نحاول في العنصر الموالي إيضاح دور أو مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل.

ثالثا : التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب المناطق

تتمركز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الشمالية أكثر منها من المناطق الجنوبية، وهذا التمركز حسب ما توفره كل منطقة من متطلبات ضرورية لمزاولة مثل هذا النوع من المؤسسات لأنشطتها، والجدول رقم(08) **يوضح هذا:**

الجدول رقم (06) : التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق .

	2014	2015	2016	2017
الشمال	344405	361160	401231	415242
الهضاب	108912	114116	126051	129767
الجنوب	43672	45599	50104	50801
المجموع	**496 989**	**520 875**	**577 386**	**595810**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: منشورات الوزارات التي تكلفت بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.نشريات المعلومات الإحصائية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رقم : (28الى 32)

الشكل رقم (06) : التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق

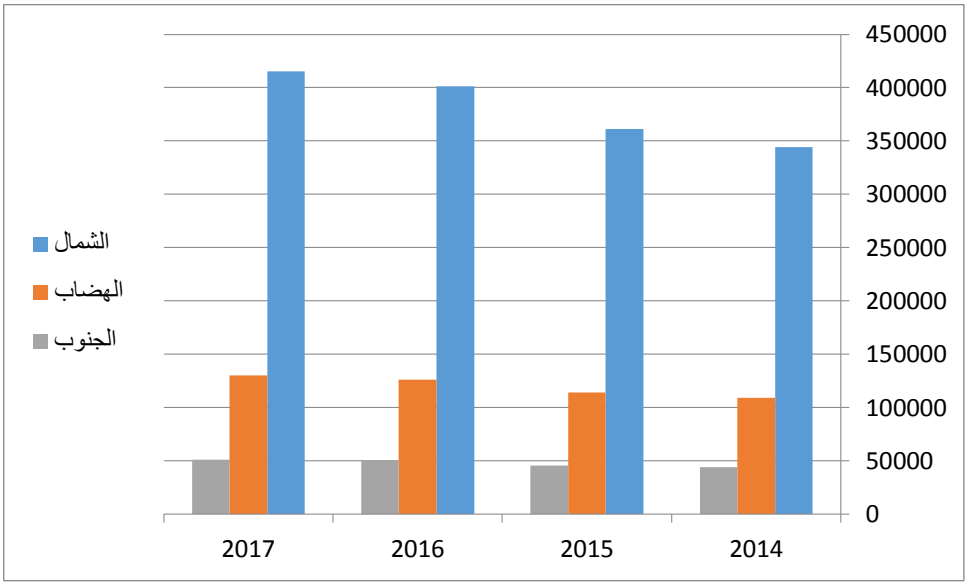

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ان النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقع في الشمال ب 415242 لسنة 2017 ،اي بنسبة 69.69%، تليها منطقة الهضاب العليا وذلك ب129767 مؤسسة بنسبة 21.77%، وأخيرا منطقة الجنوب وذلك ب50801 مؤسسة بنسبة 8.53%.

المطلب الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتعدد وتتنوع المشكلات التي تتعرض لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لذا سوف نقوم باستعراض أهم المشكلات على النحو التالي:

أولا: المشكلات التمويلية: تعتبر المشكلات التمويلية المصدر الرئيسي للمشكلات التي تتعرض تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحول دون قيامها بدورها التنموي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لذا سوف نتعرض لهذه المشكلات، مع الأخذ في الاعتبار انه يمكن تقسيم أهم المصادر المتاحة للتمويل إلى مصدرين هما[1]

1- **مشكلات مصادر التمويل غير الرسمي:** التمويل الغير الرسمي هو تلك المصادر التي يعتمد فيها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل مشروعاتهم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، ومن بين هذه المصادر:

أ- **التمويل الذاتي والعائلي والأصدقاء:**

حيث تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير احتياجاتها التمويلية وخاصة في مرحلة الإنشاء على التمويل الشخصي لأصحابها أو احد أفراد الأسرة أو الأصدقاء، وتتمثل أهم المشكلات التي تواجه هذا النوع من التمويل فيما يلي[2]:

- أن ما يملكه الأفراد من ثروات شخصية إما أن تكون ضئيلة أو على هيئة عقارات أو أراضي مشتركة في ملكيتها مع آخرين، أو تكون في شكل أصول أخرى يصعب إسالتها(تحويلها) إلى نقود في زمن مناسب دون خسارة.
- المعاملات المالية بين أفراد الأسرة أو بين الأصدقاء دائما ما يصاحبها خلافات وجدال كثير، مما يؤدي إلى حدوث إرباك لحركة المشروع وتعطيل عمليات الإنتاج أو البيع أو غيرها، مما يؤثر على كفاءة المشروع في حالة قيامه وبدء نشاطه.

[1] - ضياء النازور، **المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية "دراسة مقارنة"**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص53.

[2] - المرجع نفسه، ص54.

- إن هذا النوع من التمويل يعتمد على مدخرات صغيرة نسبيا لا تكفي لتمويل البنية الأساسية للمشروع، وفي حالة قيام المشروع وبدء نشاطه، فإن عدم اكتمال البنية الأساسية له يؤثر على جودة الخدمة المقدمة أو المنتج، ويجعل المشروع عرضة لحدوث مشاكل، كنقص السيولة اللازمة لشراء المواد الخام وغيرها من مستلزمات الإنتاج خاصة في حالة عدم قدرة المشروع على تصريف منتجاته خلال فترة معينة وفي حالة الرغبة في التوسع في المشروع أو الزيادة رأس ماله، فان ذلك يستلزم وقت طويل وقد يكون صعب في ظل الاعتماد على هذه المدخرات الصغيرة.

ب- الائتمان التجاري: حيث يحصل صاحب المشروع على احتياجاته من مواد خام أو بضائع من التجار مقابل وعد بسداد قيمتها في تاريخ اجل إما دفعة واحدة أو على أقساط، إلا أن تكلفة هذا النوع من التمويل مرتفعة حيث لا يمكن لصاحب المشروع أن يستفيد من الخصومات المشروطة بالدفع النقدي، كما أن الموردين يقومون بزيادة الأسعار في حالة عدم الدفع النقدي إضافة إلى ذلك فان هذا النوع من التمويل يتناسب والاحتياجات التمويلية التشغيلية، ولا يتناسب مع التمويل الرأسمالي والذي يحتاج إلى تمويل اكبر مما يمكن أن يتم الحصول عليه منن خلال الائتمان التجاري.

2- مشكلات التمويل الرسمي:

ويقصد بالتمويل الرسمي هو الحصول على رأس المال اللازم للمشروع من الجهات والمؤسسات الائتمانية، ومن مصادر التمويل الرسمي:

أ- **التمويل من خلال سوق رأس المال:** وذلك عن طريق الأسهم والسندات إلا أن غالبية الدول النامية غالبا ما لا يتوافر بها أسواق مالية منظمة وناضجة، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على الاستفادة التمويلي وذلك لسببين أساسيين هما:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر فيها شروط القيد في سوق رأس المال
- و إن توافرت هذه الشروط فان المستثمرين قد لا ينجذبون إلى شراء أسهم أو سندات هذه المؤسسات، وذلك بسبب المخاطر العالية التي تتعرض لها.

ب-التمويل المصرفي التقليدي: تعتبر المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك التجارية والبنوك المتخصصة هي المصدر المعتاد للحصول على وسائل التمويل، إلا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يتيسر لها تدبير احتياجاتها من البنوك بسبب عدم امتلاكهم للضمان العيني الذي يتعين تقديمه مقابل القرض، بالإضافة إلى قصور الوعي المصرفي لدى صغار الصناع والتجار

مما يجعلهم أكثر ترددا في التعامل مع البنوك، نظرا لما تضعه المصارف من عراقيل وما تفرضه من شروط.وما تختلقه من معوقات أمام تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن القول إن إشكالية التمويل ترجع في الأساس إلى جملة من المعوقات منها ما هو عائد إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها ما هو متعلق بالبنوك ومؤسسات التمويل. وبالتالي تختلف المعوقات من جهة نظر القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالتالي المعوقات التي تواجه البنوك ومؤسسات التمويل هي:

- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المؤسسة الصغيرة، وينجم ذلك في اغلب الأحيان عن فقدان صاحب المؤسسة للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.
- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- افتقار المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
- انخفاض القدرة على تسويق المنتجات، مما ينعكس سلبيا على المشروع.
- انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المؤسسات الصغيرة بسبب ضآلة حجم معاملاتها.
- ارتفاع درجة المخاطرة في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اغلبها مشروعات فردية لا يتوفر عنها المعلومات الكافية بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، واغلب القروض لدى البنوك ذات أجال قصيرة وذات عائد سريع، في حين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى تمويل طويل الأجل.

أما المعوقات والمشكلات التي تواجه القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتتمثل في:

- ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.
- ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المؤسسات الصغيرة، وهذه نقطة ذات أهمية خاصة، لان أصول المؤسسة الصغيرة لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا احتاج إليه في فترة تشغيلية من اجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.
- تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك غياب الثقة فيه مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية.

- إن التمويل المتاح في بعض الأحيان لهذه المؤسسات يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية نظرا لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته.
- ندرة المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المؤسسات وخاصة في الدول النامية، وحتى وان وجدت فعادة ما تكون محدودة الإمكانيات فضلا عن أنها تضع شروط صعبة للاقتراض بالنسبة لهذه المؤسسات (توفير الضمانات المالية و الروهونات).

ثانيا:المشكلات الغير تمويلية: وتتمثل أساسا في:

1- المعوقات التسويقية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المعوقات تحول دون تسويق منتجاتها ن والتي يمك إجمالها في[1]:

أ- نقص المعلومات والإمكانيات فيما يتعلق بالتعرف على الأسواق وطبيعة المنافسة فيها والمواصفات المطلوبة، الناتج عن عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد معلومات المؤسسة عن أسواقها.

ب-نقص المعلومات حول التغيرات التي تحصل في الأسعار وكذا تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة.

ج- عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة[2].

د- عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق بسبب التدفق غير المنتظم للسلع المستوردة.

هـ-عدم الاهتمام بتطوير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع أذواق المستهلكين، حيث يظل المنتج ينتج بنفس المواصفات لفترة طويلة دون إجراء أي تعديل أو تطوير.

و- عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.

ز- الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار اقل من سعر مثيلاتها المحلية.

ح- عدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] - الأخضر بن عمر،علي باللموشي، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، ورقة بحثية تدخل ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :05-06 /05/ 2013، جـامعة الوادي،ص12.

[2] - سعدان شبايكي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2007، ص188.

ط- سياسة فتح باب الاستيراد للمنتجات الأجنبية وعدم مقدرة المنتجات المحلية منافستها من حيث الجودة والنوعية،مما يشكل عقبة أمام تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

2- المشاكل الإدارية والتنظيمية[2]:

في كثير من الدول يسود إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطابع الفردي بسبب سيادة الشخصية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار(حيث يقوم فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد بكافة المهام والمسؤوليات الفنية والإدارية والتمويلية والتسويقية)، وهي ظاهرة تشكل قصورا واضحا في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمشروع. وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف.

3- المشكلات التسييرية وضعف تأهيل الموارد البشرية:

أ- المشكلات التسييرية: ينطوي تحت المشكلات التسييرية مجموعة من العوامل الفرعية التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ممارسة الإدارة الفعالة والتي نذكر منها:

- طبيعة الملكية ؛
- عدم رغبة المالكين في تفويض الصلاحيات لأطراف خارجية ؛
- محدودية قدرة المسيرين على التنبؤ والتخطيط والاستشراف للمستقبل.

ب- مشكل ضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية: رغم الأهمية الإستراتيجية للعنصر البشري، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مجموعة من النقائص على مستوى العنصر البشري، والتي من بينها:

- عدم توافر الإطارات ذات الكفاءة العالية على مستوى الإدارة العامة للمؤسسة ؛
- ضعف الوعي بالمهارات الريادية الفردية و الابتكارية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ضعف مستوى التدريب وعدم توافقه مع احتياجات هذه المؤسسات ؛
- قيام المالك أو المسير بالعديد من الوظائف الإدارية على غرار المؤسسات الكبرى أين نجد التخصص الوظيفي الإداري[3].

[1] - الأخضر بن عمر،علي باللموشي، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**،مرجع سابق، ص12.
[2] - قمر المللي، **المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا**،مرجع سابق، ص37.
[3] - الرجع نفسه، ص27.

4- **ضعف نظام المعلومات واستخدام التكنولوجيا:** تعيش المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في بيئة معلوماتية ضعيفة جدا ولا تساعد بأي حال من الأحوال هذه الوضعية على تنميتها ونموها[1]، فإلى غاية اليوم لا توجد بطاقية صحيحة ومفصلة بعدد هذه المؤسسات وتوزعها جغرافيا وبحسب نوع المنتج. هذا من جهة من جهة أخرى صعوبة الحصول على التكنولوجيا وذلك راجع الى قلة وضعف مواردها المالية وتأهيل مستخدميها [2].

5- **مشكلة الضرائب** : تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب غير متوفرة على دفاتر محاسبية، الأمر الذي يؤثر سلبا عليها. من خلال فرض ضرائب جزافية يمكن أن تكون كبيرة مقارنة بربح المؤسسة.

مما يؤدي إلى ترك صاحب المشروع لاهتماماته بالعملية الإنتاجية والجري وراء مصلحة الضرائب، وكثيرا ما يؤدي الأمر إلى إفلاس المؤسسة[3].

[1] - سعدان شبايكي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،مرجع سابق، ص189.
[2] - الأخضر بن عمر،علي باللموشي، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، مرجع سابق، ص12.
[3] - كربوش محمد، **إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية؟"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،غ منشورة، جامعة تلمسان،2014، ص 27.

المبحث الثالث: آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تبنت الإستراتيجية الوطنية للصناعة مجموعة من البرامج لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة وتحسين إنتاجيتها، من بين هذه البرامج ، برامج وطنية تمثلت في إنشاء وكالات وطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجموعة من الصناديق وبرامج دولية سيتم عرضها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الوكالات الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتتمثل أساسا في:

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي مؤسسة عامة أنشئت في عام 1996 لتشجيع ودعم تنظيم المشاريع بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417هـ الموافق لـ 02 يوليو سنة 1996.

يحدد هذا المرسوم الإطار العام لدعم تشغيل الشباب، كما جاء في المادة 2 من هذا المرسوم أن دعم الشباب يتم من خلال:

- تشجيع إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف.[1]
- وتقدم هذه الوكالة الدعم للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة (من 1 إلى 10 عمال) خاصة بهم.

1- شروط الوكالة لدعم المؤسسات: تضع الوكالة مجموعة من الشروط الإدارية التي يجب أن يستوفيها طالب الدعم منها:

- أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب (1 إلى 10).
- أن لا يكون الشباب أصحاب المؤسسات يشغلون مناصب عمل مأجورة عند تقديم ملفاتهم.
- يتراوح سن الشباب أصحاب المؤسسات بين 19 و 35 سنة، فيما يخص المسير يمكن أن يصل السن إلى 40 سنة[2].

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية قانون 96، 234 يوليو 1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية العدد 41، الصادر في 2 جويلية 1996، ص11.

[2] - http://www.mdipi.gov.dz/?ANSEJ يوم الاطلاع :2019/12/22 على الساعة 16.30.

- الحد الأقصى للاستثمار هو 4 ملايين دينار جزائري ومن المقر رفع هذا السقف إلى 10 ملايين دينار جزائري.

2- **الامتيازات الممنوحة للمؤسسات من طرف ANSEJ:**

تساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتقدم لهم بعض الإعانات لتحقيق هدفهم.

من خلال:

أ- **الإعانات المالية:** تتمثل في منح الوكالة لنوعين من القروض:

- القروض بدون فائدة
- تخفيض نسبة الفائدة.

ب-**الإعانات الجبائية والشبه جبائية:** تستفيد المؤسسة من تسهيلات جبائية وشبه جبائية تختلف بين مرحلة إنشاء المؤسسة ومرحلة الاستغلال.

3- أنواع التمويلات التي تقدمها ANSEJ: تمول المؤسسات المصغرة وفق ثلاث أشكال:

أ- **التمويل الخاص:** في هذه الحالة يكون رأس مال المؤسسة ملكا كلية لصاحبها و تساهم ANSEJ في إنشاء المؤسسة من خلال تقديمها للإعانات الجبائية والشبه جبائية.

ب- **التمويل الثنائي:** في هذه الحالة يكون رأس المال مساهمة مالية من قبل المؤسسين، والثاني قرض بدون فائدة من الوكالة (ANSEJ).

ج- **التمويل الثلاثي:** في هذه الحالة رأس المال يتكون من مساهمة المؤسسين والوكالة، والجزء الثالث قرض بنكي تتولى الوكالة تغطية جزء من الفائدة المفروضة عليه.

شكل رقم(07): أنواع التمويلات التي تقدمها ANSEJ.

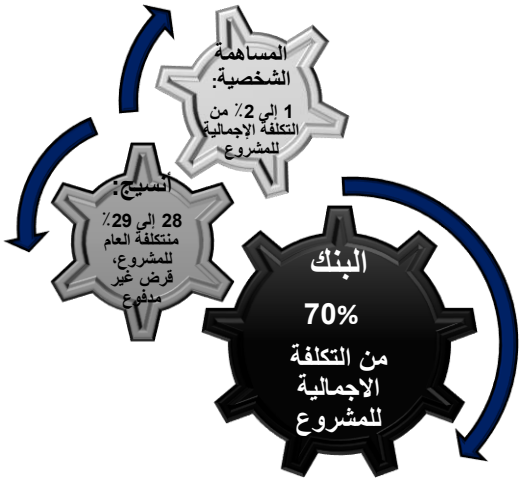

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على الموقع: http://www.mdipi.gov.dz/?ANSEJ

3- حصيلة ANSEJ لغاية عام 2016:

في نهاية ديسمبر 2016، دعمتANSEJ حوالي 367980 رجال الأعمال الذين سمحوا بتشغيل حوالي 878264 شخص. وحسب نوع الجنس، بلغ عدد المشاريع التي يديرها الرجال 330.791 مشروعا مقارنة ب 37.189 مشروعا تديرها المرأة، أي أن نسبة الإناث تبلغ 10٪[1].

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM :

أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04/13*: المؤرخ في 22 : جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر هذا الأخير الذي يخص الفئات بدون دخل أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة لاقتناء المواد الأولية.

1- الامتيازات الممنوحة للمؤسسات من طرف (CNAC):

أ- تسمح القروض الصغيرة بشراء المعدات الصغيرة والمواد الخام للبدء في ممارسة النشاط أو التجارة. وتحدد التكلفة القصوى للاستثمار بمبلغ مليون دينار.

ب-تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

ت-إقامة وتوطد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

[1]- www.ansej.org.dz.

ث- يقدم هذا البرنامج لجميع المواطنين أكثر من 18 عاما دون دخل أو مع الدخل غير المستقر وغير النظامي وربات البيوت.

ج- وينص المخطط على تمويل بنسبة 100 في المائة (أي مساهمة من مقدم القروض الصغيرة) من سعر شراء المادة الخام من خلال قرض غير مدفوع الأجر (فير) بتكلفة إجمالية لا تتجاوز 100 000 دينار جزائري.

2- **أنواع التمويلات التي تقدمها (CNAC):** و تنص الحزمة المالية المقترحة من الخطة على الصيغة التالية[1]:

- المساهمة الشخصية: 1٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- أنجم: 29٪ من التكلفة الإجمالية من خلال القرض غير المدفوع
- البنك: 70٪ من التكلفة الإجمالية (الفائدة المدعومة).

الجدول رقم(07): توزيع القروض حسب نمط التمويل (إحصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية من31/ 08 /2017).

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	نسبة حسب البرامج(%)
عدد القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية	72312	%90.22
عدد القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع	932 77	%9,79
المجموع	**801052**	**%100**

المصدر: من موقع الرسمي للوكالة : https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/: يوم الاطلاع :2019/12/30 على الساعة 20.30.

[1]- http://www.mdipi.gov.dz/?ANGEM

*الإطار القانوني والتشريعي: عقب التوصيات المنبثقة عن الملتقى الدولي خلال ديسمبر عام 2002 حول " التجربة الجزائرية في القرض المصغر " تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب:

- المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، المتعلق بجهاز القروض المصغرة.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، معدل ؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-134 من 22 مارس 2011 والمعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 من 22 جانفي 2004 الذي يحدد شروط ومستوى الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القروض المصغرة؛
- المرسوم التنفيذي رقم 04-16 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء و تحديد هيكل صندوق االضمان المشترك القروض المصغرة ، معدل

ثالثا: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI):

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01/03: المؤرخ في 20 : أوت 2001 و المتعلق بتنمية

الاستثمار، تعمل على تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات بواسطة خدمات الشباك الوحيد[1]، وترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها.

1-الامتيازات الممنوحة للمؤسسات من طرف (ANDI):[2]

أ- تيسير وتشجيع ودعم الاستثمار وخلق الأعمال التجارية من خلال خطط الحوافز الضرورية حول تخفيف الضرائب وتدابير خفض الضرائب.

ب-وتسهيل الإجراءات والإجراءات الإدارية المتعلقة بالمشروع الاستثماري من خلال خدمات الشباك الوحيد.

ج- تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير و المقاييس الدولية مع مؤسسات و هيئات دولية مختلفة مثل :

- ONUDI لتكوين و إتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات
- البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات و اقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج "القيام بالأعمال".
- CNUCED للاستشارة و الخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر؛

د- مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و / أو التي تخلق فرص عمل : يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية و المالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية و الفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، و في الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، و المنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، و تستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بـ 5 سنوات على مرحلة الاستغلال.

[1]- شريف بوقصبة،علي بوعبد الله، **واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،مرجع سابق،ص07.

[2]- http://www.andi.dz.

الشكل رقم **(08):** عدد المشاريع(**ANDI**)المصرح بها لعام 2015:

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015.

المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لسنة 2015 بلغت 7185 مشروع مقسمة إلى مشاريع محلية ب 7015 مشروع، ومشاريع بالشراكة أو أجنبية مقدرة ب 170مشروع.

بقيمة مالية بلغت 1839 مليار دينار.حيث وفرت ما يقارب 164414 منصب عمل.

2-أنواع التمويلات التي تقدمها (ANDI):

يتدخل الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل المشاريع الاستثمار من موارده الخاصة عبر :

أ- قروض مباشرة على المدى البعيد:هذه القروض موجهة لتمويل المشاريع العمومية و الخاصة بشروط تفضيلية حسب طبيعتها (إنشاء المؤسسات، تثمين الموجودة والتأهيل...) والتي تستجيب لشروط الصندوق الوطني للاستثمار وتساهم في أهداف التنمية.

ب- على شكل مساهمات : سيما برأسمال المؤسسات المتوسطة والصغيرة للقطاع الخاص الوطني الرغبة بذلك، في قطاعات النشاط ذات الصلة بتوجهاتها الإستراتيجية. إن معايير الاستثمار للصندوق في شكل مساهمات تكون في شكل طابعين: من أجل الحصول على الموافقة، يجب على المشروع أن يستجيب لجميع المعايير الاقتصادية لتوظيف المال وإلى أثر إيجابي ملموس على التنمية الاقتصادية وتقتصر هذه المساهمات على مدة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المعنيين و تساهم في:

- الاستثمارات المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتوسيعها وتأهيلها.
- عمليات زيادة رأسمال المؤسسات الخاصة الوطنية المعنية، بما في ذلك تلك المتحسبة إبرام شراكة مع متعامل أجنبي، في ظل احترام الأحكام التشريعية الدقيقة.
- تضبط مستويات المساهمة بنسبة 34 % حسب الشروط المطابقة للقانون الأساسي للصندوق، و التي تحدد باتفاقية يتفاوض بشأنها الطرفان المعنيان.

ج – منح الضمانات: يمنح الصندوق ضمانات على القروض الخارجية بطلب من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، و لصالح البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية و التي منحتهم قروض، بنسبة عمولة تقدر بـ 1٪ سنويا من من مبلغ القرض و الأقساط المستحقة كل ستة أشهر.

كما يمنح الصندوق ضمانات تجارية لفائدة المتعاملين الوطنيين بأمر من بنوك الموردين الأجانب للسلع والخدمات و هذا في إطار إنجاز المشاريع في الجزائر. وتشمل هذه الضمانات:

- ضمانات التعهد : في إطار المناقصات التي تغطي عجز المتعهد.
- ضمانات إرجاع التسبيقات: وتكون على التموين أو على الأشغال.
- ضمانات حسن الانجاز : تمنح الضمانات بنسبة **1 % في السنة** (0.25% في كل فصل و هي غير قابلة للقسمة).

توجه خدمات الصندوق الوطني للاستثمار إلى المؤسسات والهيئات وحاملي المشاريع في القطاعين العمومي والخاص.

المطلب الثاني: الصناديق الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين أهم الصناديق التي قامت الإستراتجية الوطنية للصناعة إنشاءها لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

- صندوق ضمان القروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

أولا: صندوق ضمان القروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME)

أنشئ صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمبادرة السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 و المتضمن القانون الأساسي للصندوق، من أجل دعم إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بتسهيل حصولها على القرض و لقد زود الصندوق، بالرأس المال المسموح به من 30 مليار دج و يقدر الرأس مال المكتتب ب20 مليار دج منها نسبة 60% من طرف الخزينة العمومية و نسبة 40% من طرف البنوك[1].

وتتجلى أهمية هذا الإسناد، من خلال إرشاد هذه المؤسسة نحو مسارها التنموي الحقيقي، عن طريق تجسيد مهامها الأساسية، كوسيلة تسيير الأموال المخصصة، لتغطية المخاطر و تسهيل تمويل الفروع التي تحضى بالأولوية.يرتكز هذا القرار على المادة 36 من قانون المالية التكميلي 2011 الذي يكرس إمكانية دعم الصندوق لهذه المخاطر المثقلة للدولة

في سنة 2011، دشن الصندوق مرحلة جديدة من مراحل تجديد عروضه عقب إسناد السلطات العامة لمهمة تسيير صندوق الضمان المكرس لتغطية التمويل الفلاحي.

1- **الامتيازات الممنوحة للمؤسسات من طرف (CGCI-PME)** :

أ- يهدف الصندوق، لضمان المخاطر التي تواجه البنوك و المؤسسات المالية، عند عجز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقترضة عن تسديد قروض الإستثمارات المخصصة لتمويل رؤوس أموال للانطلاق في المشروع و التي لا تتجاوز مهلة تسديدها الأولي 7 سنوات أو تساويها مع إحتساب فترات التأجيل و القرض الإيجاري العقاري. و الذي لا يجب أن تتجاوز مهلة تسديده الأولية مدة 10 سنوات،أما عن الحد الأقصى للقرض المكفول بالضمان فلا يجب أن يتجاوز 350 مليون دج.

ب-يحدد مستوى تغطية الخسارة بمبلغ 250 مليون دج، يجزأ إلى نسبة عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة و نسبة ` عند منحه لتطوير أو توسيع مؤسسة صغيرة و متوسطة.[2]

ج- تحدد العلاوة المستحقة و التي تدفع للصندوق بنسبة 0.5% من القرض غير المسدد و تدفع سواء كليًا على امتداد فترة القرض أو سنويا.[3]

---

[1] - البنوك هي: (البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية و صندوق التوفير و الاحتياط) و يمكن أن تساهم البنوك و المؤسسات المالية في رأس المال. **المصدر**: **المادة 08** من المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004.

[2] - **المادة 13** من المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004.

[3] - **المادة 14، المادة15، المادة 16** من المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 2004/04/19 و المتضمن القانون الأساسي للصندوق.

د- يمكن للبنوك و المؤسسات المالية غير المساهمة، أن تستفيد من الضمان[1].

هـ- تتخذ البنوك الشريكة، التأمينات العينية أو الشخصية، في حدود العناصر المكونة للمشروع، و في حال حدوث طارئ فإن الاستفادة من هذه التأمينات و المصاريف المترتبة عنها و المقررة في اتفاقية القرض، يكون لصالح الصندوق و المؤسسة المانحة للقرض بحسب نسب حصصهم في التأمين.

2-أنواع وشروط التمويلات التي تقدمها(CGCI-PME) :

أ - حسب المؤسسة:

إن جميع قروض الاستثمارات، على المدى المتوسط و القرض ألإيجاري، التي تستوفي المعايير التالية، تكون مؤهلة للاستفادة من ائتمان الصندوق.

تحضى بضمان الصندوق، قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحددة في القانون التوجيهي رقم 01-08 المؤرخ في 2001/12/12 و التي يجب أن تستوفي بدورها الشروط التالية:

- ✓ المؤسسات الناشطة في جميع القطاعات ماعدا: المشاريع التي خصصت لها الدولة جهاز دعم آخر (قطاع الفلاحة، الصيد...)، النشاطات التجارية، القروض الاستهلاكية.
- ✓ المؤسسات التي تصرح برقم أعمال سنوي يقل عن 2 مليار دينار دج.
- ✓ المؤسسات التي لا تتعدى ميزانيتها السنوية 01 مليار دج.
- ✓ المؤسسة المستقلة بمعنى لا يُمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة.

تؤخذ هذه المعايير بعين الاعتبار، من تاريخ إدراج طلب الاستفادة من ائتمان الصندوق و حسب الكشوف الأخيرة المودعة و التي لا يجب إن تمضي عن اختتام آخر كشف مودع فترة 12 أشهر من هذا التاريخ.

ب- حسب نوع القرض: القروض المؤهلة للاستفادة من التغطية:

- ✓ قروض الاستثمارات المادية (المنقولات و العقارات، التجهيزات، الهيئات) و التي لا تتجاوز مهلة تسديدها 07 سنوات
- ✓ القرض ألإيجاري العقاري: و التي لا يجب أن تتجاوز مهلة تسديده الأولية 10 سنوات.

[1] - **المادة 10** من نفس المرسوم.

- ✓ يحدد مستوى تغطية الخسارة، بمبلغ 250 مليون دج يجزأ إلى نسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة و نسبة ` عند منحه لتطوير أو توسيع مؤسسة ص م، أما عن الحد الأقصى للقرض المكفول بالضمان فلا يجب أن يتجاوز 350 مليون دج.

ينبغي على المؤسسة المانحة للقرض،أن تسهر على توخي قواعد الحيطة المعمول بها، عند منح القرض لاسيما عند اختيار المؤسسة المستفيدة من الدعم.

أ- **حسب التأمينات:**

يعتبر الضمان الذي يمنحه الصندوق كبديل للتأمينات المعمول بها، تجاه محل القرض (التأمينات العينية و الشخصية)

ينبغي على المؤسسة المالية، إن تُحصل هذه التأمينات، و في حال حدوث طارئ فإن الاستفادة من هذه التأمينات يكون لصالح الصندوق و المؤسسة المانحة للقرض بحسب نسب التغطية (أو 60 %)

و لا يستفيد من ضمان الصندوق، إلا المؤسسة المالية و لا يمكن للغير المطالبة به، لاسيما المؤسسة أو ضامنيها للمطالبة بكل أو جزء من القرض. تخضع تغطية الصندوق ل:

- ✓ الطرق و الشروط المحددة في اتفاقية القرض،
- ✓ الشروط العامة للاستفادة من ضمان الصندوق،
- ✓ أحكام اتفاقية الشراكة (الصندوق–المؤسسة المالية).

للأحكام المستمدة من إشعار الضمان، يسقط الضمان في حال تغيير الشروط العامة لاتفاقية القرض دون الموافقة الصريحة للصندوق.أي تغيير في الشروط، يكون سابق لعملية تحريك القرض أو لعملية تسخير القوة للمعدات، في حال القرض الإيجاري يؤدي إلى سقوط الضمان في حال عدم موافقة الصندوق.

3- بعض الإحصائيات (CGCI-PME) لسنة 2016 :

أ- إجمالي عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المضمونة ومقدار القروض المضمونة حسب قطاع النشاط:

جدول رقم(08): عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المضمونة من(CGCI-PME) ومقدار القروض المضمونة حسب قطاع النشاط

	القطاع	عدد الملفات	النسبة %	مقدار الائتمان	النسبة %
مجموع البنوك	التجارة	248	%28	9044	%20
	النقل	87	%10	1569	%4
	الصناعة	391	%44	26772	%60
	الصحة	68	%8	3497	%9
	الخدمات	86	%10	3485	%8
	المجموع	**880**	**%100**	**44687**	**%100**

Source: **Bilan / Statistiques Activité Pme au 31.12.2016, le cite officielle de**.cgci **:** http://www.cgci.dz/fr/?action=bilan_detail&id=70&lang=fr&site=DE

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تركيز على ثلاثة قطاعات رئيسية هي الصناعة والتجارة والنقل التي تشكل وحدها 82 في المائة من المشاريع المضمونة؛ يحتل قطاع الصحة والخدمات المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي 68 و 86 ملفا مضمونا ويمثلان نسبة 18٪ من المحفظة انظر الجدول

وتشكل القطاعات المدرجة في الجدول، في الواقع، الجزء الأكبر من محفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المصارف. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التي تدعم قروضها الاستثمارية بدعم من الصندوق متنوعة وتتطور في العديد من فروع النشاط.

ب-عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يضمنها الطابع النهائي أو طبيعة الاستثمار:

وكما هو الحال في السنوات السابقة، فإن تكوين الحافظة فيما يتعلق بطبيعة الاستثمار (الإنشاء والتطوير) المعروض في الجدول (**2-6**) أدناه يؤكد مرة أخرى هيمنة المشاريع الإنمائية (64٪) على

المشاريع من المنشئة (36٪) ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى تحسن معدل الانشاء من الناحية المادية، الذي ارتفع من 30٪ إلى 36٪ في عام 2016 (+ 6٪)

الجدول رقم(09): عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يضمنها الطابع النهائي أو طبيعة الاستثمار

	2014/12/31		2015/12/31		2016/21/31	
	عدد الملفات	النسبة %	عدد الملفات	النسبة %	عدد الملفات	النسبة %
الانشاء	198	%30	220	%30	320	%36
التطوير	473	%70	521	%70	560	%64
المجموع	671	%100	741	%100	880	%100

Source: **Bilan / Statistiques Activité Pme au 31.12.2016, le cite officielle de**.cgci **:**

http://www.cgci.dz/fr/?action=bilan_detail&id=68&lang=fr&site=DE

ثانيا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC) :

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/188: المؤرخ في : حويلية 1994، أوكلت له مهمة دعم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية في تلك الفترة و الذين تتراوح أعمارهم بين 35 –50 سنة[1]. كما أوكلت له تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص[2].

1– الامتيازات الممنوحة للمؤسسات من طرف (CNAC):

أ– مساعدات مالية متمثلة في :

- القرض غير المدفوع يمثل 28 إلى 29٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- تحسين الفائدة المصرفية.

المساعدة في الحصول على تمويل مصرفي (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراءات مبسطة من خلال إنشاء لجنة الاختيار والتحقق من صحة وتمويل المشاريع وضمان الائتمان من قبل صناديق الضمان المتبادل. و الاعتمادات الاستثمارية للعاطلين عن العمل 30–50 سنة.

ب–إعفاءات ضريبية متمثلة في:

[1]- http://www.mdipi.gov.dz/?CNAC conslti:30/12/2019 a 15.30.

[2] - شريف بوقصبة،علي بوعبد الله، **واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، ورقة بحثية تدخل ضمن الملتقى الوطني حول :واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :05-06 /05/ 2013، جـامعة الوادي،ص06.

- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والخصم على الرسوم الجمركية أثناء مرحلة التنفيذ.
- الإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال.
- التحقق من عمليات الاستحواذ المهنية (V.A.P).

2- أنواع التمويلات التي تقدمها (CNAC):

تستند الاستثمارات التي ستجرى في هذا السياق حصرا إلى نوع من التمويل الثلاثي، الذي يربط المروج والبنك و **(CNAC)**: من خلال الترتيب التالي:

أ- المساهمة الشخصية: 1 إلى 2٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع

ب-تمويل المركز: 28 إلى 29٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع (بدون أجر)

ح- التمويل البنكي: 70٪ (الفائدة المدعومة).

المطلب الثالث : آليات التعاون الدولي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الجزائر في إطار التعاون الدولي بتوقيع اتفاقيات بينها وبين دول أخرى في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونذكر في هذا المجال:

1- **التعاون الجزائري الإيطالي:** حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليون، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.

2- **برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GTZ** : في إطار التعاون الثنائي الجزائري الألماني وخصوصا في مجال التكوين والاستثمار انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني (PME/ CONFORM) إلى المرحلة الثالثة حيث انطلق البرنامج سنة 1996 بتكلفة إجمالية تقدر ب 3 ملاين أورو ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصص و250عونا مرشدا[1].

حيث أنه وبعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء في هذا الميدان بالإضافة إلى مهام التكوين والاستشارة الموفرة للمؤسسات والجمعيات المهنية، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن، بحيث انطلق مشروع مرافقة المؤسسات وتقوية التنافسية (ARC)

[1]- حسين يحي، **قياس فعالية برامج تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،غ منشورة، جامعة تلمسان،2013، ص167.

Appui au Renforcement de la Compétitivité،انطلق سنة 2007 بغلاف مالي 7.5 مليون أورو يهتم بالتكوين والإبداع والتمويل[1].

3- **البنك الإسلامي للتنمية:** تأسس هذا البنك في 16ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي، هدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، وبدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975. ويهدف التعاون الجزائر مع البنك الإسلامي إلى[2]:

- ✓ المساهمة في تقوية و تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ إدماج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تحسين محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ويتم تعاون الجزائر والبنك الإسلامي لتنمية المجالات الأساسية التالية:

- ✓ فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تقديم مساعدات فنية متكاملة لدعم استخدام النظم المعلوماتية، ولدراسة سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة العولمة وتحديات المنافسة.
- ✓ إحداث مشاتل (Pépinières) نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تطوير التعاون مع الدول الأعضاء للاستفادة من تجاربهم مثل ماليزيا، إندونيسيا، تركيا.

وقد أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبهما مبلغ9,9 ملايين دولار للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر.

4- **التعاون مع البنك العالمي** :يتم التعاون مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشراكة المالية الدولية (SFI)، حيث تم إعادة برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع حيز التنفيذ "بارومترا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها والتدخل أيضا في إعداد الدراسات الاقتصادية لفروع النشاط[3].

[1] - ONUDI: "Evaluation Indépendante – Algérie - Programme intégré pour l'amélioration de la compétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie "-Vienne 2006 p: 16. Sur le site internet. Www.unido.org/56653-Algeria-final-report_20060828. PDF

[2]- زيتوني صابرين، **التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 04، 2015، ص 329.

[3]- منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص131.

التعاون الجزائري النمساوي: تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو[1]، بعد مفاوضات دامت سنة، ويوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.

5- **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI):** في 17 نوفمبر 1966[2]، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2152 الذي أنشأ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **(ONUDI)** كهيئة مستقلة ذاتيا داخل الأمم المتحدة. وتتمثل مهمتها في تعزيز وتسريع عملية التصنيع في البلدان النامية. ويعين الأمين العام للأمم المتحدة إبراهيم حلمي عبد الرحمن من مصر كأول مدير تنفيذي **(ONUDI)**.

تأسست **(ONUDI)** سنة 1967 بفيينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، إذ يتمثل هدفها الأساسي في تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير و الانفتاح الاقتصادي. بدأت **(ONUDI)** العمل في الجزائر في 1999، ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وصناعات صغيرة ومتوسطة. كما تعمل**(ONUDI)** على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.

6- **التعاون الأورو متوسطي:** لقد أنطلق **مسار برشلونة**، والمعروف أيضا بـ "شراكة اليورومتوسطية"، في مؤتمر برشلونة سنة 1995. وكان تركيزه على ثلاثة أهداف أو **أركان** [3]:

- ✓ **الركن الأول** (تعاون في الميدانين السياسي والأمني لتحقيق فضاء مشترك يسوده السلام والاستقرار)
- ✓ **الركن الثاني** (تعاون على المستوى الاقتصادي والمالي لإيجاد إقليم مشترك يعمه الرخاء)،
- ✓ **الركن الثالث** (تعاون في مجال القضايا الاجتماعية والثقافية والإنسانية لترقية التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين مختلف المجتمعات المدنية).

فيما يخص الركن الثاني أي الاقتصادي فكان يهدف بالدرجة الأولى إلى[4]:

---

[1]- قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر – بسكرة، يومي:21-22 نوفمبر2006، ص 10.

[2]- www.unido.org/doc/

[3] - evaluation-cooperation-ec-meda2-1264-summary-200906_ar_2_0,conslty:10/01/2018

[4]- سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامجII PME"** ، مجلة الباحث،العدد09، 2009، ص146.

- ✓ الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات؛
- ✓ دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها؛
- ✓ دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وانجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسساتي.

يضم برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون برنامجين هما[1]:

- برنامج (MEDA. I) في الفترة (1995-1999)
- برنامج (MEDA. II) في الفترة (2000-2006)

[1]- حسين يحي، **قياس فعالية برامج تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**،مرجع سابق، ص 169.

خلاصة الفصل:

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن:

– لم يتم إيجاد تعريف موحد و مناسب لهذه المؤسسات، يسمح بتحدد معالمها و أشكالها. مما ترتب عنه صعوبات كثيرة بشأن السياسة التي يمكن اختيارها و إتباعها، من أجل إعطاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانتها و محاولة ترقيتها.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستمد أهميتها من خلال حجمها الصغير الذي تتمتع به، مما يسمح لها من تحقيق مزايا كثيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، حيث تلعب المؤسسات الصغيرة في مثل هذه الفترات دور المنظم، ومصحح الاختلال المسجل . وهذا بإجماع الباحثين والاقتصاديين .

– أعطت الدولة أهمية بالغة لترقية و دعم هذا القطاع، و تشجيعه لأخذ مكانته في إنجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الثالث:

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل

تمهيـــــــد:

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا هاما في تنمية القطاع الاقتصادي هذا من خلال دورها الحيوي الذي من شأنه التأثير على الناتج المحلي الإجمالي التشغيل، والزيادة في القيمة المضافة. هذا مما جعل منها تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم بما فيها الجزائر.

رغم أن معظم التجارب الدولية في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلقي من حيث المبدأ في الإقرار بدور هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حاجة هذه المشاريع ذاتها إلى الرعاية وتوفير البيئة الملائمة لنموها، كما تلتقي أيضا بكونها تجارب نجحت في تحقيق أهدافها في ظل الظروف الخاصة بكل دولة،

لذلك سوف نحاول في هذا الفصل تبيان مختلف ما جاء في التمهيد من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المبحث الثاني**: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر
- **المبحث الثالث**: واقع البطالة والتشغيل في الجزائر

المبحث الأول: التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن نجاح بعض الدول في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع للاستفادة من مزايا هذا النوع من المؤسسات وكذا تبنيها لهذا القطاع على المستوى الكلي كآلية لتنمية الاقتصادية، فهناك دول عديدة لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها دورا مهما في حل العديد من المشكلات مثل:فرنسا و كوريا الجنوبية واليابان والإمارات العربية المتحدة و غيرها من الدول.

في هذا المبحث سنحاول عرض بعض التجارب الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: التجربة التركية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لعبت الدولة الدور الرئيسي في التنمية الاقتصادية في السابق ومع بداية التسعينيات ظهرت تحديات جديدة تمثلت خاصة فى ضرورات الإصلاح الاقتصادي والمزيد من الانفتاح على التبادل التجاري والخدمي وما يتبع ذلك من زيادة حدة المنافسة وضرورات زيادة الجودة والإنتاجية معا . ويجسم هذه التحديات دخول تركيا لاتفاقية الوحدة الجمركية الأوروبية عام 1996 . وقبولها بالسياسات التي تقر في إطار منظمة التعاون والتنمية **oecd** وهى من المؤسسين لهذا التنظيم منذ عام 1961 ومن الطبيعي أن تصادق على ميثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أقرته المجموعة في مؤتمر بولونيا (إيطاليا) عام 2000 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصادقت عليه تركيا فى عام 2002 . وقد استضافت المؤتمر الثاني لتلك الصناعات في اسطنبول (2004) .

بدأت تركيا بالخروج من بعض الصعوبات الاقتصادية [1] بخطتها الخماسية الثامنة (2001 – 2005) فقد كانت معدلات التضخم والبطالة مرتفعة معا وآثار الإصلاح الاقتصادي القصيرة المدى بادية والنمو الاقتصادية متواضعا . وفى نفس الوقت كان هناك تفاوت بين المناطق في التنمية وضعفا لمشاركة المرأة الاقتصادية (27%) . كما أن أغلب المنشآت لم تكن مسجلة وبذلك هناك اتساع في القطاع غير

المنظم [2]

[1] اجتاحت أزمة اقتصادية تركيا عام 2001 فتم تخفيض قيمة العملة التركية بـ 80% مقارنة مع الدولار . وكانت معدلات الفائدة ارتفعت إلى 200% فى فبراير 2001 وأثر ذلك على المنشآت الصغيرة والمتوسطة . وانخفض متوسط العمال فى المنشأة الواحدة فى عام واحد من 5.2 إلى 4.3 (ينظر Sema OZAR – Micro Small Enterprises growth in turkey – march 2008p.355

[2] ينظر . OECD – Small & Medium Enterprises in – Turkey - Issue & policies – 2004

تمثل المنشآت الصغيرة (لا يزيد عدد العمال فيها عن 50 عاملا) 80.1% وتشغل هذه 669 ألف عامل . أما المنشآت المتوسطة (أقل من 200 عامل) فتمثل 15.1% وتشغل 217 ألف عامل .

أما المنشآت الكبيرة ونسبتها كبيرة 3.8% وتشغل 559 ألف عامل ، ولا تؤخذ النتائج السابقة إلا كمؤشر عام فهى تعتمد على مسح مضى عليه عقد كما أن غالبية المنشآت الصغيرة لا يشملها المسح بل أن كثيرا من المنشآت السياحية هي خارج التصنيف الرسمي . ومن ملامح التنظيم والسياسات حول هذه المنشآت نورد بعضا منها :

1- انشأ في وقت مبكر منظمة للتنمية الصناعية للمنشآت الصغيرة KUSGE ثم مركز للتدريب والتنمية الصناعية SEGEM وقد اندمج المركز فى المنظمة عام 1990 لتصبح KOSGEO أو منظمة التنمية الصناعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ومن مهام هذه المنظمة :

- نشر المعرفة والإعلام .
- الملائمة مع التطورات التكنولوجية .
- دعم المبادرات الفردية وتنمية مناخ الأعمال .
- الترابط والتكامل والتشابك الصناعي .
- تحسين الجودة ومراقبتها وتحديد المواصفات .
- التدريب للمنشآت الصناعية ضمن برامج خاصة .

2- تعتمد المنظمة السابقة بشكل خاص على :

- مركز تنمية الصناعات الصغيرة أحد مكوناتها .
- مركز تنمية التكنولوجيا التركى .
- مركز المعلومات والتوثيق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

كما تستفيد من مراكز ومعاهد ذات علاقة منها :

- المعهد الإقليمى لتنمية المقاولات Entrepreneurship

- المعهد التركى لدراسات الأسواق وتنمية الصادرات .
- المعهد الوطنى للمواصفات والمقاييس .
- المركز الوطنى للإنتاجية .
- مركز تنمية الصادرات .

اعتمدت المنشآت على القروض المدعومة من وزارة الصناعة والتجارة وقد تم تعاون بين هذه الوزارة بنك هلك Halk Bank منذ 1964 . وتشجع الوزارة القروض للمنشآت المتوسطة والصغيرة خاصة في المناطق الصناعية المحددة . وتقوم مؤسسات مالية أخرى بتقديم هذه القروض خاصة بنك الإقراض الصناعي والاستثمار . وبنك التنمية فاكيفلار vakiflar وأخيرا بدأت برامج لإقراض صاحبات الأعمال والمبادرين الشباب كما اتجهت الدولة إلى تقديم حوافز مادية وتسهيلات للمشاريع فى مناطق أقل حظا (مثل جنوب شرق تركيا) أو في أنشطة ذات أولوية مثل الصناعات التصديرية والصناعة التى تعتمد على اقتصاد المعرفة .

3- **تساهم التعاونيات:** في دعم هذه المنشآت خاصة منها الصناعات الحرفية والإسكان وتساهم هذه فى ضمان القروض وفى التفاوض على شروط الإقراض وتساعد على حل مشاكل المقترضين المتعثرين كما قامت أخيرا منظمات غير حكومية ذات فعالية كبيرة من بينها :

- مؤسسة تركيا للتكنولوجيا . وقد أسسها متبرعون (300 ألف دولار لكل متبرع) بلغ عددهم 40 في البداية ودعمها البنك الدولي بقرض ميسر 43.3 مليون دولار .
- المؤسسة التركية للأعمال الصغيرة والمتوسطة TOSYOV وتقوم خاصة بجهود فى التدريب لأعضائها من منشآت ويبلغ عددهم 1500 عضو مسجل .
- فريق عمل التجمع الكبير للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومهمته اقتراح الإجراءات والسياسات الملائمة وهو بمثابة مجلس استشاري .
- المعهد التركي للحرف والصناعات الصغيرة TES-AR.
- مؤسسة التدريب المهني للصناعات الصغيرة ودعمها MEKSA.
- مؤسسة مساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة فى المعارض التجارية الدولية (منذ 1993) .

- وقام أخيرا في تركيا (2010) مركز مساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة NASAC .

كما تأسست شبكة معلومات حول هذه الصناعات شملت التجارة عبر شبكة النت KOBI-Net وما تزال هذه المنشآت تواجه صعوبات فى تركيا . وكما أظهره مسح حولها [1] فأن أهم هذه الصعوبات هى :

- القصور فى نقل التكنولوجيا ونقص الاختراع .
- ضعف الجودة والتقييس .
- نقص فى أماكن الورش والمنشآت .
- عدم كفاية القروض والتضخم .
- نقص المعلومات .
- عدم استدامة التدريب .
- نقص التخطيط والتسهيلات الإدارية .
- قصور فى التشريعات والإجراءات .

المطلب الثاني: التجربة الفرنسية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية حوالي 2.6 مليون مؤسسة سنة 2008، في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية المدولة 647944 مؤسسة ، منها 101233 مؤسسة تقوم بعمليات التصدير. يعتبر النموذج الفرنسي في مجال تنمية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اختراق الأسواق الدولية أحد أهم النماذج الناجحة عالميا والمتميزة بحيث اعتمد النموذج الفرنسي على التنمية الداخلية من خلال زيادة قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على فهم محيطها الداخلي إلى جانب تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفرنسي والذي يعتبر سر نجاح النظام الصناعي الفرنسي ووصوله إلى العالمية وأن يكون أحد أقوى الاقتصاديات العالمية.

أولا: البرامج والسياسات التي تقدمها الحكومة الفرنسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- السياسات الحكومية وخطط تقديم التسهيلات :

حيث اهتمت الحكومة الفرنسية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير البيئة الملائمة لنموها ومن أهم تلك الهيئات[1]:

[1] Mehmet Atilla Sogut : Experience in Promoting of SME's in Turkey

أ- وزارة الصناعة : تتركز مسؤوليتها في التالي :

- ✓ وضع المعايير الحكومية من أجل تطوير الإستراتيجيات الاقتصادية المختصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء.
- ✓ تنسيق الأنشطة الاقتصادية الوطنية سواء في الصناعة، التجارة والأعمال الحرفية.
- ✓ توفير المساعدات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- وزارة البحث العلمي:

- ✓ تتركز مسئوليتها في دعم مشاريع الأبحاث العلمية والتطبيقية وتطوير وسائل الإنتاج لتحسين جودته.
- ✓ القيام بدورات تدريبية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ نقل المعرفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج البحث والتطوير.

ت- وزارة التجارة الخارجية :

تعتبر وزارة التجارة الخارجية من أهم الجهات المشاركة في عملية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعمل على وضع سياسات الدعم والمساعدات الخاصة بالتصدير والتجارة الخارجية والتي من خلالها تهدف الحكومة الفرنسية إلى زيادة تنافسية المنتجات والخدمات الفرنسية على المستوى الدولي، وتتمثل تلك السياسات في:

- ✓ منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على المستوى الدولي.
- ✓ تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام بعمليات التصدير.
- ✓ متابعة المؤسسات الناشطة في السوق الدولية.
- ✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في عملية التدويل.

2- إنشاء المراكز التقنية الصناعية

أنشئت المراكز التقنية الصناعية في فرنسا بموجب القانون الصادر في 22 جويلية 1948، نتيجة رغبة وإرادة مشتركة بين السلطة العمومية والصناعيين للإجابة على احتياجات مختلف قطاعات الصناعة في فرنسا.

[1] – عبد الله بلوناس، دوار إبراهيم، **دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر–فرنسا**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة بومرداس،بدون سنة،ص 07.

شكلت المراكز التقنية الصناعية شبكة وطنية للبحوث التطبيقية، وقدمت خدماتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتعذر عليها الإنفاق في مجالات الابتكار والبحث والتطوير[1].

حيث تضطلع المراكز التقنية الصناعية بمهام عديدة أهمها بناء التصورات على المدى المتوسط والبعيد لمختلف المشاكل التي قد تواجهها الصناعة ، وتعمل في هذا السياق على تثمين نتائج البحث العلمي وجعلها في خدمة التنمية الصناعية ، وتحرص على توجيه الموارد المخصصة لها من خلال علاقات الشراكة مع قطاعي الصناعة والبحث العلمي.

غطت خدمات المراكز التقنية الصناعية في فرنسا مختلف قطاعات الصناعة، وشملت عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المشغلة لحوالي مليون منصب شغل تمثل 40% من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة، والمحققة لربع (4/1) رقم الأعمال في مجال الصناعة)[2].بلغ عدد المراكز التقنية الصناعية في فرنسا ستة عشر(16) مركزا.

3- إنشاء حاضنات أعمال

تعتبر التجربة الفرنسية في ميدان الحاضنات ، التي تعود إلى حوالي منتصف الثمانينات ، من أقدم التجارب في دول الإتحاد الأوربي [3]. ويقدر عدد الحاضنات في فرنسا بحوالي 200 حاضنة تتوزع على مختلف المدن الفرنسية، وقد تم حديثا (عام 2001) إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات

"France Incubation" .وقد قامت هذه الجمعية بوضع تصنيف جديد لعدة أنواع من التخصصات التكنولوجية التي يتم تبعا لها تقسيم المشروعات الجديدة وهي:

- التكنولوجيا الحيوية Biotechnologie: الصحة، الصناعات الغذائية، علوم الحياة؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الإنترنت، البرمجيات، علم الشبكات الاتصالات، الوسائط المتعددة؛
- العلوم الإنسانية والاجتماعية: التعليم، الثقافة.

[1]- مداني بن بلغيث، محمد الطيب دويس، **دور وأهمية المراكز التقنية الصناعية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، 2012،ص 138.

[2]- المرجع نفسه،ص138

[3]- بن قطاف احمد، **دور برامج احتضان الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد14، 2016،ص 148.

ثانيا: تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية و الهيئات الداعمة لها.

يرجع النجاح الذي حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية في عملية التدويل بالدرجة الأولى، إلى الإطار المؤسسي الفعال من خلال بعض الهيئات التي ساهمت بشكل رئيس في هذه العملية ، حيث أشار التقرير الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن الغرفة التجارية والصناعية في فرنسا سنة 2007 أن 30% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية المتواجدة بالخارج أو التي ترغب في التدويل ذكرت أن غرف التجارة والصناعة الفرنسية "CCI" تقدم معلومات مفيدة أو مهمة فيما يخص متطلبات التدويل ، تليها المنظمة الفرنسية للتجارة الخارجية "COFACE" بنسبة 24 % ، ثم البنوك والشركاء الماليين بنسبة 20% ففروع غرف التجارة والصناعة الفرنسية بالخارج بنسبة قدرها 11% ، لذا ينبغي الإشارة هنا إلى الأدوار التي تلعبه الهيئات وسوف نقتصر على الهيئتين الأولى والثانية.

1. **الغرفة التجارية والصناعية** : وهي مؤسسة فيدرالية دائمة أنشئت سنة 1964 بموجب المرسوم المؤرخ في 04 ديسمبر مقرها " باريس " ويقتصر دورها على تنسيق أعمال شبكة غرف التجارة والصناعة الفرنسية في الخارج ، وهي تقوم بكل عمل يهدف غلى ترقية مختلف القطاعات الاقتصادية وتنميتها وتوسيعها لاسيما في الأسواق الخارجية ، حيث تضطلع الغرفة بجملة من المهام [1]:
   - إنجاز كل الأعمال والدراسات التي تساعد على تنمية الصادرات الفرنسية في الأسواق الخارجية، واقتراح التدابير الرامية إلى تنشيط عمليات التصدير؛
   - إقامة علاقات التعاون والتبادل وإبرام الاتفاقيات مع الهيئات الأجنبية المماثلة؛
   - إحداث مؤسسة للمصالحة والتحكيم قصد التدخل في تسوية النزاعات التجارية الدولية بناءا على طلب المتعاملين
2. **المنظمة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية** : وهي مؤسسة يقع مقرها في " باريس" وتمتلك شبكة بيع واسعة بفرنسا ، لديها 08 مكاتب إقليمية فضلا عن السماسرة المتخصصون ، ولها شركاء من 97 دولة تغطي ما يقرب 200 دولة ، يصدر عن المؤسسة منذ 1996 مؤشر يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد يدعى مؤشر الكوفاس والذي يبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية ، ويستند هذا المؤشر على مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية ، مخاطر نقص العملة الصعبة ، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية ، مخاطر انخفاض قيمة العملة

[1] – شوقي جباري، حمزة العوادي، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد04 ، ديسمبر 2013،ص 108.

المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة ، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي ، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات القصيرة المدى ، ويغطي هذا المؤشر 165 دولة .

المطلب الثالث: التجربة الماليزية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد ماليزيا من الدول التي لها تجربه رائده في عملية التصنيع فقد مثلت اليابان القدوة الصناعية التي اخذ منها الماليزيون كيفية إعداد الخطط.

أولا: مؤشرات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا نحو 99.2% من مجموع المنشآت في ماليزيا، وتسهم بنحو 32 %من إجمالي الناتج المحلي، كما أنها مسؤولة عن نحو 65.4% من فرص العمل، ونحو 19% من إجمالي الصادرات الماليزية . وتلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد الماليزي، سواءً على مستوى إنتاج السلع والخدمات التامة الصنع،أو على مستوى خدمات للصناعات الأولية، أو في الأنشطة التسويقية[1]

ثانيا: برامج دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا :

هناك منظمات عديدة معنية بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي:

1- المؤسسة الماليزية لتنمية التجارة الخارجية (MATRADE) أسست عام (1993) ومهمتها ترويج وتشجيع التجارة الخارجية الماليزية والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين وتطوير وتشجيع للمنتجات الماليزية مع التركيز على المنتجات الصناعية والقيام بأجراء الدراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية من اجل تحسين وضعها التنافسي وتقوم برامج التدريب في تدريب مهارات المصدرين الماليزيين في مجال التسويق الدولي وحماية الاستثمارات الماليزية في الخارج[2].

2- ومعهد البحوث الصناعية الماليزي(SIRIM) : هو معهد البحوث والتكنولوجيا الصناعية المنظمة في ماليزيا، مملوكة بالكامل من قبل وزارة المالية. له أكثر من أربعين عاما من الخبرة ، يعتبر كآلية للبحث وتطوير

[1] - **THE REPORT**,**Malaysia**,2008,p55. Viset : 18/12/2017 a 18:42 https://books.google.dz/books?id=3Z-3Fq-Z7AIC&pg=PA73&hl=fr&source=gbs_toc_r&cad=4#v=onepage&q&f=false.

[2] - علي احمد درج، **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا**،مجلة جامعة الانبار ،العلوم الصرفة والتطبيقية،العدد03،المجلد 23 ،العراق،2015،ص1370.

التكنولوجيا، والبطل الوطني للجودة. لعبت SIRIM دائما دورا رئيسيا في تطوير القطاع الخاص في البلاد. مع مزايا فريدة من نوعها في مجال البحوث والابتكار التكنولوجي، ومعايير الصناعة والجودة، SIRIM تقدم حلول متخصصة لتلبية احتياجات جميع قطاعات الصناعة، مما يجعلها الشريك التكنولوجي المثالي للشركات الصغيرة والمتوسطة. من خلال الاستفادة من خبرتنا وقاعدة المعرفة، ونحن نركز على تطوير تكنولوجيات جديدة وتحسينات في قطاعات التصنيع والتكنولوجيا والخدمات لتمكين الشركات وتعزيز الحياة[1].

في عام 2016، ازداد دور SIRIM من خلال حلولها المبتكرة للصناعات والشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الوكالات الحكومية. الزيادة في الأداء التي تلت هذه التغييرات كان نتيجة لنموذج تشغيل أوضح بكثير وتنظيم تنظيمي مبسط التي ساعدت معا على توليد الأموال اللازمة للنمو في حين مما أدى أيضا إلى مستويات أعلى بكثير من الإنتاجية الناشئة عن التحسن والانضباط التشغيلي، وزيادة تقديم الخدمات.

وقد سجل البرنامج المصمم خصيصا لزيادة إنتاجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي برنامج "SIRIM-Fraunhofer"[2] تقدما جيدا في عام 2016، مع زيادة بنسبة 5 في المائة في عمليات مراجعة التكنولوجيا وزيادة بنسبة 34 في المائة في التدخلات التكنولوجية مقارنة مع عام 2015، وهو انعكاس إيجابي لمبادرة فريق SIRIM-Fraunhofer والتزامه.

3- هيئة التنمية الصناعية الماليزية (MIDA)[3]: وتعد المحطة الوحيدة للمستثمرين الذين ينوون إنشاء استثمارات صناعية أو ذات صلة بالقطاع الصناعي في ماليزيا، وتقوم الهيئة بتوفير كل المعلومات عن الفرص الاستثمارية في ماليزيا كما تتم جميع الإجرائيات والتصاريح والتصديقات الضرورية لقيام الأعمال الاستثمارية،هذا إلى جانب مسؤوليات أخرى أهمها[4] :

- استضافة شركات متعددة الجنسية لفتح مراكز تشغيل وتوزيع في ماليزيا .
- توفير الخدمات الأساسية وتيسير الوصول للعمالة المدربة والمؤهلة.
- تقديم الحوافز والمنح والامتيازات الاستثمارية.

بالإضافة الى ذلك يوجد العديد من منظمات معنية بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل:

[1] -http://www.sirim.my/index.php/about/about-us

[2]-ANNUAL REPORT 2016 SIRIM,P14.

[3] - http://www.mida.gov.my/home/industries/posts/.

[4] - علي احمد درج، مرجع سابق، ص1371.

- ✓ بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة SME ، Bank
- ✓ مؤسسة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SME Corp) ،
- ✓ تطوير التكنولوجيا الماليزية (MTDC)
- ✓ وزارة العلوم، ووزارة التجارة الخارجية والصناعة (MITI)،
- ✓ التكنولوجيا والابتكار (MOSTI)
- ✓ اتحاد المصنعين الماليزيين

وتقدم هذه المؤسسات الحكومية وغيرها كافة أشكال الدعم من تمويل وخدمة توحيد المقاييس والمصادقة على المنتجات، وتقديم معارض تطوير المنتجات، أما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) فمازال الاعتماد على الجهات الخاصة للحصول عليها . وتشتكي المنشآت الصغيرة والمتوسطة ''ذات النمو السريع'' في ماليزيا من ارتفاع سقف المتطلبات والأحكام والشروط اللازمة للحصول على التمويل من القطاع الخاص المصرفي، على الرغم من وفرة الموارد المالية، وهو ما يمثل عقبة رئيسة أمام توسع تلك المنشآت. ولعل من أهم المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الافتقار إلى الموارد البشرية في مجالات المحاسبة والمراجعة والمراقبة الداخلية، وهو ما دفعها للاستعانة بمصادر خارجية لتقديم تلك الخدمات، وساعد في الأخير على ظهور منشآت متخصصة في تلك المجالات .

ونظراً لانخفاض مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وضعت الحكومة الماليزية تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة كأحد الأهداف ذات الأولوية العالية، وحددت الحكومة هدفها بزيادة مساهمة تلك المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 32% إلى نحو 37%، وأن ترتفع المساهمة في إجمالي الصادرات من نحو 19% إلى نحو 22% بحلول عام 2010م، وذلك من خلال منح الأولوية لتنمية تلك المنشآت.

وقد ترجمت هذه الأهداف في الإستراتيجية الوطنية لماليزيا والتي تضمنت تعزيز دور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ليكون قادراً على البقاء وتوسيع مصادر النمو والحفاظ على زخم ذلك النمو الاقتصادي ويشمل ذلك تنفيذ عددٍ من البرامج التدريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة الموارد وتحسين القدرة على التخطيط، والمهارات الإدارية، والإدارة المالية، وتنمية الموارد البشرية، فضلاً عن الارتقاء بمهاراتهم التقنية والتسويقية . وقد انعكس هذا التوجه على جداول أعمال التنمية الوطنية، وتحديداً الخطة الثامنة (2001- 2004 :MP8). والخطة الرئيسة الصناعية الثانية (IMP2: 2006-2004) ، والخطة التاسعة 2006- 2010: MP9، والخطة الرئيسة الصناعية الثالثة (2006 -2014 IMP3)، فقد تضمنت الخطة الماليزية التاسعة لتنمية قطاع

المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحيث يكون تنافسياً ومبتكراً وقادراً وقوياً تكنولوجياً، ويسهم بشكل رئيس في الاقتصاد المحلي، والمنافسة على المستوى العالمي، على عدد من الإستراتيجيات منها:

– الاستعانة بكافة المصادر الخارجية المستعدة للتعاون لرعاية ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمراكز البحوث والتنمية (D& R)، والمشاريع المشتركة مع ''الشركات متعددة الجنسية، والشركات المرتبطة بالحكومة.

– خلق روابط تجارية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الحكومية بما يؤهلها لتصبح أكثر قدرة على المنافسة وتصبح من الموردين المعتمد عليهم لشبكات الإنتاج والتسويق العالمية بما يوسع نطاق تجارة ماليزيا مع أسواق جديدة للتصدير.

–تعميم برامج تنظيم المشاريع، بما في ذلك خدمات المشورة والتوعية، تزويد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بإدارة جديدة وتحسين الممارسات التجارية، وطرق وأساليب الإنتاج، وتحسين الجودة والتسويق والتوزيع .

– الاستمرار في تطوير المهارات الفنية بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في توليد الابتكار وخلق القيمة الاقتصادية من تطبيق المعرفة.

أما بالنسبة للإستراتيجيات التي تضمنتها الخطة الرئيسة الصناعية الثالثة، فقد شملت: إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، ووضع خطة مدتها 14 سنة تعمل بالتوازي مع الخطة التاسعة، وتشمل خمسة محاور أساسية: التركيز على ''الميزة التنافسية''، وتوفير دعم خارجي، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومجالات جديدة للنمو، ودعم قطاع الخدمات.

ويعد تعزيز فرص الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي واحدة من الركائز الرئيسية لتحقيق هدف زيادة مساهمتها في الناتج القومي إلى 42٪ بحلول عام 2020 (2015: 9.35٪). ومن أجل ذلك قدمت برامج مختلفة لزيادة العرض وتنويع التمويل لهذه المؤسسات، و للاستفادة من مشاركة البنوك في نمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التمويل الإسلامي المقدم من قبل المصارف الإسلامية المشاركة في البرنامج، إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تمويل المشاريع المعتمدة لمدة تصل إلى خمس سنوات.

كما خصصت الحكومة الماليزية في إطار هذا البرنامج 2 مليار رنغت من ميزانيتها العامة لعام 2012لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، و تدعيمها بمليار رنغت إضافية من الميزانية العامة لعام 2016، سارية المفعول حتى 31 ديسمبر عام 2017.

موازنة 2015 دعمها لمنصة حساب الاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة (IAP) وتخصيص مبلغ 150 مليون رنغت ماليزي لذلك (ما يعادل 45 مليون دولار أمريكي)كدفعة أولية .

ويهدف هذا الدعم إلى تحويل هذه المنصة إلى سوق مركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة(18)، ويتوقع من هذه المنصة أن تعزز استخدام أدوات وعقود التمويل الإسلامي القائمة على مشاركة المخاطر وعلى أسهم رأس المال من خلال استقطاب المستثمرين من المؤسسات والأفراد للاستثمار في السوق المالي الإسلامي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحيوية، وبالإضافة إلى ذلك، سوف تخصص "تابونج هاجي" مبلغ 200 مليون رنغت ماليزي لبنك إسلام لإنشاء حساب الاستثمار المقيد المتوافق مع الشريعة الإسلامية[1].

ولابد من التذكير هنا بأن ماليزيا هي الدولة الآسيوية الوحيدة التي استطاعت الخروج من الأزمة التي عصفت بها وبدول
جنوب شرق آسيا عام 1997بالاعتماد على قدراتها الذاتية ودون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي كما فعلت الدول الأخرى التي عانت من نفس الأزمة. و لم يكن للسياسات الدور المحوري في الخروج من الأزمة بقدر الدور المهم والمحوري الذي لعبته البنية المؤسساتية القوية في ماليزيا[2]

[1] - **Planned Malaysia Investment Platform to expand role of Islamic banks**", Reuters, 10th Nov, 2014 , Available on.

[2] – رسلان خضور، **المؤسسات الرائدة ودورها في الأصلاح الأقتصادي**، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، 2009، ص11

المبحث الثاني: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث وضعتها ضمن أولوياتها، واعتبرتها أساسا لتحقيق النمو الاقتصادي، و ذلك لكونها تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، الصادرات.

المطلب الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج المحلي

يعرف الناتج الداخلي الخام على أنهم جموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين. ويشمل على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات ا لاقتصادية النهائية خلال فترة معينة ويعد الناتج الداخلي الخام مؤشرا هاما من مؤشرات صحة الاقتصاد[1]، وبالتالي سيتم في ما يلي متابعة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(القطاع العام، القطاع الخاص) في تحقيق الناتج الداخلي الخام خارج قطاع ا لمحروقات في الجزائر.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

تشكل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الناتج المحلي والنمو الاقتصادي للدول أهمية كبيرة، يمكن الاعتماد في تحليل تطور هذا النوع من المؤسسات مع الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000-2014) كما يلي:

[1]-سعود وسيلة، **حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص استراتيجية المنظمات،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع مسيلة، 2016/2015، ص 108.

الجدول رقم (10):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) **الوحدة مليون دولار أمريكي**

السنوات	عدد المؤسسات م وص	معدل نمو المؤسسات %	الناتج المحلي الخام	الناتج المحلي خارج المحروقات
2000	159507	-	4123.51	1814.6
2001	245348	53	4227.11	2041.7
2002	261853	6.72	4522.8	2184.1
2003	288577	10,2	5252.32	2434.8
2004	312959	8,4	6149.11	2745.4
2005	342788	9,5	7564.6	3015.5
2006	376767	9,9	8514.83	3444.11
2007	410959	9,0	886,4,9352	3903.63
2008	448900	9.23	7,11043	4334.99
2009	515573	14.85	02,9968	4978.82
2010	505499	1.95-	56,11991	5409.21
2011	659309	30.42	53,14588	6060.81
2012	687386	4.25	694,16208	6606.4
2013	747934	8.8	83,16643	7634.43
2014	852053	13.92	06,17201	8526.58

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وإحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رقم 03 لسنة 2003 إلى رقم 26 لسنة 2014.

الشكل رقم (09): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة مليون دولار أمريكي

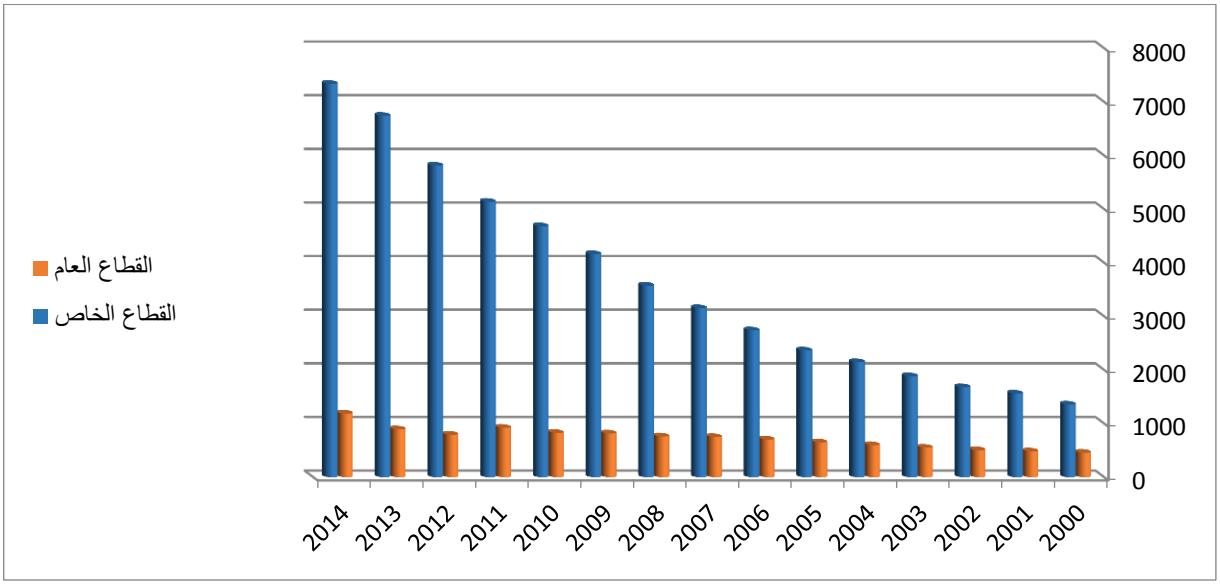

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه ارتفاع في قيمة الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى خلال كامل فترة الدراسة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط وهذا بسب انتعاش السوق النفطية وارتفاع أسعار المحروقات إلى مستويات غير مسبوقة والذي كان له انعكاسات هامة على الناتج الخام، حيث كان قيمة الناتج الخام في سنة 2000 في حدود 4123.51 مليون دولار أمريكي. ليرتفع سنة 2008 ليصل إلى11043.7 مليون دولار أمريكي. أي بنسبة ارتفاع 267.82% أي تقريبا ثلاث أضعاف، ليشهد ارتفاع الناتج المحلي الخام قيمة تفوق أربعة أضعاف قيمته سنة 2000 في سنة 2014 أي بنسبة ارتفاع 407.4%، في حين عرف الناتج المحلي خارج المحروقات كذلك ارتفاع مستمر في قيمته خلال فترة الدراسة ففي سنة 2000 كانت قيمته حوالي 1814.6 مليون دولار أمريكي.ليصل في نهاية الفترة إلى حوالي8526.58 مليون دولار أمريكي. في سنة 2014 أي تقريبا معدل نمو أربعة أضعاف.

كما يتضح من الجدول أعلاه أيضا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية للقطاع الخاص تزايدت بوتيرة أكبر من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ففي سنة 2001 بلغت مساهمة القطاع الخاص 1560.2 مليون دولار أمريكي. لتصل إلى 4681.68 مليون دولار أمريكي. سنة 2010 ثم إلى 8432.2 مليون دولار أمريكي. سنة 2014، أما مساهمة القطاع العام في الناتج

المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات تبقى ضئيلة مقارنة مع القطاع الخاص ففي سنة 2001 بلغت مساهمة القطاع العام 481.5 مليون دولار أمريكي. لتصل إلى 827.53 مليون دولار أمريكي.سنة 2010 ثم إلى 1187.93 مليون دولار أمريكي. سنة 2014، إذ نجد أن مساهمة القطاع الخاص من حيث حجمها في نمو خلال هذه الفترة أكثر من مساهمة القطاع العام وهذا ما يتضح في سنة 2015 حيث كانت مساهمة القطاع الخاص حوالي 90.46% أما القطاع العام فمساهمته فقط 9.54%.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر.

تعبر القيمة المضافة بما يضيفه أي نشاط اقتصادي على إنتاج معين، ولذلك فإن لقطاع المؤسسات الاقتصادية أهمية كبيرة في تكوينها، وتشير الأرقام عن القيمة المضافة في الجزائر إلى تطور ملحوظ خلال فترة الدراسة، والجدول التالي يوضح تطور كل من عدد المؤسسات والقيمة المضاف

الجدول رقم (11):تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) **(01)** مليون دولار أمريكي.

السنوات	عدد المؤسسات م وص	معدل نمو المؤسسات %	القيمة المضافة (مليون دولار)
2000	159507	-	-
2001	245348	53	1745.5
2002	261853	6.72	1872.1
2003	288577	10,2	2096.9
2004	312959	8,4	2383.7
2005	342788	9,5	2607.1
2006	376767	9,9	3011.3
2007	410959	9,0	3406.9
2008	448900	9.23	3790.4
2009	515573	14.85	4386.5
2010	505499	1.95-	4791.3
2011	659309	30.42	5424.1
2012	687386	4.25	6141.76
2013	747934	8.8	6936.67
2014	852053	13.92	7835.44
2015	896811	5.25	8851.77

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رقم 03 لسنة 2003 إلى رقم 26 لسنة 2015.

الشكل رقم (10): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

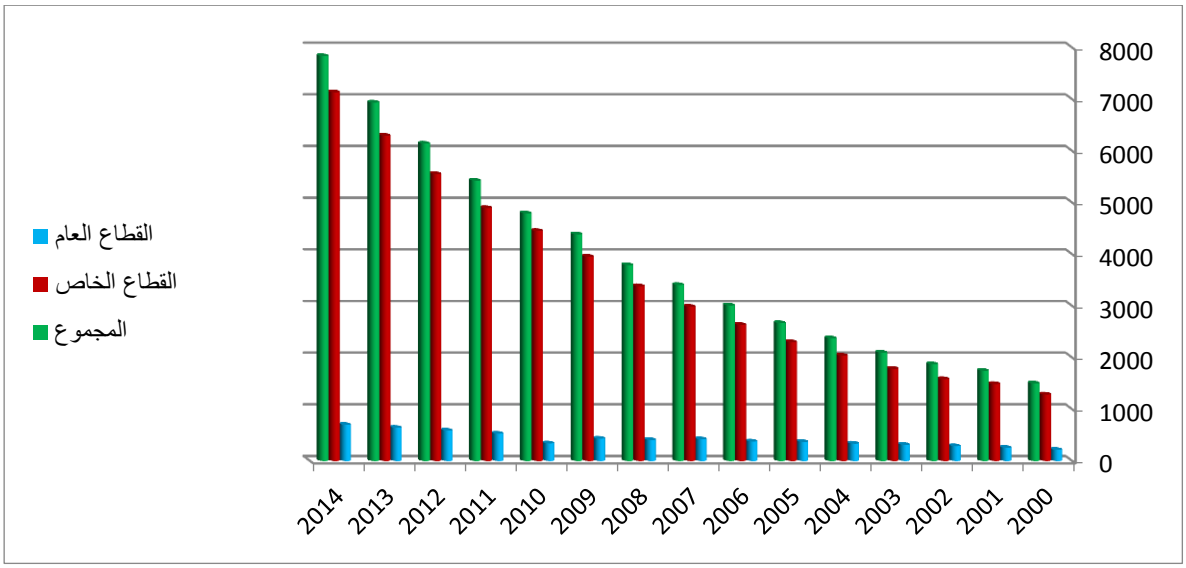

المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي **Excel2007**

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه ارتفاع في حجم القيمة المضافة من سنة إلى أخرى خلال كامل فترة الدراسة، حيث كان حجم القيمة المضافة في سنة 2000 في حدود 1745.5 مليون دولار أمريكي. ليرتفع سنة 2010 ليصل إلى4791.3 مليون دولار أمريكي.أي بنسبة ارتفاع 274.49% وليصل حجم القيمة المضافة في سنة 2015 في حدود 8851.7 مليون دولار أمريكي.أي بنسبة ارتفاع 507.11% مقارنة مع سنة 2001 أي في حدود خمسة أضعاف، والملاحظ كذلك هو ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزامنا مع زيادة في القيمة المضافة، ويحدد أسباب زيادة القيمة المضافة هو التطور والنمو للقطاع الخاص التي يمثل 95% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة[1]، ولمعرفة وجود علاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) نستعين بالشكل التالي:

[1] طبايبية سليمة وعناني ساسية، **اثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014)**، الملتقى الدولي حول تقييم أثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 12/11 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 12.

الشكل رقم (11): علاقة معدل نمو القيمة المضافة بمعدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2015).

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات

إن قطاع الصادرات في الجزائر مازال يعاني من ضعف مساهمته في إجمالي الصادرات الوطنية وذلك بسبب عديد المشاكل التي مازالت تواجهه، والتي منها ما هو متعلق بالتمويل ومنها ما هو متعلق بطبيعة الأنظمة الجمركية والضريبية ومنها ما هو متعلق بالمؤسسات المصدرة في حدّ ذاتها، حيث يلاحظ تذبذب في معدلات نمو الصادرات خارج المحروقات والتي كانت ضعيف جدا ولا تتجاوز 6% من إجمالي الصادرات وهذا ما يضفي ميزة ضعف وهشاشة الصادرات أمام الصدمات الخارجية نتيجة هيمنة المحروقات عليها، وجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (12):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) الوحدة مليون دولار أمريكي.

السنوات	عدد المؤسسات ص و م	صادرات الم.ص.م	النسبة%
2000	159507	612	---
2001	179893	684	11.76
2002	261863	734	7.31
2003	288587	763	3.95
2004	312959	788	3.28
2005	342788	907	15.1
2006	376767	1066	17.53
2007	410959	1366	21.96
2008	448900	1937	29.47
2009	515573	1047	-45.95
2010	505499	1619	54.63
2011	659309	2149	32.74
2012	687386	2187	1.77
2013	747934	2165	-1.01
2014	852053	33589	14.51

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات، وإحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رقم 03 لسنة 2003 إلى رقم 25 لسنة 2014.

شكل رقم (12): تطور الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة : 2014-2000

الوحدة مليون دولار أمريكي

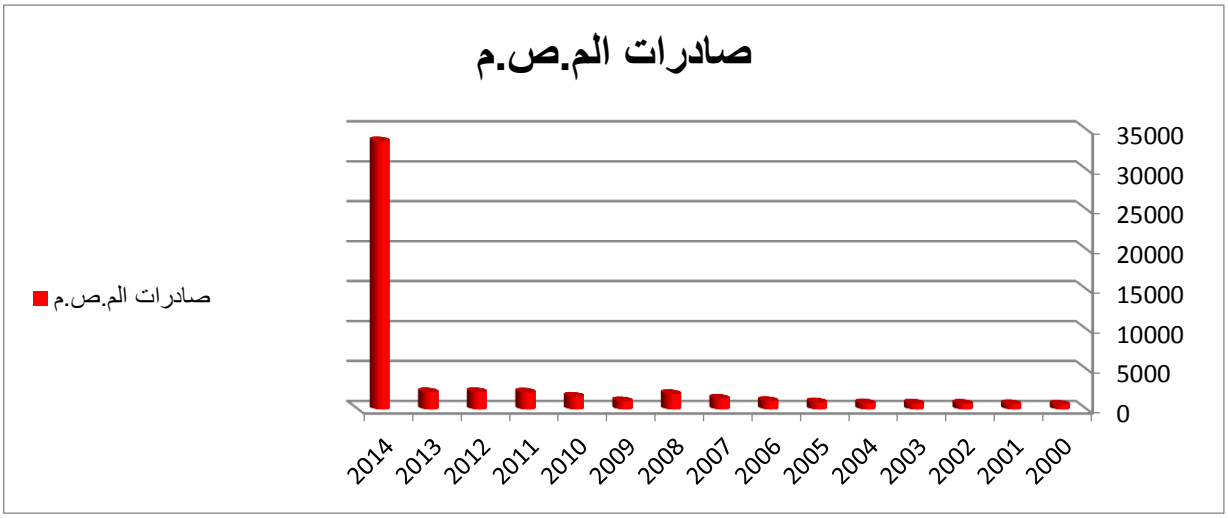

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه ورسمه البياني نلاحظ أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النفطية بدأت تتطور بتطور إيجابي منذ عام 2000، حيث انتقلت من 612 مليون دولار أمريكي عام 2000، لتصل إلى 33589 مليون دولار أمريكي عام 2014 والمتتبع للمعطيات السابقة يلاحظ ارتفاعا في حجم هذه الصادرات انطلاقا من عام 2004، إلى غاية 2009، أين انخفضت قيمتها في هذا العام بفعل بعض القرارات المتخذة من طرف الحكومة، في حين وصلت عام 2012 إلى 2187 مليون دولار أمريكي، وعام 2013 إلى 2165 مليون دولار أمريكي، وعام 2014 إلى 33589 مليون دولار أمريكي.

المبحث الثالث:واقع البطالة والتشغيل في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنحاول استعراض مختلف مراحل تطور البطالة و التشغيل في الجزائر وكذا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

المطلب الأول :واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

عانت الجزائر كباقي دول العالم كثيرا من التغيرات الداخلية والخارجية، وهذا ما أدى إلى تغير ملحوظ في البيئة الديمغرافية أدت إلى الزيادة من ظاهرة البطالة في الجزائر بإضافة إلى بروز محطات اقتصادية زادة من حدة هذه الظاهرة.

أولا: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

سنقوم بعرض معطيات نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) في الجدول الأتي:

الجدول(13): تطور معدل البطالة في الجزائر (1990-2017) %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة البطالة	19.76	20.26	21.37	23.15	24.36	28.11	27.99	27.96	28.02	29.29
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة البطالة	29.5	27.31	25.66	23.72	17.66	15.27	12.51	13.79	11.33	10.17
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
نسبة البطالة	9.96	9.97	11	9.83	10.6	11.76	10.5	12.3		

المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على : الديوان الوطني للإحصاء ، بنك الجزائر، صندوق النقد العربي.

الشكل(13): تطور معدل البطالة في الجزائر (**1990-2017**)

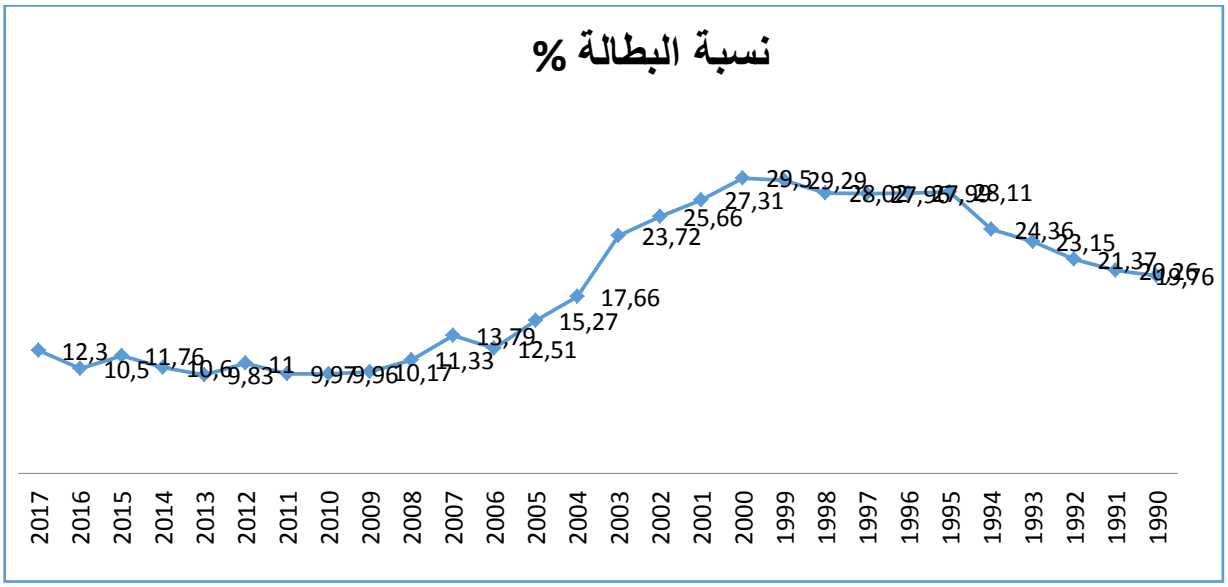

المصدر: مخرجات .Exal2010 باعتماد على نتائج الجدول السابق .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن:

الفترة بين 1990- 2000 اتسمت بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي اشرف عليها صندوق النقد الدولي ،حيث اقتصرت هذه الإصلاحات على إعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية ولم تمس التشغيل، وهذا ما أدى إلى زيادة الضغط على معدلات البطالة وتقهقر الحالة العامة للتشغيل ، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2000 تقدر ب 29.5% .

أما المرحلة 2001-2017 قامت الجزائر خلال هذه المرحلة بتعزيز الوضعية المالية بفضل ارتفاع أسعار النفط ، مما أدى إلى الرجوع بأثر الإيجابي على مؤشرات سوق العمل ، وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت من 29.5%سنة2000 إلى ادني مستوياتها بنسبة 9.83%سنة 2013 ، وهذا مع استقرار البطالة ابتدأ من سنة 2009 بمعدلات تتراوح بين 10 % و11%، لتسجل في 2017 ارتفاع ملحوظ بنسبة 12.3% .

ثانيا: دراسة البطالة حسب الفئات العمرية لسنة 2017

يقدم لنا الجدول و الشكل رقم(14) فكرة عن : توزيع البطالة حسب الفئات العمرية و الجنس لسنة 2017

العمر	ذكور%	اناث%
20	33.7	48.7
20 –24	24.4	44.7
25–29	15.5	33.3
30–34	9.4	19.2
35–39	5.9	11.1
40–44	4.5	8.8
45–49	3.4	7.7
50–54	3.4	3.2
55–59	3.7	2.4

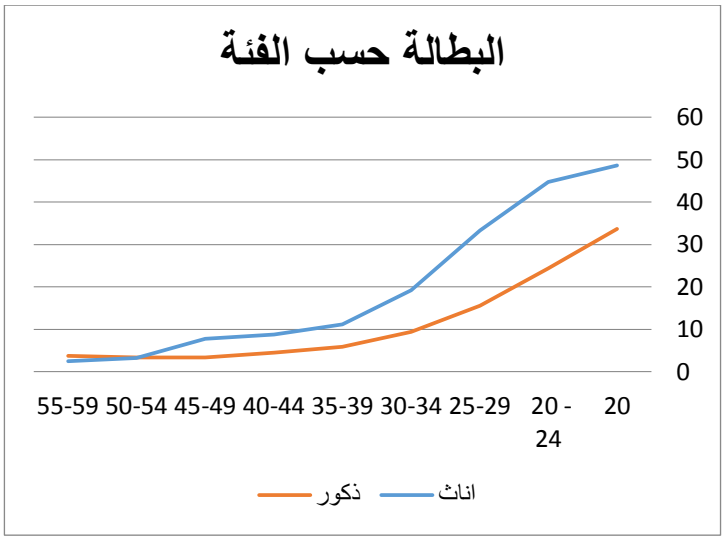

المصدر: مستخرج الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة ، رقم 785، سبتمبر 2017 ، ص 5.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن العاطلين عن العمل أو ما يعرف بالبطالين معظمهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30سنة ، وكذلك يلاحظ من الشكل ، أن معدلات البطالة تتناقص كلما تقدمنا في السن(أي الفئة العمرية الأكبر). وعلى عكس ذلك تكون مرتفعة كلما اتجهنا نحوى الفئة العمرية الأقل.

أما من جهة أخرى فعلى مستوى الذكور والإناث فان الفئة (20–24) سنة تعاني البطالة أكثر من غيرها حيث معدل البطالة لدى الذكور مثل24.4 % أما معدل الإناث كان مقدر ب44.7% .

هذا إذا افترضنا أن فئة 20 غير مؤهلة للعمل .

ثالثا: دراسة البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي و الشهادة لسنة 2017

جدول رقم(15) معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي و الشهادة والجنس

المستوى	ذكور%	إناث%
بدون مستوى	3.5	5.1
ابتدائي	7.5	14.5
متوسط	12.6	21.9
ثانوي	9.5	18.1
بدون شهادة	10.1	24.2

المستوى	ذكور%	إناث%
بدون شهادة	9.5	14.6
شهادة التكوين المتواصل	12.4	12.6
شهادة التعليم العالي	10.1	24.2

المصدر: مستخرج الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، رقم 785، سبتمبر 2017 ، ص 5.

شكل رقم (14) معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي و الشهادة

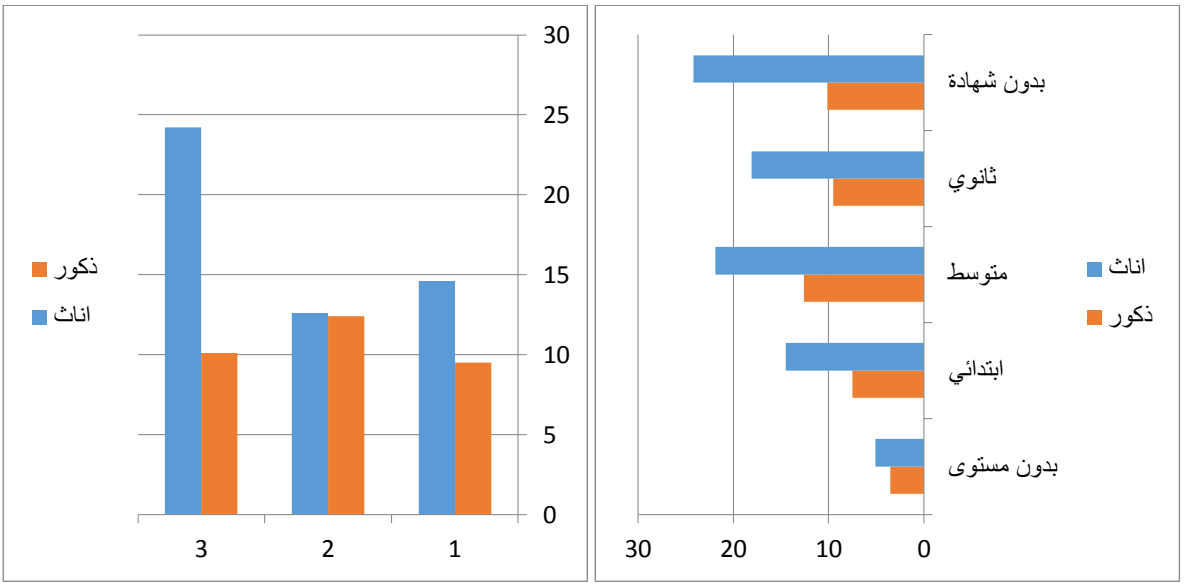

المصدر: مخرجات .Exal2010 باعتماد على نتائج الجدول السابق .

يبين لنا الجدول و الشكل أعلاه مدى تفاوت معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي حسب الجنس لسنة 2017 ، ففي مستوى التعليم المتوسط نلاحظ تسجيل اكبر نسبة مقارنة بالسنوات الأخرى بمعدل 21.9% إناث و 12.6% ذكور، يليها مستوى التعليم الثانوي ،إما إذا توجهنا إلى مستويات تعليمية اقل ، نجد نسبة البطالة تزداد انخفاضا حيث نلاحظ ذلك في مستوى التعليم الابتدائي وصولها لمستوى بدون شهادة

أما بخصوص حاملي الشهادات نلاحظ أن حاملي شهادة التكوين المتواصل سجلوا علة معدل بطالة بالنسبة لفئة الذكور ، في فئة الإناث سجل أعلى معدل البطالة لحاملي شهادة التعليم العالي.

المطلب الثاني : قراءة في تطور التشغيل في الجزائر

أولا: تطور عدد السكان النشطون والمشتغلون في الجزائر2010-2014

الجدول رقم(16)تطور عدد السكان النشطون والمشتغلون في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

السنوات	عدد السكان النشطين %	عدد السكان المشتغلين%
2010	41.7	37.6
2011	40	36
2012	42	37.4
2013	43.2	39
2014	41.5	37.5

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) لسنة 2015.

شكل (15): تطور عدد السكان النشطون والمشتغلون في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

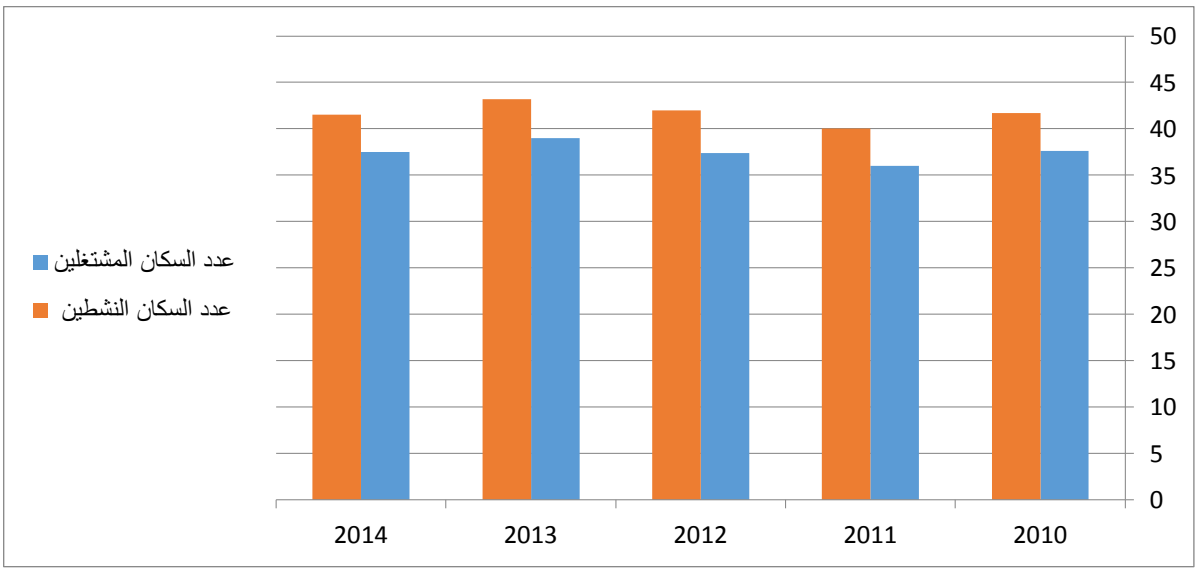

المصدر: مخرجات .Exal2010 باعتماد على نتائج الجدول السابق .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- معدلات النشاط منخفضة ، حيث أنها لم تصل إلى نسبة 50%، يرجع ذلك إلى النسبة العالية لفئة الأفراد الأقل من 15 سنة.
- تراوح معدل النشاط ما بين 43% و 40% و نظرا للتغيرات التي مست الفئة العمرية الأكثر من 15 سنة، أما بخصوص فئة السكان غير النشطين نتوقع ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم ومواصلته لكلا الجنسين، تقلص عرض مناصب شغل جديدة لامتصاص الطلب المتزايد عليها، إضافة إلى ارتفاع نسبة كبار السن(المتقاعدين)
- عدد السكان المشتغلين خلال 2010-2014، هو عدد لا بأس به مقارنة مع السنوات الماضية، لكنه ضعيف بالنظر إلى عدد المشتغلين في البلدان المتطورة.
- معدل الشغل كان مابين 36 % و 39 % و هي نسبة منخفضة جدا بالرغم من التسهيلات التي قدمتها الحكومة الجزائرية.

ثانيا: القوى المشتغلة حسب السن

سنحاول معرفة أي الفئات المستفيدة من فرص الشغل، من ثم نتعرف على نوعية العمالة (شابة أو غير شابة) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم :(17) توزيع العمالة المشتغلة وفقا لفئات السن 2010-2014

2014	2013	2012	2011	2010	
3.3	3.59	3.56	3.16	3.93	**19-15**
13.15	13.32	13.5	12.57	13.46	**24-20**
18.36	19.04	18.44	17.66	17.39	**29-25**
16.37	16.16	16.22	15.13	14.56	**34-30**
12.5	12.18	12.25	12.86	12.43	**39-35**
11.29	11.61	11.22	11.59	11.54	**44-40**
9.86	9.41	10.35	11.3	10.88	**49-45**
7.63	7.48	7.1	7.7	7.47	**54-50**
4.83	4.64	4.86	5.4	5.26	**59-55**
2.49	2.52	2.45	2.57	2.81	**60**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) لسنة 2015

شكل رقم :(**17**) توزيع العمالة المشتغلة وفقا لفئات السن 2010-2014

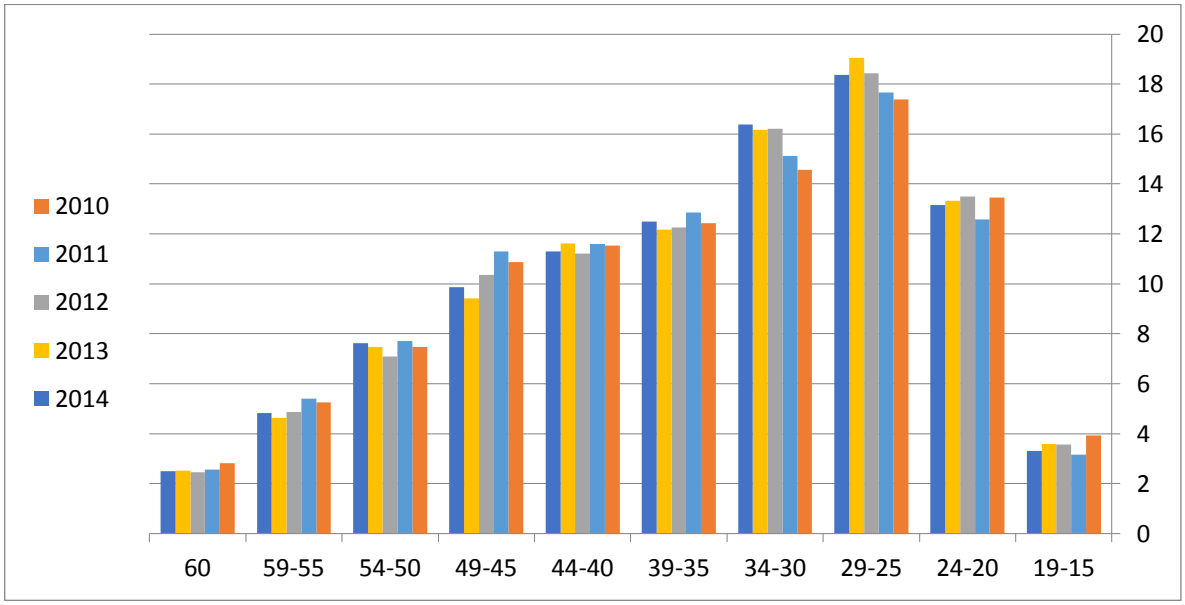

المصدر: مخرجات .Exal2010 باعتماد على نتائج الجدول السابق .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الفئة الحائزة على أكبر معدل التشغيل هي(25 -29) ، حيث سجلت أعلى النسب في التشغيل في مجمل سنوات الدراسة، هذا يعود إلى الاهتمام الكبير من قبل الدولة بتشغيل الشباب، حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2013، أي ما يقارب 19.04%، أما الفئة التي تليها (30-34) بنسبة 16.37% سنة 2014، هذا ما يعكس الأولوية التي تعطيها الدولة لتشغيل الشباب الأقل من 35 سنة، كما نلاحظ انخفاض نسبة العمالة لدى الفئات الكبرى وبالأخص فوق 50 سنة كما هو الشأن بالنسبة للفئة الصغرى وبالتحديد الأقل من 20 سنة؛ فقد بلغت 3.30% سنة 2014.

ثالثا: توزيع الفئة وفقا لعامل النوع

يعتبر من أهم سمات الدول المتقدمة هو انتشار المرأة العاملة في صناعة الاقتصاد الوطني، هذا ما سنلاحظه من الجدول التالي: الجدول رقم :(18) توزيع الفئة وفقا لعامل النوع

السنة	ذكور %	إناث%
2010	84.86	15.13
2011	83.73	16.26
2012	81.24	18.75
2013	82.34	17.65
2014	83.31	16.8

المصدر : معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS. 2015

شكل رقم :(18) توزيع الفئة وفقا لعامل النوع

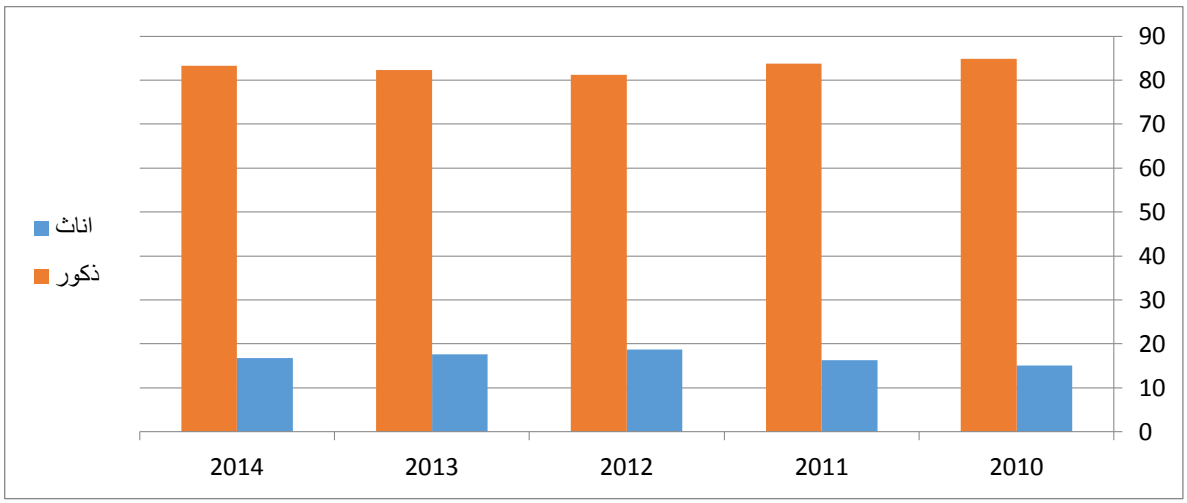

المصدر: مخرجات Exal2010. باعتماد على نتائج الجدول السابق .

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه رغم تطور المجتمع الجزائري، إلا أن نسبة مشاركة الإناث في العمل منخفضة مقارنة بالذكور، حيث بلغت أعلى نسبة 18.75% سنة 2012، هذا يعود إلى انتشار الأعمال اليدوية المنزلية، مما يدفعها لتفضيل العمل داخل المنزل على الخروج للعمل في الخارج، ثم تعود لتنخفض إلى 16.8 % سنة 2014.

رابعا: القوة المشتغلة وفقا للمنطقة

يمكن تقسيم العمالة الوطنية إلى تجمعين كبيرين، هذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم :(19) توزيع حجم العمالة المشتغلة وفقا للمنطقة 2010-2014

السنوات	الحضري	الريفي
2010	65.33	34.67
2011	65.6	24.4
2012	66.87	32.14
2013	67.22	32.77
2014	95.43	4.56

المصدر : معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS. 2015

شكل رقم :(19) توزيع حجم العمالة المشتغلة وفقا للمنطقة 2010-2014

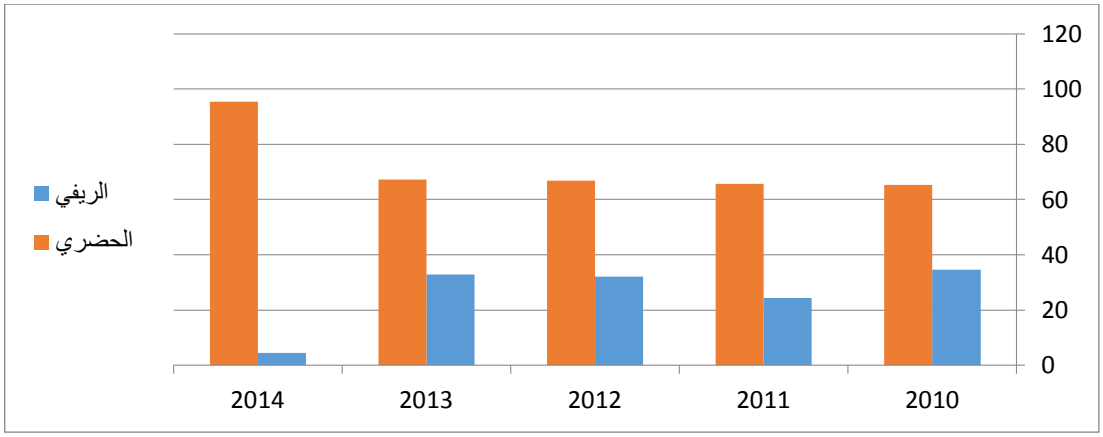

المصدر: مخرجات Exal2010. باعتماد على نتائج الجدول السابق .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن العمالة المشتغلة تنشط أكثر في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، هذا ما لوحظ في النسب المئوية خلال المخطط الخماسي 2010-2014، حيث تتراوح ما بين 65.33% و 95.43% في الحضر بينما تتراوح ما بين 4.56% و 34.67% في المناطق الريفية.

المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر.

سوف نحاول في هذا الجزء توضيح العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (20):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: عامل

السنوات	عدد العمال	عدد المؤسسات ص و م	معدل نمو المؤسسات ص وم
2000	412586	159507	-
2001	524550	245348	53
2002	684342	261853	6.72
2003	705000	288577	10,2
2004	838504	312959	8,4
2005	1157856	342788	9,5
2006	1252647	376767	9,9
2007	1355399	410959	9,0
2008	1540209	448900	9.23
2009	1888469	515573	14.85
2010	1625686	505499	1.95-
2011	1724197	659309	30.42
2012	1848117	687386	4.25
2013	2001892	747934	8.8
2014	2082304	852053	13.92

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رقم 03 لسنة 2003 إلى رقم 25 لسنة 2014.

الشكل رقم (20): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2000-2014)

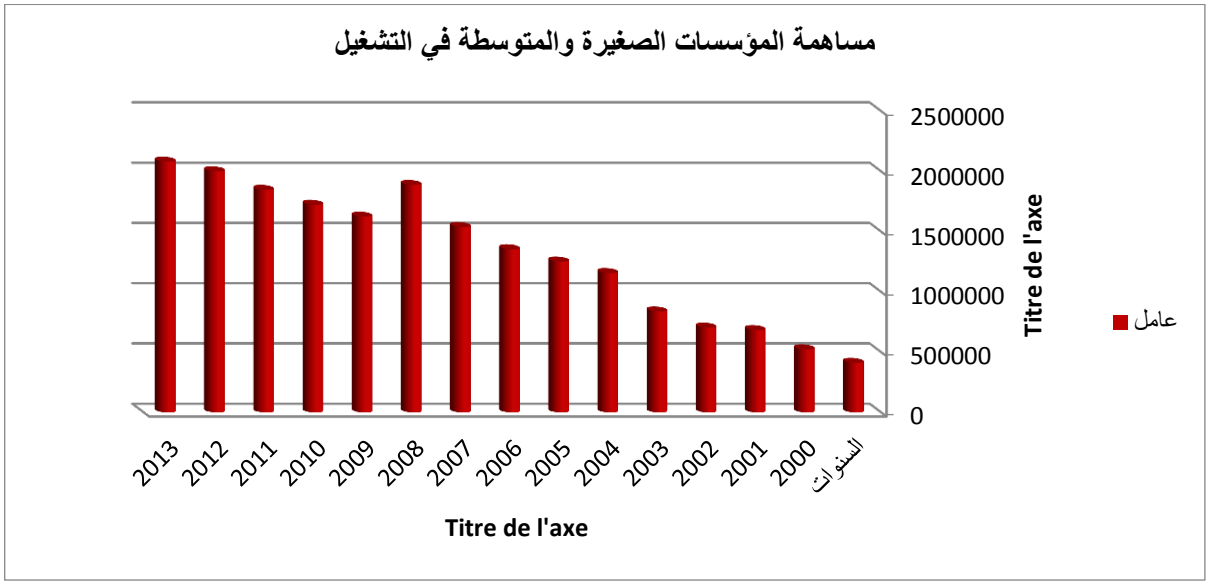

المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي **Excel2010**

من خلال معطيات الجدول، يمكن ملاحظة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر، و بالتالي الحد من مشكلة البطالة، و الشيء الملاحظ أن هناك علاقة طردية بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و حجم العمالة حيث سجلت أعلى مستوى عمالي قدر 2082304 عامل سنة 2014 في حين سجلت أدنى مستوى في سنة 2000 بمقدار 412586.

خلاصة الفصل :

في ختام هذا الفصل توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تشكل أداة هامة لتنشيط الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت اليوم تؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويتجّلى ذلك من خلال آثارها الإيجابية على العمالة والصناعة وتنويع الدخل والخروج من التبعية للمحروقات، كما يساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات لدعم وتحفيز هذا القطاع من خلال وضع إطار قانوني وتشريعي ملائم، واستحداث مجموعة من الأجهزة التي تدعم وترافق أصحاب المشاريع، بالإضافة إلى ذلك وضع عدد من آليات التمويل التي من شأنها توفير الغطاء المالي الذي يسمح باستمرارية هذه المشاريع.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية تحليلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

ولدراسة طبيعة وقوة العلاقة الكمية بين المتغيرات محل الدراسة تم الاستعانة ببعض مقايس الاحصاء الوصفي لتحديد مختلف المؤشرات الإحصائية التي تصف تطور قيم هذا المتغير خلال الفترة (1992-2017)، كما تم استخدام التحليل العاملي للمركبات الأساسية (Acp) وذلك لتحديد البنية العاملية الأساسية لنموذج الدراسة، وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين رئيسيين على النحو التالي:

- **المبحث الأول**: اختبارات تطبيق التحليل العاملي إلى مركبات أساسية (Acp)؛
- **المبحث الثاني**: استخراج العوامل الأساسية وتصنيفها.

المبحث الأول: اختبارات تطبيق التحليل العاملي إلى مركبات أساسية (Acp)

تم إنجاز هذه الدراسة باستخدام إحدى الأساليب الإحصائية المتعددة التي تستعمل لتحليل البيانات والمتمثلة في تطبيق اختبارات التحليل العاملي إلى مركبات أساسية (Acp)، حيث سيحتوي هذا الجزء من الدراسة على تقديم هيكل نموذج الدراسة والتقديم الوصفي للمتغيرات محل الدراسة بالإضافة الى اختبارات شروط تطبيق التحليل العاملي إلى مركبات أساسية (Acp) والتي تتمثل في: فرضيات التحليل العاملي إلى مركبات أساسية.

المطلب الأول: التقديم الوصفي للمتغيرات محل الدراسة

سيتم في هذا المطلب تقديم الدراسة الوصفية لمتغيرات المستخدمة من خلال تعريف لكل متغير من هذه المتغيرات باستخدام بعض الأساليب الكمية، من خلال حساب مختلف الإحصائيات الوصفية لمتغير معدل البطالة (TCH) ومتغير المؤسسات الصغير والمتوسطة (PEM)، إضافة إلى المتغيرات المساعدة والمتمثلة في سعر البترول (PP) ومعدل نمو الناتج الاجمالي (GDP)، وتم جمع البيانات لمتغيرات الدراسة من مصادر مختلفة مأخوذة من مختلف المنشورات الإحصائية بحيث تغطي فترة الدراسة (1992-2017)، والتي تم الحصول عليها من بيانات البنك الدولي "مؤشرات التنمية العالمية "(2020) والتقارير الدورية لإحصاءات التجارة الخارجية الجزائرية، يُمكن توضيح متغيرات نموذج الدراسة في الشكل رقم (4-1) كما يلي:

الشكل رقم (21): هيكل نموذج الدراسة

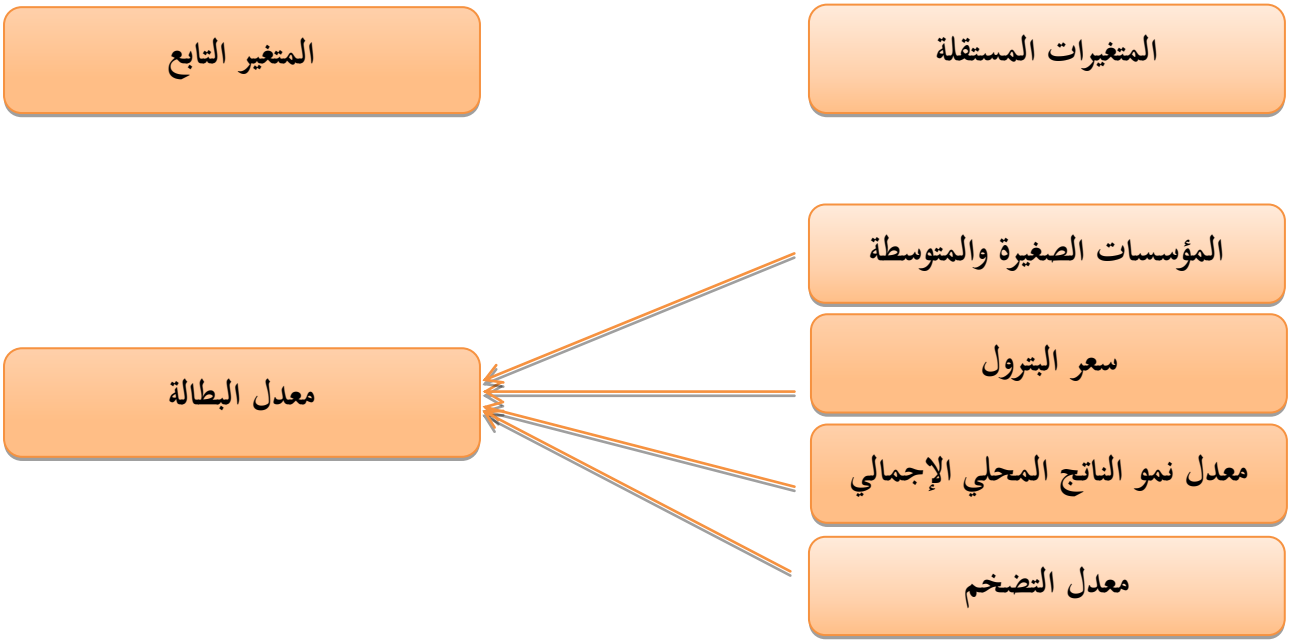

المصدر: من إعداد الباحث

ولوصف متغيرة الدراسة وإبراز أهم الاتجاهات التي تسلكها، تم الاستعانة ببعض مقايس الاحصاء الوصفي لتحديد مختلف المؤشرات الإحصائية التي تصف تطور قيم هذه المتغيرات أثناء الفترة محل الدراسة (1992-2017)، والتي يمكن وصفها في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (21): الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

INF	GDP	PP	PEM	TCH		
26	26	26	26	26	**Valide**	**N**
0	0	0	0	0	**Manquant**	
8.2884	3,0654	50,4027	406954,19	18,8162	**Moyenne**	
1.81566	0,38511	6,64956	59653,244	1,60821	**E.S moyenne**	
4.6543	3,3000	41,3150	327873,50	16,4595	**Médiane**	
0.34	-2,10	13,02	20985	9,96	**Mode**	
9.2581	1,96366	33,90622	304173,058	8,20030	**Ecart type**	
85.712	3,856	1149,632	92521249041,3	67,245	**Variance**	
0.34	-2,10	13,02	20985	9,82	**Minimum**	
31.67	7,20	112,92	1060289	31,84	**Maximum**	

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

ويمكن تحليل الخصائص الإحصائية المبينة في الجدول رقم (04-01) بالنسبة لقيم كل متغير من المتغيرات المكونة للدراسة كما يلي:

1. الدراسة الاحصائية لمتغير معدل البطالة (TCH):

ولوصف متغيرة معدل البطالة (TCH) في الجزائر وإبراز أهم خصائصه والاتجاهات التي تسلكها، تم الاستعانة ببعض مقايس الاحصاء الوصفي لتحديد مختلف المؤشرات الإحصائية التي تصف تطور قيم هذا المتغير خلال الفترة (1992-2017)، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة (TCH) من خلال الشكل البياني اسفله.

الشكل رقم (22): التمثيل البياني لتطور سلسلة معدل البطالة (TCH)

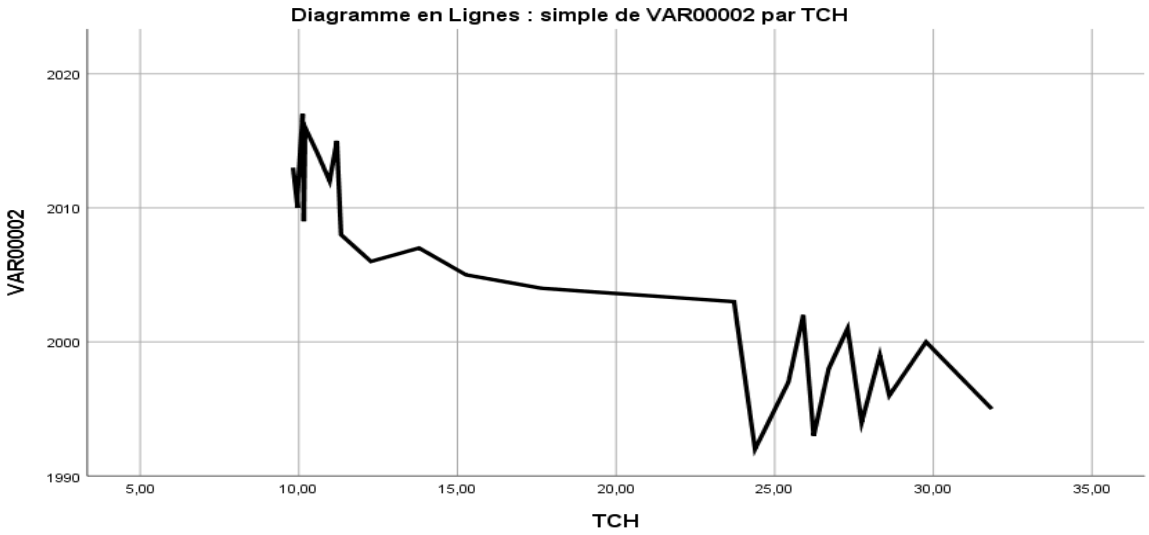

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews9.

تتمثل هذه السلسلة في نسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. أي هي معدل البطالة من إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2017 وتم ترميزه تحت اسم (TCH) ليتم الحصول على 26 مشاهدة خلال هذه الفترة، وهذه المعطيات مأخوذة من البيانات الخاصة البنك الدولي "مؤشرات التنمية العالمية "(2020).[1]

[1] بيانات البنك الدولي، **مؤشرات التنمية العالمية**، سبتمبر 2020، متوفر على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart.

الشكل رقم (23): الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل البطالة (TCH)

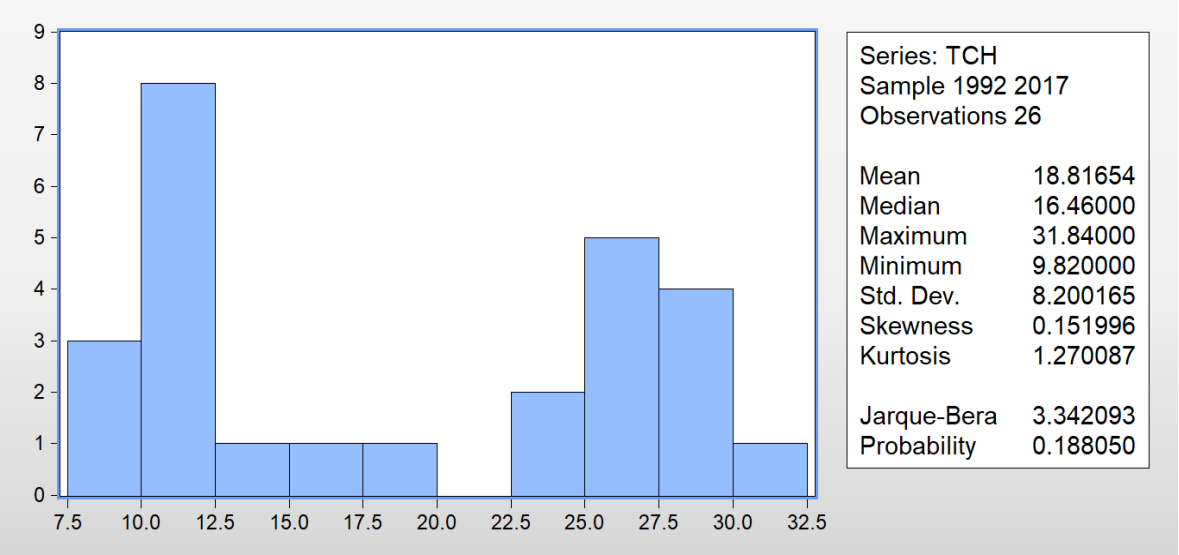

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

يتضح من الشكل المبين أعلاه أن أدنى قيمة سجلها معدل البطالة (TCH) في الجزائر خلال هذه الفترة بلغت 9.82 والتي هي تقابل سنة 2013، بينما سجلت أعلى قيمة لها في سنة 1995 بـ 31.84، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه السلسة 816.18 وبمقدار قيمة وسطية تقدر بـ16.46، كما بلغ تشتت قيمها بالنسبة لمتوسطها الحسابي والذي سجل بانحراف معياري قدره 200.8 وهذا يدل إلى عدم تجانس قيم معدل البطالة (TCH) نتيجة التشتت الكبير جداً بين قيمها. كما قدر معامل الإلتواء Skewness بـ: 0.1519 وهي قيمة تختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، في حين بلغ معامل التفرطح: 1.2700 وهي قيمة تفوق الصفر مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة كما يدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، وبدارسة الوصف الاحصائي لبيانات السلسلة وجدنا أن سلسلة معدل البطالة (TCH) تتبع توزيعا طبيعيا وهذا ما بينه اختبار Jarque-Bera إذ قدرت قيمتها بـ:3.342 بمستوى معنوية قدره 0.188 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن سلسلة معدل البطالة (TCH) تتبع التوزيعي الطبيعي.

2. الدراسة الاحصائية لمتغير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM):

ولوصف متغيرة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM) في الجزائر وإبراز أهم خصائصه والاتجاهات التي تسلكها، تم الاستعانة ببعض مقايس الاحصاء الوصفي لتحديد مختلف المؤشرات الإحصائية التي تصف تطور

قيم هذا المتغير خلال الفترة (1992-2017)، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة (PEM) من خلال الشكل البياني اسفله.

الشكل رقم (24): التمثيل البياني لتطور سلسلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)

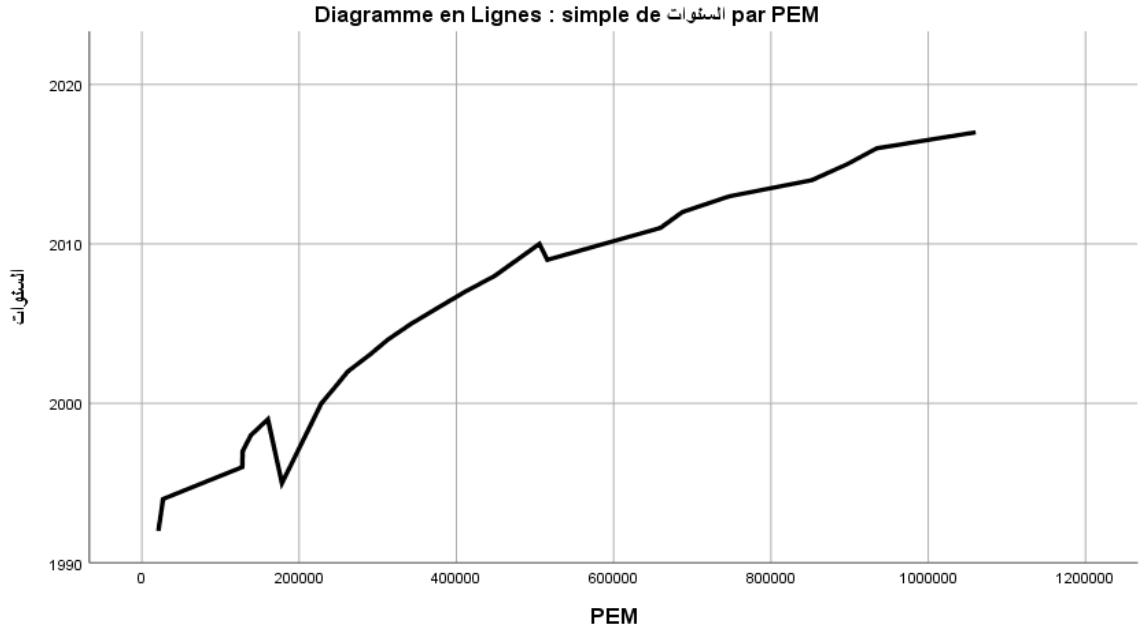

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews9.

تتمثل هذه السلسلة في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في الجزائر في كل سنة خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2017 وتم ترميزه تحت اسم (PEM) ليتم الحصول على 26 مشاهدة خلال هذه الفترة، وهذه المعطيات مأخوذة من البيانات الخاصة البنك الدولي "مؤشرات التنمية العالمية "(2020).

الشكل رقم (25): الاحصائيات الوصفية لسلسلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)

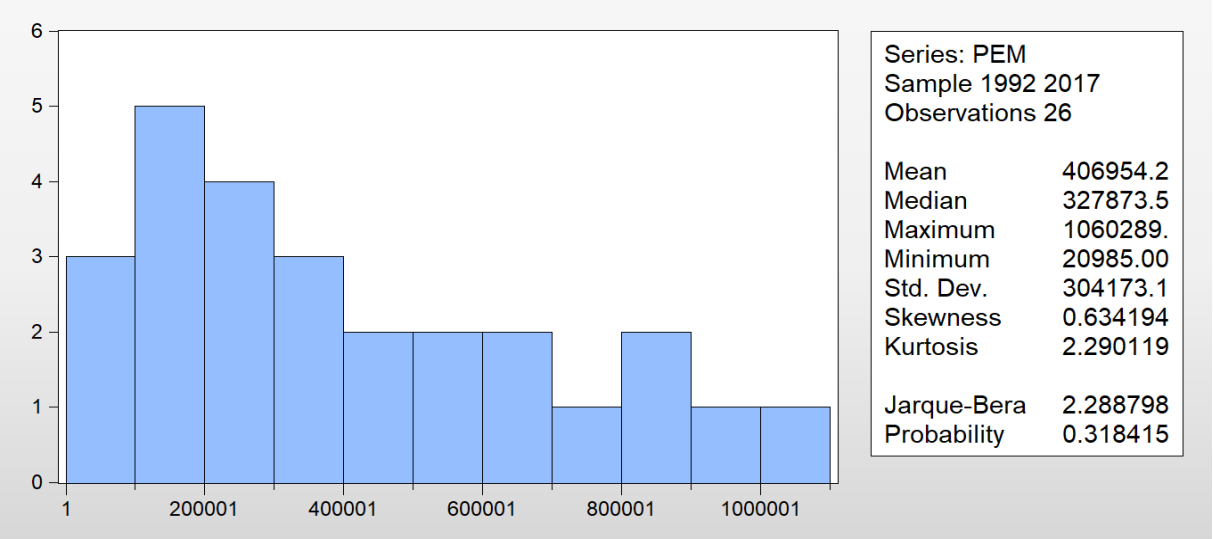

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

يوضح الشكل البياني أعلاه أنّ أدنى قيمة سجلها نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM) في الجزائر خلال هذه الفترة هي 20985 (م.ص.م) والتي توافق سنة 1992، في حين بلغت القيمة العظمى لسلسة (PEM) بـ1060289 (م.ص.م) سنة 2017، أما قيمة المتوسط الحسابي لسلسة (PEM) قدرت بـ406954.2 (م.ص.م) وبمقدار قيمة وسطية تقدر 327873.5 (م.ص.م)، كما بلغ تشتت قيم هذه السلسلة عن متوسطها والذي سجل بانحراف معياري قدره 304173.1 (م.ص.م)، وهذا يدل إلى عدم تجانس قيم سلسلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM) نتيجة التشتت الكبير جداً بين قيمها. في حين يقدر معامل الإلتواء Skewness بـ:0.6341 وهي قيمة تختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطح Kurtosis مقدرا بـ: 2.2901، وبالتالي يفوق الصفر مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة كما يدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح وبدارسة الوصف الاحصائي لبيانات السلسلة وجدنا أن سلسلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM) تتبع توزيعا طبيعيا وهذا ما بينه اختبار Jarque-Bera إذ قدرت قيمتها بـ:2.288 بمستوى معنوية قدره 0.3184 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن سلسلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM) تتبع التوزيعي الطبيعي.

3. الدراسة الاحصائية لمتغير سعر البترول (PP):

ولوصف متغيرة سعر البترول (PP) في الجزائر وإبراز أهم خصائصه والاتجاهات التي تسلكها، تم الاستعانة ببعض مقايس الاحصاء الوصفي لتحديد مختلف المؤشرات الإحصائية التي تصف تطور قيم هذا المتغير خلال الفترة (1992-2017)، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة (PP) من خلال الشكل البياني اسفله.

الشكل رقم (26): التمثيل البياني لتطور سلسلة سعر البترول (PP)

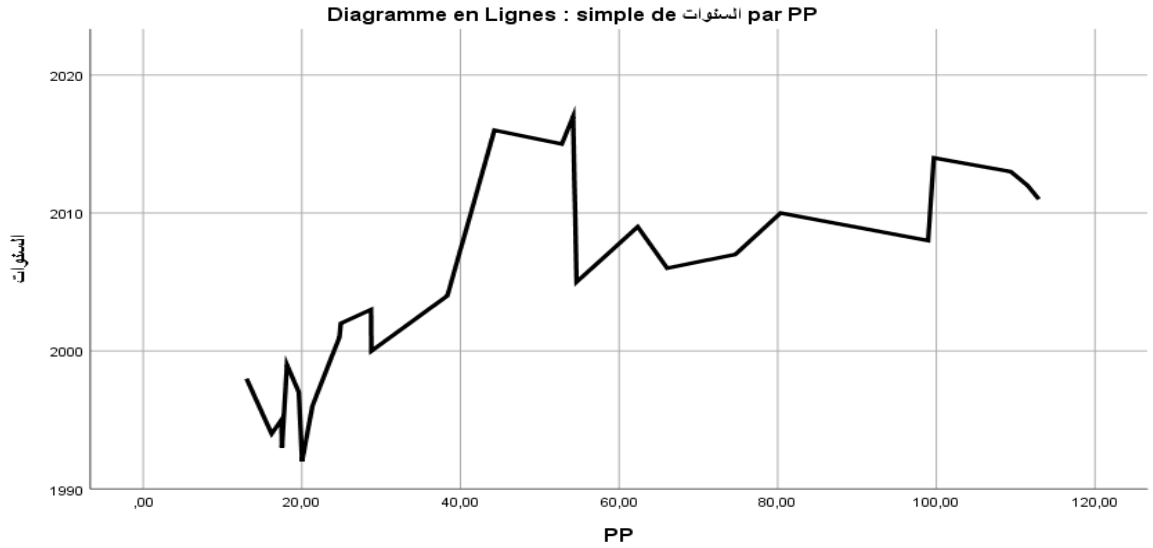

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews9.

تتمثل هذه السلسلة في أسعار النفط صحاري بلند بالدولار الأمريكي خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2017 وتم ترميزه تحت اسم (TCH) ليتم الحصول على 26 مشاهدة خلال هذه الفترة، وهذه المعطيات مأخوذة من البيانات الخاصة البنك الدولي "مؤشرات التنمية العالمية "(2020).[1]

[1] بيانات البنك الدولي، **مؤشرات التنمية العالمية**، سبتمبر 2020، متوفر على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart.

الشكل رقم (27): الاحصائيات الوصفية لسلسلة سعر البترول (PP)

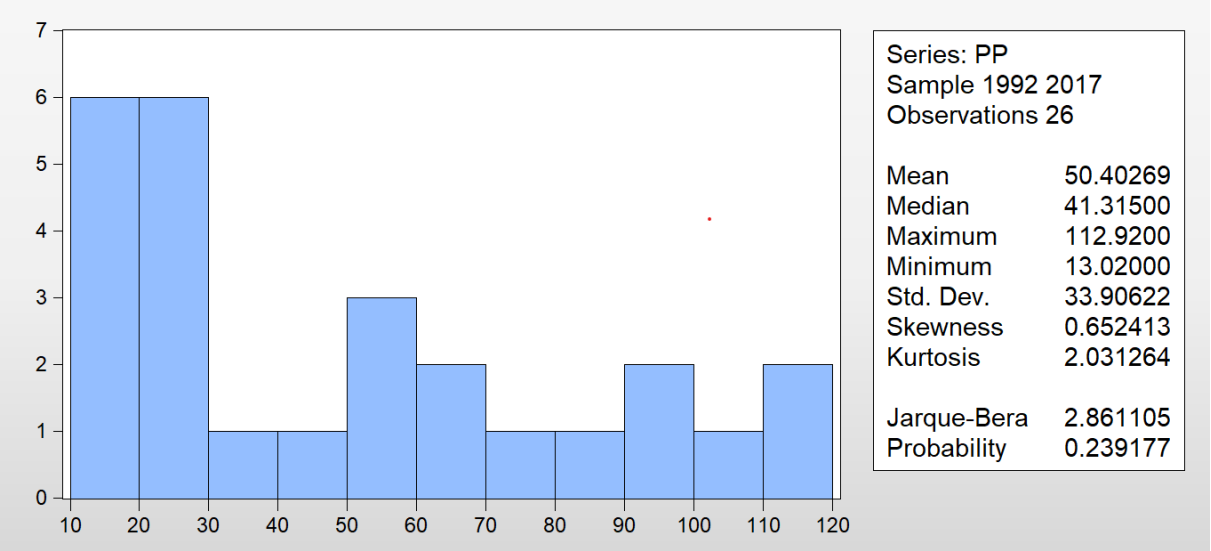

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

يتضح من الشكل المبين أعلاه أن القيمة الدنيا للسلسلة سعر البترول (PP) خلال فترة الدراسة قدرت بـ: 13.02 والتي تقابل سنة 1998 بينما بلغت أعلى قيمة أعظمية قدرها 112.92 في سنة 2011، في حين بلغ المتوسط الحسابي لسلسلة سعر البترول (PP) بـ: 50.40، مع وسيط مقدر بـ 41.31، بينها يُمثل تشتت هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 33.906 مما يوضح عدم تجانس سلسلة سعر البترول. كما قدر معامل الإلتواء Skewness بـ: 0.6524 وهي قيمة تختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، في حين بلغ معامل التفرطح: 2.0312 وهي قيمة تفوق الصفر مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة كما يدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح. وبدارسة الوصف الاحصائي لبيانات السلسلة وجدنا أن سلسلة سعر البترول (PP) تتبع توزيعا طبيعيا وهذا ما بينه اختبار Jarque-Bera إذ قدرت قيمتها بـ: 2.861 بمستوى معنوية قدره 0.239 وهي قيمة أكبر من 0.05 مما يعني أن سلسلة سعر البترول (PP) تتبع التوزيعي الطبيعي.

4. الدراسة الاحصائية لمتغير معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP):

ولوصف متغيرة معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP) في الجزائر وإبراز أهم خصائصه والاتجاهات التي تسلكها، تم الاستعانة ببعض مقايس الاحصاء الوصفي لتحديد مختلف المؤشرات الإحصائية التي تصف تطور قيم هذا المتغير خلال الفترة (1992-2017)، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة (GDP) من خلال الشكل البياني رقم اسفله.

الشكل رقم (28): التمثيل البياني لتطور سلسلة معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP)

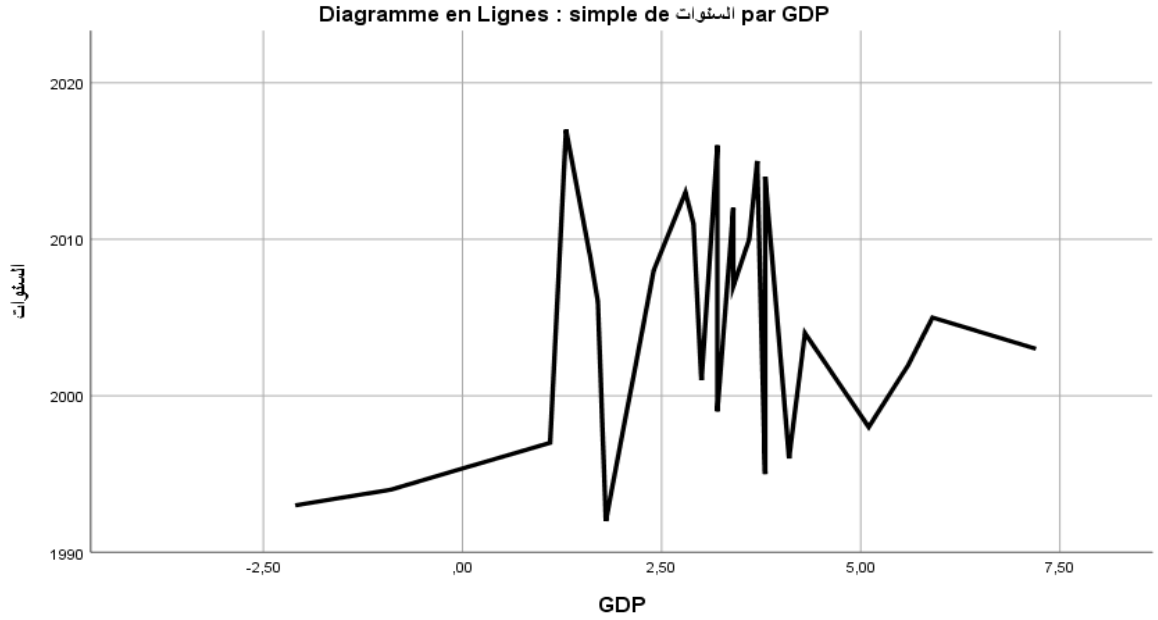

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews9.

تعبر هذه السلسلة عن مؤشر يقيس الثروة التي يحققها البلد خلال سنة فهي نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2017 وتم ترميزه تحت اسم (GDP) ليتم الحصول على 26 مشاهدة خلال هذه الفترة، وهذه المعطيات مأخوذة من البيانات الخاصة البنك الدولي "مؤشرات التنمية العالمية (2020)"[1].

[1] بيانات البنك الدولي، **مؤشرات التنمية العالمية**، سبتمبر 2020، متوفر على الرابط: http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart.

الشكل رقم (29): الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP)

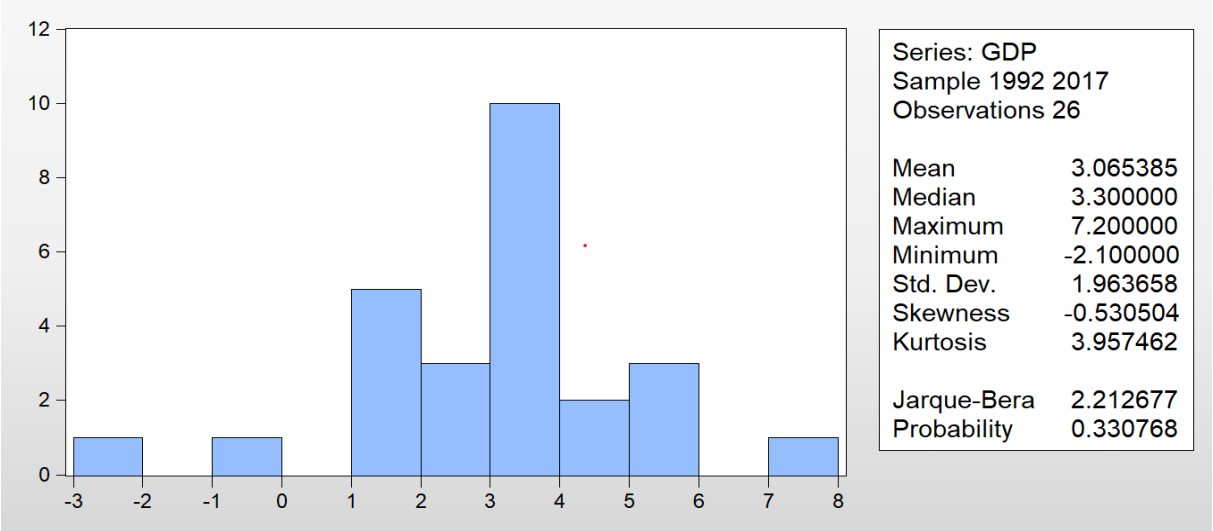

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

يوضح الشكل البياني أعلاه أنّ أدنى قيمة سجلها نمو معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP) في الجزائر خلال هذه الفترة هو 2.10- والتي توافق سنة 1993، في حين بلغت القيمة العظمى لسلسة (PEM) بـ7.20 سنة 2003، أما قيمة المتوسط الحسابي لسلسة (GDP) قدرت بـ3.065 وبمقدار قيمة وسطية تقدر 3.30، كما بلغ تشتت قيم هذه السلسلة عن متوسطها والذي سجل بانحراف معياري قدره 1.9636، وهذا يدل إلى عدم تجانس قيم سلسلة معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP) نتيجة التشتت الكبير جداً بين قيمها. في حين يقدر معامل الإلتواء Skewness بـ:0.530504- وهي قيمة تختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطح Kurtosis مقدرا بـ: 3.957462، وبالتالي يفوق الصفر مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة كما يدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، وبدارسة الوصف الاحصائي لبيانات السلسلة وجدنا أن سلسلة معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP) تتبع توزيعا طبيعيا وهذا ما بينه اختبار Jarque-Bera إذ قدرت قيمتها بـ:2.21267 بمستوى معنوية قدره 0.3307 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن سلسلة معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP) تتبع التوزيعي الطبيعي.

5. الدراسة الاحصائية لمتغير معدل التضخم (INF):

ولوصف متغيرة معدل التضخم (INF) في الجزائر وإبراز أهم خصائصه والاتجاهات التي تسلكها، تم الاستعانة ببعض مقايس الاحصاء الوصفي لتحديد مختلف المؤشرات الإحصائية التي تصف تطور قيم هذا المتغير خلال الفترة (1992-2017)، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة (INF) من خلال الشكل البياني رقم اسفله.

الشكل رقم (30): التمثيل البياني لتطور سلسلة معدل التضخم (INF)

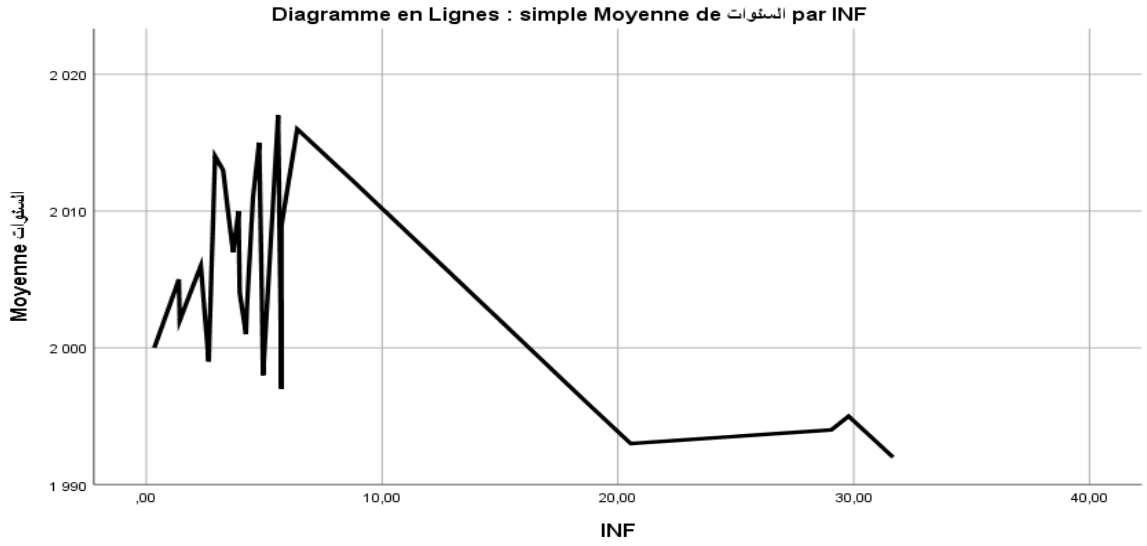

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews9.

تتمثل هذه السلسلة في النسبة من الأسعار التي يدفعها المستهلكون (%سنويا) في مقابل السلع والخدمات خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2017 وتم ترميزه تحت اسم (INF) ليتم الحصول على 26 مشاهدة خلال هذه الفترة، وهذه المعطيات مأخوذة من البيانات الخاصة البنك الدولي "مؤشرات التنمية العالمية (2020)".

الشكل رقم (31): الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل التضخم (INF)

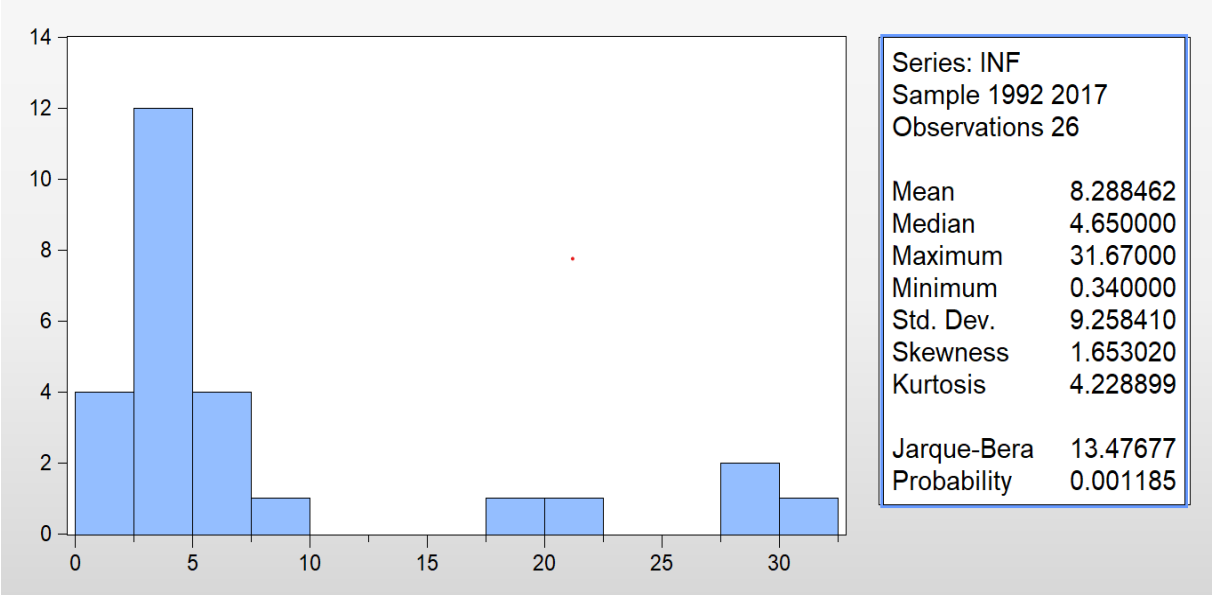

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

يوضح الشكل البياني أعلاه أنّ أدنى قيمة سجلها نمو معدل التضخم (INF) في الجزائر خلال هذه الفترة هي 0.34 والتي توافق سنة 2000، في حين بلغت القيمة العظمى لسلسة (INF) بـ31.67 سنة 1992، أما قيمة المتوسط الحسابي لسلسة (INF) قدرت بـ8.288 وبمقدار قيمة وسطية تقدر 4.65، كما بلغ تشتت قيم هذه السلسلة عن متوسطها والذي سجل بانحراف معياري قدره 9.258 وهذا يدل إلى عدم تجانس قيم سلسلة معدل التضخم (INF) نتيجة التشتت الكبير جداً بين قيمها. في حين يقدر معامل الإلتواء Skewness بـ:1.6530 وهي قيمة تختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطح Kurtosis مقدرا بـ: 4.2288، وبالتالي يفوق الصفر مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة كما يدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح وبدارسة الوصف الاحصائي لبيانات السلسلة وجدنا أن سلسلة معدل التضخم (INF) لا تتبع توزيعا طبيعيا وهذا ما بينه اختبار Jarque-Bera إذ قدرت قيمتها بـ:13.476 بمستوى معنوية قدره 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن سلسلة معدل التضخم (INF) لا تتبع التوزيعي الطبيعي.

المطلب الثاني: اختبار تحقق فرضيات التحليل العاملي إلى مركبات أساسية (Acp)

يستهدف التحليل العاملي تفسير معاملات الارتباطات الموجبة التي لها دلالة إحصائية بين مختلف المتغيرات، وبمعنى أخر فإن التحليل العاملي عملية رياضية تستهدف تبسيط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولا الى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات وتفسيرها، ويعد التحليل العاملي منهجاً إحصائياً لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط التلخصي في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أساس نوعية للتصنيف، ويتولى الباحث فحص هذه الأسس التصنيفية واستشفاف ما بينها من خصائص مشتركة وفقاً للاطار النظري والمنطق العلمي الذي بدأ منه[1].

حيث يبدأ التحليل العاملي بحساب معاملات الارتباطات (R-matrix) بين عدد من المتغيرات، وذلك لمعرفة مدى ارتباط المتغيّرات بعضها البعض بالمجال الواحد؛ أي الحمولة مع بقية المتغيرات، وللتّأكد من تحقق فرضيات التحليل العاملي إلى مركبات أساسية يجب التحقق من اختلاف القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط عن الصفر، كما يتطلب هذا الاختبار تحقق فرضية كفاية المشاهدات لموضوع الدراسة، وكذلك كفايتها بالنسبة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

1. **حساب مصفوفة الارتباط ومحددها:** يمكن تعريف الارتباط على أنه الأسلوب الي يفسر درجة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين y،x ، دون النظر الى اتجاه السببية بينهما، فقد يرتبط المتغيرين بعلاقة خطية أو غير خطية وقد لا تكون بينهما أي علاقة على الاطلاق[2]، إذ تتراوح قيمة معامل الارتباط بين (1−) و(1+) ، فإذا كانت قيمه موجبة، فهذا يعني أن الارتباط موجب (طردي)، واذا كان قيمته تساوي (1+) فيطلق عليه ارتباط طردي تام، أما اذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة فهذا يعني أن الارتباط سالب (عكسي)، واذا كانت قيمته تساوي (1−) فيطلق عليه ارتباط تام عكسي، واذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي (0)

[1] نبيل جمعة صالح النجار، **الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية** Spss، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، لبنان، 2015، ص317.

[2] محمد حسين محمد رشيد، منى عطاالله الشويلات، **مبادئ الإحصاء والاحتمالات ومعالجتها باستخدام برنامج** Spss، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 195.

فهذا يعني عدم وجود ارتباط.[1] أما مصفوفة الارتباط (R-matrix) تعرف بأنها مصفوفة مربعة (عدد صفوفها يساوي عدد أعمدتها) وجميع عناصر قطرها الرئيسي(من أعلى إلى الأسفل) مساوي الواحد، وهذه المصفوفة متماثلة بمعنى أن الجزء أعلى القطر الرئيسي يشابه تماماً الجزء أسفله.

ولتحديد العلاقة بين متغيرة معدل البطالة (TCH) والمتغيرات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)، سعر البترول (PP)، معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP)، معدل التضخم (INF)، سيتم حساب مصفوفة الارتباط وكذلك اتجاها وقوتها بالإضافة الى حساب محددها للكشف عن وجود الارتباط الخطي بين المتغيرات، والجدول أسفله يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (22): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

المتغيرات	TCH	PEM	PP	GDP	INF
TCH	**1**	-0.835	-0,849	0.006	0.455
PEM	-0.835	**1**	0.683	0.109	-0.45
PP	-0,849	0.683	**1**	0.046	-0,40
GDP	0.006	0.109	0.046	**1**	-0,45
INF	0.455	-0.456	-0,406	-0,45	**1**
TCH		0.000	0.000	0.000	0.010
PEM	0.000		0.000	0.297	0.010
PP	0.000	0.000		0.412	0.020
GDP	0.489	0.297	0.412		0.010
INF	0.010	0.010	0.020	0.010	
Déterminant = 0,046					

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

[1] إيهاب عبد الإسلام محمود، **تحليل البرنامج الاحصائي** Spss، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 271.

ومن خلال الجدول أعلاه تظهر لنا مصفوفة الارتباط البيني ومعاملاتها (R-matrix) بين متغيرة معدل البطالة (TCH) والمتغيرات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)، سعر البترول (PP)، معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP)، معدل التضخم (INF)، حيث يتشكل من السطر الأول إلى السطر الرابع مختلف الارتباطات بين مجموع المتغيرات المحددة للنموذج كما أن هذه المصفوفة متناظرة وترها يساوي الواحد، مع التأكيد أن مجال القيم المحسوبة تتراوح بين المجال (1،1-)، وهنا سوف نكتفي بتحليل السطر الأول الخاص بمتغيرة معدل البطالة (TCH) وعلاقته الارتباطية مع بقية المتغيرات والتي كانت قوية وذات دلالة معنوية بأغلب المتغيرات حيث انحصر معامل الارتباط بين مجال (84.9%-،44.5%)، بالنسبة لكل "من سعر البترول (PP) وكذلك عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM) معدل التضخم (INF) على التوالي"، وهو ارتباط قوي وسالب بالنسبة لـ: (PP)، (PEM)، وموجب بالنسبة لـ: (INF) وذو دلالة إحصائية، مما يفسر وجود علاقة كبيرة بين متغيرة معدل البطالة (TCH) وهذه المتغيرات، باستثناء معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP) التي كانت علاقتها بمتغير معدل البطالة غير دالة احصائيا؛ أي لا وجود للعلاقة بين متغيرة معدل البطالة (TCH) وهذا المتغير.

كما أوضحت النتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة. أنّ قيمة محدد المصفوفة تساوي 0.046 وهي قيمة تختلف عن الصفر، وبالتالي جميع المعلمات معنوية، الأمر الذي ينفي وجود حالات ارتباط خطي متعدد بين بين متغيرة معدل البطالة (TCH) والمتغيرات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)، سعر البترول (PP)، معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP)، معدل التضخم (INF)، وهذا يعني خلو النموذج من مشكل التعدد الخطي وصحته، وبالتالي عدم تضارب في النتائج وسلامة تحاليل الدراسة.

2. اختبار كفاية العينة – المشاهدات– والتباينات المشتركة بين متغيرات الدراسة:

كما سبق وأن أشرنا الى أن التحليل العاملي يعتمد على هيكل الارتباطات بين المتغيرات فإن نتائج التحليل العاملي ومدى الاعتمادية على العوامل التي يستخلصها التحليل في تلخص البيانات سوف تتوقف –أيضا– على

حجمة العينة[1]، حيث أن التحليل العاملي من الطرق الإحصائية التي تتطلب عينة كبيرة، غير أن هذا المبدأ-رغم حيازته على موافقة المتخصصين- يبقى مع ذلك غامضا ويحتاج الى تفاصل عملية لتوضيح، ولقد انتهت دراسة حديثة أوردها "فليد" في مؤلفه التي مفادها بأنه كلما انخفضت قيم الشيوع (communalities) تزداد أهمية اتساع حجم العينة، وفيم الشيوع تعتبر امدادا لأحجام قيم التشبعات، فقيمة شيوع* متغير ميعن تتمثل في مجموع مربعات تشبعات هذا المتغير على العوامل المستخرجة، فإذا كانت قيم الشيوع مرتفعة دل ذلك على تمكن العوامل المشتركة المستخرجة من تمثيل معظم تباين المتغير، وتمثيلها لتباين المتغيرات بجعلها أكثر استقرار وثباتا. والتالي، إذا كانت قيم الشيوع غير مرتفعة، فيلجأ الى التعويض عن ذلك بتوسيع حجم العينة[2].

وتوفر حزمة spss طريقة مناسبة للتأكد من كفاية حجم العينة تتمثل في اختبار كايزر-ماير-أولكن (KMO) لكفاية العينة، والجدول رقم (05-03) أسفله يوضح اختبارين تشير نتائج كل منهما إلى مدى ملاءمة البيانات "المشاهدات" الخاصة بالدراسة لكشف البنية الأساسية للنموذج من خلال إمكانية تطبيق التحليل العاملي من حيث كفاية المشاهدات، وكذلك التباينات المشتركة للكشف عن البينة واختزال أهم المتغيرات ذات العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتعد الاختبارات السابقة من بين أهم الفرضيات الأساسية لتطبيق اختبار التحليل العاملي.

---

[1] أسامة ربيع أمين، **التحليل الإحصائي للمتغيرات باستخدام برنامج spss**، قسم الإحصاء والرياضة، كلية التجار، جماعة المنوفية، مصر، 2008، ص187.

* تعرف درجة شيوع المتغير بإسهامات هذا المتغير في جميع العوامل ويقاس بمجموع مربعات معاملات هذا المتغير في العوامل مالختلفة.

[2] أمحمد بوزيان تيغزة، **التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمهما ومنهجيتهما بتوظيف حزمة SPSS وLISREL**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص25.

الجدول رقم (23): اختبار كفاية العينة "المشاهدات" (KMO) بين متغيرات الدراسة.

اختبار (KMO And Bartlett's Test)		
0,673	Kaiser–Meyer–Olkin Measure Of Sampling Adequacy.	
69.155	Approx. Chi–Square	Bartlett's Test Of Sphericity
10	Df	
0,000	Sig.	

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

ومن خلال الجدول رقم (04-03) أعلاه يبرز لنا اختبار فرضية كفاية "المشاهدات" من أجل إجراء التحليل العاملي لموضوع الدراسة، حيث تم استخدام اختبار كايزر-ماير-أولكن (KMO) لاختبار هذه الفرضية لقياس نسبة التباين في المتغيرات حيث تشير القيم العالية (القريبة من 1.0) عموماً أن التحليل العاملي يكون ناجعا مع هذه البيانات، أما إذا كانت قيمة مؤشر (KMO) أقل من 0.5، فإنّ نتائج تحليل العاملي لا تكون لها فائدة في الاستخدام ضمن هذه البيانات، ولقد بلغت نتائج هذا المؤشر في البيانات الخاصة بالدارسة 67.3%وهي نسبة تفوق 50% وهذا دليل كافي على أن عينة الدراسة تتمتع بمؤشر كفاية قوية لموضوع الدراسة[1].

ومن خلال الجدول أعلاه يظهر لنا أيضا نتيجة اختبار (Bartlett's) ويقوم هذا الأخير باختبار الفرضية التي مفادها أن جميع معاملات الارتباط في المصفوفة تختلف عن الصفر، أي مصفوفة الوحدة*، فإذا كانت قيمة اختبار (Bartlett's) دالة احصائيا، نرفض الفرضية الصفرية التي تدل علة خلو المصفوفة من الارتباطات الدالة

[1] غربي يسين سي لاخضر، **علاقة سعر صرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية 1970-2015**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، 2018/2019، ص228.

* مصفوفة الوحدة هي المصفوفة التي تكون فيها قيم عناصر الخلايا القطرية الرئيسية مساوية للواحد الصحيح، في حين أن قيم الخلايا غير القطرية لكافة المصفوفة تساوي صفراً.

لصالح الفرضية البديلة بأن ارتباطات المصفوفة في المجتمع تختلف عن الصفر، أي ليست مصفوفة وحدة، وبالتالي التحليل العاملي يكون مناسب للبيانات وهنا نرفض الفرض العدم القائل بأن مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحد[1]، ولقد أثبتت نتائج هذا الاختبار (Bartlett's) والتي جاءت دالة إحصائيا حيث أن قيمة الاحتمال P.Value تساوي الصفر، أي أقل من 5% وهنا نرفض الفرض العدم ونقبل البديل والذي يعني اختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة؛ ومنه فإن التحليل العاملي يكون مناسب للبيانات محل الدراسة.

3. نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة (مصفوفة معاملات الارتباط والتغاير الصورية):

وللتحقق من فرضية كفاية العينة "المشاهدات" بالنسبة لكل متغير من المتغيرات نستخدم مصفوفة معاملات الارتباط الصورية (Anti-Image Matrices) التي تظهر نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة، حيث تحتوي هذه المصفوفة على السلبيات الخاصة بمعاملات الارتباط الجزئي، في حين تحتوي مصفوفة التباين المشترك الصورية على السلبيات من التباينات الجزئية، وعليه فإنّ النموذج العاملي الجيد تكون فيه جميع القيم خارج القطر في هذه المصفوفة ذات قيم صغيرة، أما القيم الموجودة على قطر هذه المصفوفة يجب أن تكون أكبر من 0.5 (لتلك العينة مناسبة حجما) لتتحقق فرضية ملاءمة العينات بالنسبة لكل متغير[2]. ووفقا لمحاكات كيزر (يعتبر أن قيم هذا المؤشر التي تتراوح من 0.5 الى 0.7 لا بأس بها، والقيم التي تتراوح من 0.7 الى 0.8 جيدة، والقيم التي تتراوح من0.8 الى 0.9 جيدة جدا، والقيم التي تتعدى 0.9 ممتازة)، مما يدل على أن مستوى الارتباط بين كل متغير بالمتغيرات الأخرى في مصفوفة الارتباطات كافة لإجراء التحليل العاملي[3].

يوضح الجدول(24) نتائج نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة (Anti-Image Matrices)، حيث نجد تحقق فرضية كفاية العينة "المشاهدات" في الخلايا القطرية معاملات الارتباط في المستطيل السفلي(النصف السفلي) للجدول بالنسبة لكل متغير من: متغيرة معدل البطالة (TCH) والمتغيرات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)، سعر البترول (PP)، معدل التضخم (INF)، والتي هي ذات معامل ارتباط صوري يفوق 0.5 ومحصور بين (0.748-0.617)، كما أثبتت النتائج الخاصة بنسب التباين المشترك

[1] أمحمد بوزيان تيغزة، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[2] غربي يسين سي لاخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص228.

[3] أمحمد بوزيان تيغزة، **مرجع سبق ذكره**، ص90.

بين متغيرات الدراسة عدم تحقق كفاية المشاهدات بالنسبة لمتغير معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP) حيث بلغ معامل ارتباطه الصوري 0.381 وهي قيمة أقل من 0.5.

الجدول رقم (24): نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة (مصفوفة معاملات الارتباط الصورية).

المتغيرات		TCH	PEM	PP	GDP	INF
Anti-image Covariance	TCH	0.144	0.132	0.136	-0.088	-0.056
	PEM	0.132	0.285	0.032	-0.073	0.023
	PP	0.136	0.032	0.273	-0.046	-0.001
	GDP	-0.088	-0.073	-0.046	0.716	0.318
	INF	-0.056	0.023	-0.001	0.318	0.585
Anti-image Correlation	TCH	**0,617[a]**	0.652	0.686	-0.273	-0.194
	PEM	0.652	**0,748[a]**	0.114	-0.161	0.057
	PP	0.686	0.114	**0,733[a]**	0.057	-0.001
	GDP	-0.273	-0.161	-0.103	**0,381[a]**	0.491
	INF	-0.194	0.057	-0.001	0.491	**0,735[a]**

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

المطلب الثالث: جودة تمثيل المتغيرات الخاصة بالدراسة

إن تحليل المركبات الأساسية (Acp) هو إجراء يساعد على التخلص من مشكلة العلاقات المتداخلة التي تواجه المتغيرات المستقلة، بمعنى تكون المتغيرات التي تضمها كل مركبة مترابطة فيما بينها، بينما تكون العلاقة بين المركبات غير مترابطة، ويقوم بتخفيض مجموعة المتغيرات من مجموعة من المتحولات المترابطة داخلياً في بينها الى مجموعة أصغر من المركبات كما يقوم بتفسير المقدار الأعظمي من التباينات التشاركية في مصفوفة الارتباط باستخدام العدد الأدنى من المفاهيم الاستكشافية، وتعد طريقة المركبات الأساسية إحدى الطرائق الجيدة التي تعمل على التحويل الرياضي لعدد كبير من المتغيرات الى عدد قليل من المتغيرات المستقلة، وتقوم هذه الطريقة بشكل أساسي بشرح وتفسير أكبر قدر ممكن من التباينات الكلية في البيانات أي يتم تحديد المركبات الأولية بحيث تفسر المركبات المستخرجة أكبرن سبة من التباين، فالمركبة الأساسية الأولى تفسر أكبر كمية من التباين الكلي في البينات، بينما تفسر المركبة الأساسية الثانية الكمية القصوى من التباين الكلي الباقي والذي لا يفسر من قبل المركبة الأساسية الأولى[1]. وعليه فإنّ (Acp) هو عملية وصف وتلخيص المتغيرات المتعددة الأصلية إلى عدد أقل ومحدود من المركبات وذلك اعتماداً على العلاقة التي تربط المتغيرات فيما بينها، وبعبارة أخرى فأن الهدف من استخدام طريقة التحليل العاملي الى مركبات الأساسية هو إيجاد حد أدنى من المتغيرات يمثل كافة المتغيرات الأولية المقترحة، من خلال جودة تمثيل المتغيرات انطلاقا من معاملات الارتباط المتعدد وكذا مقدار التباينات المشتركة بين المتغيرات. ومن خلال نتائج الجدول رقم (04-05) نجد نتائج جودة تمثيل الخاصة بهذه المتغيرات المكونة للدراسة وهو يعد من بين أهم شروط لتطبيق تحليل المركبات الأساسية (Acp) والتي يجب أن يكون تمثيلها جيداً.

[1] عبد الهادي الرفاعي، عبد الله حمادة، **تحليل المؤشرات التعليمية الزواجية في المحافظات السورية باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية**، مقال مقدم لـ: مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسة العلمية، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الثاني، جامعة تشرين، سوريا، 2011، ص ص85.

الجدول رقم (25): تمثيل المتغيرات الخاصة بالدراسة.

المتغيرات	Initial	Extraction
TCH	1,000	0.937
PEM	1,000	0.806
PP	1,000	0.817
GDP	1,000	0.863
INF	1,000	0.740

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

ومن خلال نتائج الجدول رقم (25) أعلاه الذي يوضح تمثيل المتغيرات انطلاقا من معاملات الارتباط وكذا مقدار التباينات المشتركة بين المتغيرات، حيث تدل قيم العمود الثاني (Extraction) حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة[1]؛ أي أنه يعبر عن نسبة التباين في المتغير التي تشرحها العوامل المشتركة المشتقة من التحليل العاملي، ولقد بلغ تباين معدل البطالة (TCH) والمتغيرات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)، سعر البترول (PP)، معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP)، معدل التضخم (INF) على التوالي، (93.7%،80.6%،81.7%،86.3%،74.0%) بحيث يعتبر هذه النسب تباين مشترك مع العوامل المستخرجة، حيث ظهر مستوى التمثيل لأغلب قيم هذه المتغيرات أكبر من 70%. وبالتالي فإن هذه المتغيرات تتمتع بمعامل تمثيل عالي جدا.

[1] شيخاوي عبد العزيز، **دراسة أداء قطاع الجلود والأحذية في الجزائر خلال الفترة 1974-2007**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص: اقتصاد تطبيقي (نمذجة اقتصادية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص ص59-60.

المبحث الثاني: استخراج العوامل الأساسية وتصنيفها

تتلخص عملية استخراج العوامل الأساسية الناتجة وتصنيفها على مرحلتين: المرحلة الأولى: تتمثل في استخراج العوامل الأساسية أي استخراج أفضل تشكيلة خطية التي تفسر أقصى قدر ممكن من التباين بالنسبة لكل عامل لتحقق ما يسمى بالبنية البسيطة، أما المرحلة الثانية تتمثل في تصنيف العوامل الناتجة أي تلخيص متغيرات الدراسة ومشاهدات في عدد محدود من المجموعات الجزئية وتسميتها. ويمكن استخراج العوامل الأساسية وتصنيفها في دراستنا، كما يلي:

المطلب الأول: استخراج العوامل الأساسية

ولاستخراج العوامل الأساسية من أجل الكشف عن البنية العاملية الكامنة يجب أولا تحديد القيم الذاتية التي تشير الى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، أي الى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، ثم تمثيل القيم الذاتية من خلال الرسم البياني المقابلة للعوامل المختلفة التي تم استخلاصها من هذه الدراسة، وذلك لتحديد القيم الذاتية التي سيتم أخذها من التي يمكن استبعدها، وأخيراً تأتي مرحلة أخرى تقوم بتدوير وتأويل العوامل (المحاورF_1 وF_2) من أجل استخراج أمثل تشكيل خطي للمتغيرات والذي يفسر أكبر قدر ممكن من التباينات من أي تركيبة ممكنة أخرى، ويمكن توضيح وتفسير عملية استخراج العوامل الأساسية الممكنة كما يلي:

1. **استخراج القيم الخاصة (الذاتية) لمصفوفة معاملات الارتباط والمحاور**: ينطلق التحليل حسب هذه الطريقة من البحث عن القيم الذاتية والنسب المرتبطة بالمحاور الأساسية لما لها من دور كبير في تصنيف متغيرات الدراسة، حيث تشير القيمة الذاتية إلى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول رقم (04-06) والذي يبين القيم الذاتية ونسب التشتت المقابلة لكل محور عاملي[1]، حيث تم تحديد محورين للعوامل أساسية(F_1 وF_2)، بناء على أحد الاتجاهات المتعلقة بقيمة الارتباط الذي ينبغي أخذها بعين الاعتبار

[1] محمد فوزي شعوبي، عبد العزيز شيخاوي، **دراسة إحصائية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2007**، مقال مقدم لـ: مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 102.

كنسبة قبول ارتباط المتغيرات بالمحور المفسر، وبالتالي فإننا سنعتمد في تحديد العوامل على ما لا يقل عن القيمة 0.65 كنسبة لقبول ارتباط المتغير بالمحور المفسّر.

أما لتحديد عدد العوامل (المحاور الأساسية) نتبع أسلوب" كايزر Kaiser Criterion " بحيث تقوم هذه الطريقة أن الحد الأدنى من التباين الذي يفسره المتغير المقاس الواحد، ولما كان مجمل التباين الذي يفترض أن يؤلف المتغير المقاس هو الواحد الصحيح (لأنه في التحليل العاملي الاستكشافي في تحول تباين المتغيرات المقاسة وكذلك المتغير الكامن أي العامل وحدات معيارية بحيث أن كل متغير مقاس يساهم في تباين العامل الكامن بتباين مقداره الواحد الصحيح)، لذلك يجب أن يفسر العامل مقدار أكبر من التباين يفوق ما يفسره المتغير الواحد أي يفوق الواحد الصحيح[1]. والجدول رقم (04–06) أسفله يوضح نتائج القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملية المتوصل إليها، كما يلي:

الجدول رقم (26): القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملية.

المركبات	القيم الخاصة قبل الاستخراج			القيم الخاصة بعد الاستخراج			القيم الخاصة بعد الدوران		
	القيمة الذاتية λ	النسبة من التباين (%)	التجمع الصاعدي للنسبة من التباين (%)	القيمة الذاتية	النسبة من التباين (%)	التجمع الصاعدي للنسبة من التباين (%)	القيمة الذاتية λ	النسبة من التباين (%)	التجمع الصاعدي للنسبة من التباين (%)
F_1	2.92	58.39	58.395	2.92	58.39	58.395	2.73	54.71	54.715
F_2	1.24	24.88	83.277	1.24	24.88	83.277	1.42	28.56	83.277
F_3	0.42	8.543	91.820						
F_4	0.31	6.282	98.102						
F_5	0.09	1.898	100.00						

[1] أمحمد بوزيان تيغزة، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

ومن خلال نتائج الجدول رقم (26) أعلاه والذي يوضح القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملية ونسب التباين، من خلال اختبار خمسة محاور والتي تفسر متغيرات الدراسة وقد تم حساب القيم الذاتية ونسب التباين وكذلك القيمة التصاعدية، حيث يتبين نتائج القسم الأول والثاني، والتي هي تأتي قبل عملية التدوير أن المحاور العاملية المأخوذة وعددها اثنان أي (F_1 وF_2) تفسر 83.277% من الظاهرة محل الدراسة وهي نسبة عالية ومقبولة جداً لأخذ بالمحورين الأول والثاني كعاملين مفسرين للعلاقة بين معدل البطالة (TCH) والمتغيرات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM) وباقي المتغيرات المختارة خلال الفترة 1992-2017 لذا تم استبعاد المحاور الأربعة الاخرى، وبالتالي إعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط، حيث توزعت هذه النسبة على المركبة الأساسية الأولى (F_1) بـ58.39% من قيمة الجمود أو التشتت الكلي والتي تقابل أعلى قيمة ذاتية وهي ($\lambda_1 = 2.920$)، أما المحور الثاني فأخذت مركبته (F_2) 24.88% من التشتت الإجمالي والتي تقابل قيمة ذاتية قدرها ($\lambda_2 = 1.244$)، في حين تمثل نتائج القسم الثالث عملية تدوير المحاور؛ أي تحويل مصفوفة الارتباطات الأولية إلى مصفوفة ارتباطات مكافئة بهدف تحسين بنية المركبات في تكوين التبيانين الإجمالي وجعلها أكثر وضوحا من حيث التوزيع بين المركبات، ولقد أخذت توزيعات نسب التشتت بعد عملية الدوران تقسيمات جديدة لتأخذ المركبة الأساسية الأولى (F_1) نسبة قدرها 54.715% من التشتت الكلي والتي تقابل أعلى قيمة ذاتية وهي ($\lambda_1 = 2.736$)، أما المحور الثاني شهدت مركبته (F_2) تحسناً قدره 28.562% من التشتت الإجمالي والتي تقابل قيمة ذاتية قدرها ($\lambda_2 = 1,428$).

2. تمثيل القيم الذاتية في منحنى الجذور الكامنة لـ ACP:

يعرف مجموع مربعات تشبعات كل المتغيرات على كل عامل على حدة من عوامل المصفوفة باسم الجذر الكامن للعامل هو تعبير يستخدم في جبر المصفوفات ويلاحظ بالنسبة لأي مصفوفة عاملية أن الجذر الكامن يتناقص تدريجيا عن العامل الأخر، فالعوامل الأولى ذات جذر كام أكبر من العوامل المتأخرة الاستخلاص، ذلك أن خطوات حساب العوامل تؤدي الى استخلاص أقصى تباين مشترك بين المتغيرات في كل مرة على التوالي وبطرح مصفوفة الناتج من المصفوفة الارتباطية يتبقى حجم أصغر من التباين المشترك بين المتغيرات يستخلص في عامل جديد ذي جذر كامن أصغر من سابقه، ويسكون قيم الشيوع للمتغيرات يساوي تماما مجموع الجذور

الكامنة لعوامل المصفوفة، ولما كان التباين الذي يساهم به متغير بقيمة المعيارية يساوي (01) فإن أي مكون جذره الكامن أقل من واحد لا يكون له أي أهمية تذكر، ومعنى ذلك أن المكونات أو العوامل التي قيمة الجذر الكامن لكل منها واحد أو أكثر هي التي تعتمد وتعبر ذات دلالة معنوية[1].

بعد تحديد القيم الخاصة (الذاتية) ونسب التشتت حول المحاور العاملية سيتم في هذا الجزء من الدراسة تمثيل القيم الذاتية في منحنى الجذور الكامنة لـ ACP، من خلال الرسم البياني" Scree Polt " لركام الجذور التخيلية "Eigenvalues " وذلك لتحديد الحد الأقصى لعدد المكونات التي يجب الاحتفاظ بها من التي يمكن استبعدها[2]، ويمكن تمثيل القيم الذاتية المستخرجة السابقة من خلال الشكل رقم (04-12).

الشكل رقم (32): تمثيل القيم الذاتية.

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

الملاحظ في شكل رقم (32) أعلاه يتضح أنّ القيم الذاتية ذات الانحدار الشديد تكون في المجال [1 – 2]، حيث أن الركام بدأ يظهر بين العامل الثاني والثالث، كما أنّ هذا الأخير يقبل جذر تخيلي أقل من واحد كما هو موضح في الشكل أعلاه، أي أنّ عدد القيم الذاتية المقابلة للعوامل المستخرجة هو اثنين، وبالتالي

[1] نبيل جمعة صالح النجار، **الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية** SPSS، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، لبنان، 2015، ص ص334-335.

[2] Rubén Daniel Ledesma1, Pedro Valero-Mora and Guillermo Macbeth, **The Scree Test and the Number of Factors: a Dynamic Graphics Approach**, Spanish Journal of Psychology (2015), 18, e11, 1–10., Universidad Complutense de Madrid and Colegio Oficial de Psicólogos de Madrid, P01.

فإنّه يتم الاحتفاظ بالعاملين الأول والثاني فقط كمركبات مفسرة، كما تستبعد العوامل من النموذج التي تميل إلى الانحدار التدريجي والتي عددها أربعة أي التي تميل إلى الاتجاه الأفقي.

3. عملية تدوير وتأويل العوامل (المحاور F_1 وF_2):

بعد استخراج المركبات يصبح من الممكن حساب درجة تشبعات المتحولات على كل مركب من المركبات، وبشكل عام نجد أن لمعظم المتحولات تشبعاً مرتفعاً على أهم مركب من المركبات الأساسية، وتشبعاً أخف على بقية المركبات، وهذا الأمر يجعل التفسير صعباً ولذلك يتم استخدام تقنية تدعى دواران أو تدوير وتأويل المركبات الأساسية، إن الهدف الرئيس من تدوير المحاور هو التوصل إلى تشكيلة مناسبة للمركبات يمكن تفسيرها، وبالتالي فإن تدوير المركبات يساعد في تفسير المركبات تفسراً منطقياً، وتعد طريقة تدوير المحاور إحدى أهم الطرائق الهندسية الهامة التي تساهم في جعل التشبعات الكبيرة أكبر والصغيرة أصغر مما عليه قبل التدويل، كما تقلل من التشبعات السالبة وتزيد من التشبعات الصفرية في الحالات التي لا يكون هناك تفسير منطقي للإشارة السالبة للتشبع.

ويتم بطريقة تدوير المحاور الحصول على التحويل الخطي المتعامد للمركبات الجديدة، وذلك بتعديل المركبات الأولية بحيث تصبح أكثر قابلية للتفسير وبحيث تتميز بنوع من التوافق مع المتغيرات، بهدف إنتاج تشبعات كبيرة أو صغيرة وتجنب توسط الحجوم، وزيادة مجموع مربعات تباين التشبعات ضمن كل عمود في مصفوفة التشبعات التي تم تدويرها، وبعبارة أخرى فإن تدوير المحاور يزيد من قيمة التشبعات لكل متحول على أحد المركبات المستخرجة إلى أعلى حد ممكن، ويقلل التشبعات على بقية المركبات الأخرى المستخرجة إلى أدنى حد ممكن ، ويعمل الدوران من خلال تتغير القيم المطلقة للمتحولات مع الاحتفاظ بقيمها التفاضلية ثابتة[1]. والجدول رقم أسفله يوضح مصفوفة العوامل قبل التدوير والتي تمثل توزيع تباين كل متغيرة على العوامل المستخرجة.

[1] عبد الهادي الرفاعي، عبد الله حمادة، **مرجع سبق ذكره**، ص87.

الجدول رقم (27): مصفوفة العوامل قبل تدوير المحاور.

المتغيرات	العوامل	
	F_1	F_2
TCH	-0.931	0.265
PEM	0.888	-0.134
PP	0.875	-0.228
GDP	0.226	0.901
INF	-0.670	-0.540

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

ومن خلال نتائج الجدول رقم (04-07) أعلاه والذي يوضح مصفوفة العوامل قبل التدوير، الملاحظ توزع التباين والتغاير على المحاور العاملية المأخوذة (F_1 وF_2)، إذ يلاحظ أن المحور (F_1) قد سجل تباينا إيجابيا تجاوز 0.5 لكل من المتغيرات: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)، سعر البترول (PP)، بينا سجل تبانيا سلبيا لكل من المتغيرات: معدل البطالة (TCH) معدل التضخم (INF)، أما فيما يخص المحور (F_2) فقد تراوح تباينه ما بين: 0.9 الى 0.54-، لكل من معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP)، معدل التضخم (INF)، حيث سجل (GDP) تباينا إيجابيا في حين سجل تباينا (INF) سلبيا، وللتخلص من إشكالية افتقار البنية العاملية للتأويل عند استخرجها نستعمل إستراتجية التدوير أو التدوير العاملي التي تستهدف إعادة توزيع التباين المفسر على العوامل مع الإبقاء على التباين الكلي ثابتا بدون تغيير، وسيتبع ذلك تغير في نمط التباينات "كيفية تشبعها على العوامل (F_1 وF_2) " لتحقق ما يسمى بالبنية البسيطة، إنّ الغرض من التدوير لا يكون لمجرد تغيير عدد العوامل المحدد بل لمحاولة الوصول إلى وضع جديد للمحاور (العوامل) المستخرجة حتى يسهل تفسيرها من خلال المتغيرات المرتبطة بكل عامل من العوامل المستخرجة. وبالتالي تحديد أهم المتغيرات التي

ترتبط مع بعضها البعض عند تشكيل العوامل[1]. والجدول أسفله يوضح مصفوفة العوامل بعد عملية التدوير (استخدام أسلوب Varimax).

الجدول رقم (28): مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور.

المتغيرات	العوامل	
	F_1	F_2
TCH	-0.966	-0.058
PEM	0.882	0.168
PP	0.901	0.074
GDP	-0.85	0.925
INF	-0.453	-0.723

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

يوضح الجدول رقم (28) أعلاه مصفوفة العوامل بعد التدوير، حيث نجد عدم افتقار البنية العاملية للتأويل والتفسير في هذه المصفوفة على المحاور العاملية المأخوذة (F_1 وF_2)، أي أنّ كل متغير له تشبعاً مرتفعاً على عامل واحد فقط دون العوامل الأخرى مع ارتفاع هذا التشبع، إذ يلاحظ أن المحور (F_1) قد سجل تباينا إيجابيا تجاوز 0.8 لكل من المتغيرات: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)، سعر البترول (PP)، بينا سجل تبانيا سلبيا لكل من المتغيرات: معدل البطالة (TCH)، كما أنجد من خلال مصفوفة العوامل بعد التدوير ارتفاع مستوى التباين في المحور الثاني (F_2) وانحصرت التبيانات لكل: من معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP) والذي سجل تشبعاً إيجابيا مرتفعاً قدره 0.925، وكذلك بالنسبة لمعدل التضخم (INF) والذي سجل تشبعاً سلبيا مرتفعاً قدره 0.723، وهذا ما يفسر ويوضح العلاقة الارتباطية بين مجموع هذه المتغيرات في تكوين كل محور وهذا بدوره يسهل عملية تفسير المحاور العاملية وتحليلها، وبالتالي تنصيفها في العلاقات الارتباطية.

[1] أمحمد بوزيان تيغزة، **مرجع سبق ذكره**، ص66، بتصرف.

المطلب الثاني: وصف العوامل المستخرجة

بعد عملية التدوير تكون العوامل قد اتصفت بخاصية البنية البسيطة أي عدم افتقار البنية العاملية للتأويل والتفسير في هذه المصفوفة على المحاور العاملية المأخوذة (F_1 وF_2) والتي تجعلها قابلة للتأويل، وعملية التأويل تتمثل في البحث عن عنوان أو تسمية للمعنى المشترك بين المتغيرات ذات التشبعات المقبولة، وهناك العديد من الطرق والأساليب في تفسير وتنصيف العوامل مثل الوصف أو السببية...الخ، وذلك من أجل تحديد تموضع المتغيرات بالنسبة لكل محور وأيضا لتحديد التمثيل البياني للمخطط العاملي للمتغيّرات وتفسيرها.

انطلاقا من مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور، يمكن تلخيص العوامل والمتغيرات المرتبطة بها والتي تحدد درجة الارتباط بهذه المحاور (F_1 وF_2)، حيث نجد أنّ مجموع المتغيّرات المكونة للدراسة تساهم في تكوين المحور الأول (F_1) بالنسب التالية: " متغيرة معدل البطالة (TCH)، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)، سعر البترول (PP)، معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP)، معدل التضخم (INF)" والتي تساهم في تكوين المحور الأولى (F_1) بالنسب التالية: (29.695%، 26.991%، 26.202%، 01.749%، 15.362%) على التوالي، كما تساهم في تكوين المحور الثاني (F_2) بالنسب التالي: (5.654%(TCH)، 01.434%(PME)، 04.196% (PP)، 65.270%(GDP)، 23.446%(INF))، وبالتالي نجد أن متغيرات الدراسة تنقسم إلى مجموعتين من المتغيّرات المتجانسة، والجدول رقم (29) أسفله يوضح الوصف الأولي للعاملين الأول والثاني.

الجدول رقم (29): الوصف الأولي للعاملين الأول والثاني.

العوامل حسب قيمها الذاتية	نسبة التباين المفسر	ترتيب المتغيرات حسب درجة الارتباط وقوته (من اليمن إلى اليسار)		
2.920	54.715	1	2	3
		TCH	PP	PEM
		معدل البطالة	سعر البترول	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1.244	28.562	01	02	
		GDP	INF	
		معدل نمو اجمالي الناتج المحلي	معدل التضخم	

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

ومن خلال الجدول يمكن وصف العامل الأول (F_1) بأنّه أهم محور لكونه يشمل معظم المتغيرات الدراسة والذي كان بنائه اعتماداً على العلاقة الارتباطية القوية التي تربط بين متغيرات الدراسة: " متغيرة معدل البطالة (TCH)، سعر البترول (PP)، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM) " فيما بينها، حيث سجلت معاملات ارتباط قوية بالمحور الأول (F_1) على الترتيب السابق، أي أن هذه المتغيّرات السابقة التي ترتبط بالعامل الأول (F_1) وبشكل عام تربطها علاقة قوية وعكسية بين معدل البطالة (TCH) وكل من: (PP)، (PEM) وذلك ما أكدته مصفوفة الارتباط من خلال معاملات الارتباط الكبيرة والسالبة على التوالي (0.835-،0.849-) والذي يتوافق مع النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة الموجبة، في حين تضعف هذه العلاقة مع معدل التضخم (INF) والذي كان ارتباطه بالعامل الثاني (F_2) بشكل واضح وذلك بعلاقة ضعيفة

وموجبة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة السالبة وذلك ما أكدته مصفوفة الارتباط، وهذا ما يحدد النموذج الأساسي وبنية دراسة وكذلك عدد العلاقات التي يمكن إيجادها، كما تغيب هذه العلاقة مع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP) والذي كان ارتباطه بالعامل الثاني (F_2) وهذا ما أكدته مصفوفة الارتباط كذلك. ويمكن تمثيل المتغيّرات السابقة وتأكيد علاقتها بالمحور (F_1 وF_2) من خلال الشكل البياني رقم (04-13).

الشكل رقم (33): ارتباط المتغيرات بالمحاور العاملية.

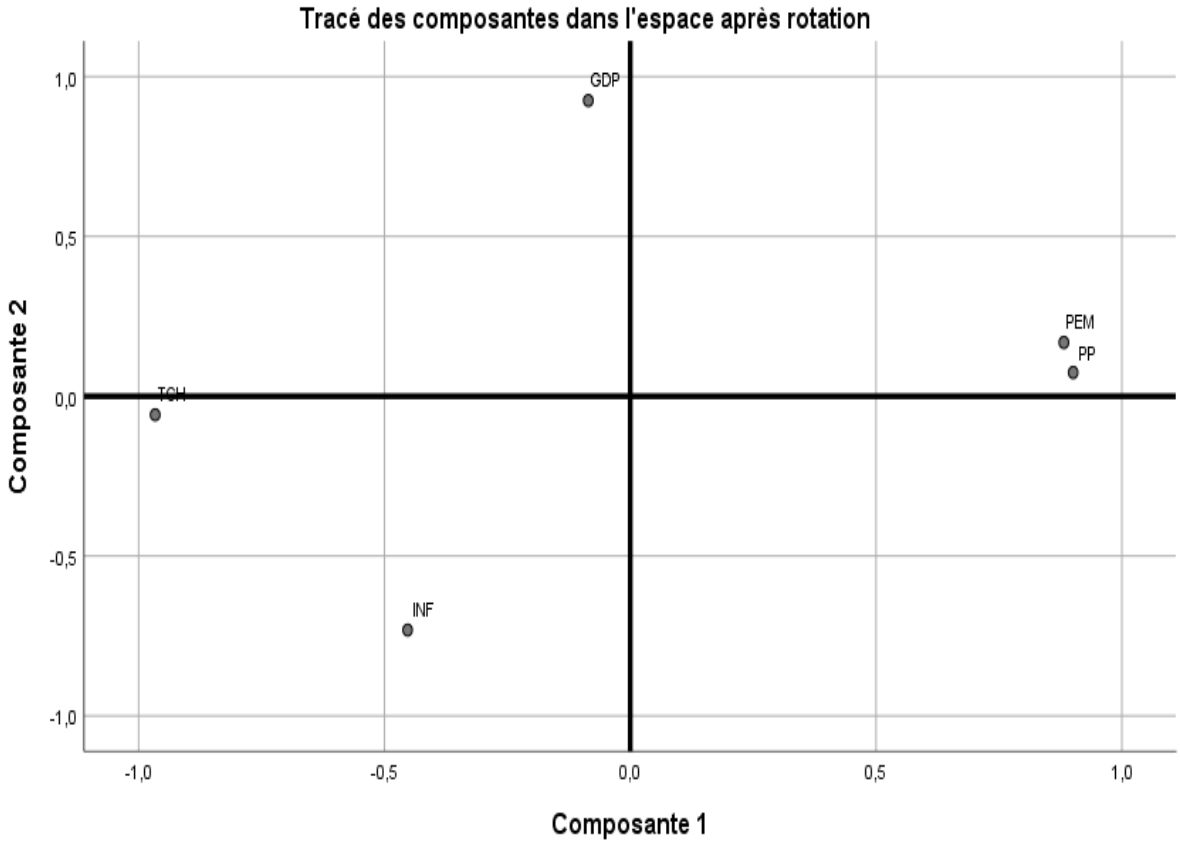

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

ومن خلال نتائج الشكل رقم (33) أعلاه الذي يوضع ارتباط المتغيرات بالمحاور العاملية (F_1 وF_2)، نستنتج أنّ جميع المتغيرات بعيدة عن مركز دائرة الارتباطات وقريبة من المحيط، وبالتالي فإنّ تمثيله جيد ومقبول في الدراسة ويضفي واقعية لنتائج الدراسة المحققة، حيث نجد أنّ المحور الأولى (F_1) يرتبط بكل من المتغير: معدل البطالة (TCH)، سعر البترول (PP)، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM) وهي تتمركز بالقرب من

دائرة الوحدة مما يدل على قوة ارتباطها، في حين ترتبط المركبة الثانية بالمتغيرات الباقية المكونة للعامل الثاني (F_2)، المتمثلة في كل من: معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP)، معدل التضخم (INF)، كما يتضح من هذا الشكل أنّ المتغيرات المتمثلة في: (PEM)، (PP) تمثيلها بعيد جداً ومقابل تماماً على المحور من تمثيل معدل البطالة (TCH) وبالتالي هذا يثبت وجود علاقة عكسية بين هذا الأخير وهذه المتغيرات عند المركبة الأولى، أما تمثيل متغير معدل التضخم (INF) كان قريبا نوعا ما من تمثيل معدل البطالة (TCH) لكن بعلاقة ضعيفة وطردية، في حين يؤكد تمثيل متغير معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP) غياب العلاقة مع متغير معدل البطالة (TCH) وهذا ما يوضحه الشكل ارتباط المتغيرات بالمحاور العاملية أعلاه.

المطلب الثالث: تلخيص متغيرات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية

بعد القيام بإسقاط المتغيرات على المحاور العاملية (F_1 وF_2) في المستوى تأتي خطوة أخرى تهدف إلى تلخيص متغيرات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية بهدف تصنيفها تسلسلياً، ويعتمد هذا التصنيف على انشاء في كل مرحلة من التجزئة على جمع العناصر مثنى مثنى، للعناصر الأكثر اقترابا، ويتم التصنيف عن طريق شجرة تسلسلية تسمى دندوقرام "Dendrogramme"، أسلفه يوضح التمثيل الهرمي الشجري "Dendrogramme" لمتغيرات الدراسة والتي تصف التشابه والتماثل بين مجموع المتغيرات التي تكوّن كل مجموعة.

الشكل رقم (34): التمثيل الهرمي الشجري.

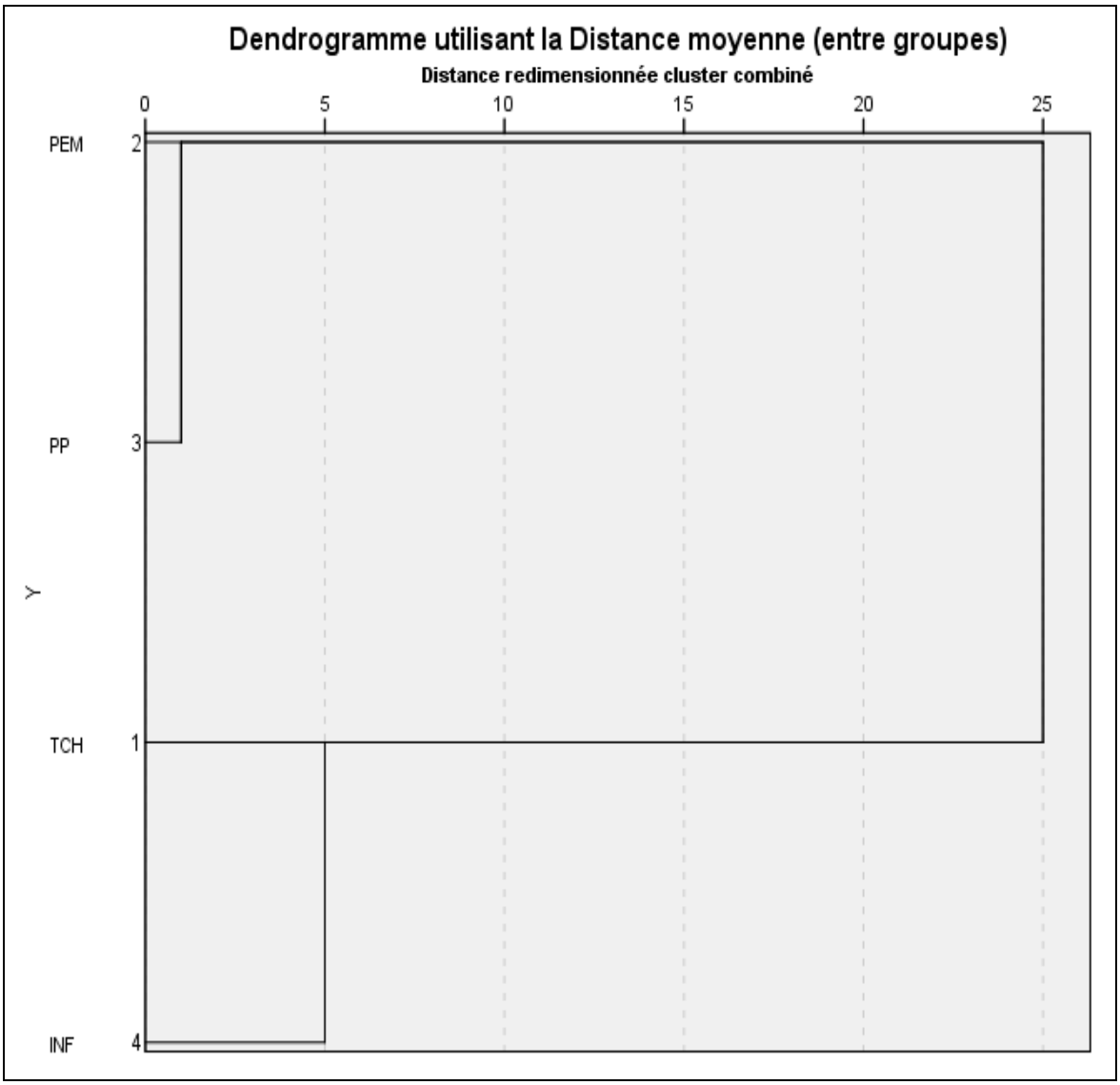

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

يتمثل الشكل أعلاه في إعطاء مجموعة من الأقسام، تم الحصول عليها عن طريق التجميع المتتالي لأجزاء أو عناصر متشابهة في كل مرحلة من التجزئة، هذه الشجرة عادة ما يتم الحصول عليها في أغلب الطرق المستعملة عن طريق طريقة تصاعدية، حيث نقوم بتجميع أولا المتغيرات الأكثر اقترابا والتي تشكل قمة، وبالتالي يتبقى n- 1 هدف ثم نقوم بتكرار العملية حتى نقوم بتجميع الكلي، ومن المشاكل التي تواجه هذه العملية لدينا تعريف مقياس التشابه بين المجموعات[1]، وحسب هذا سيتم دمج كل من متغيرة معدل البطالة (TCH)، عدد

[1] صواليلي صدر الدين، **تحليل المعطيات**، ط1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص111-112.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)، سعر البترول (PP) في مجموعة الجزئية الأولى في حالة التوزيع على ثلاث مجموعات، وهذا ما يثبت صحة العلاقة القوية بين متغيرة معدل البطالة (TCH) وهذه المتغيرات، كما سيتم دمج المجموعة الجزئية الرابعة المتمثلة في متغير معدل التضخم (INF) مع المجموعة الجزئية الأولى وهذا ما يثبت صحة العلاقة بين متغيرة معدل البطالة (TCH) ومتغير معدل التضخم (INF) وذلك ما أكدته مصفوفة الارتباط من خلال معاملات الارتباط المفسرة والجيدة وكذا توزيعها على المحاور العاملية.

وبالإضافة الى التمثيل الهرمي الشجري السابق سوف نستخدم التحليل العنقودي بالطريقة الهرمية وهو نوع من أنواع الأساليب الإحصائية التي يتم من خلالها تجميع البيانات في مجموعات عنقودية، وذلك لتحديد عدد المتغيرات المتشابهة وتلخيصها بالنظر إلى معطيات الدراسة، وبعبارة أخرى هذا يعني أن كل عنقود يتضمن العناصر أو حالات أو المتغيرات المتشابهة في الخصائص الإحصائية؛ أي تلخيصها في عدد محدود من المجموعات الجزئية، والتحليل العنقودي وهو وجه آخر للتحليل العاملي.

ومن خلال نتائج الشكل رقم (04-15) أسفله يتضح أنه تم ربط المجموعات وفقاً لدرجة ارتباطها بكل متغير، حيث نلاحظ أن كل من: متغيرة معدل البطالة (TCH)، وكذلك معدل التضخم (INF) تنتمي إلى المجموعة الأولى مهما كان التوزيع إلى مجموعات، في حين نجد أن كل من: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)، سعر البترول (PP)، تنتمي إلى المجموعة الثانية في حالة التوزيع إلى مجموعتين وإلى المجموعة الثالثة في حالة التوزيع إلى ثلاث مجموعات، كما نجد أن كل من: متغيرة معدل البطالة (TCH)، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)، سعر البترول (PP)، وكذلك معدل التضخم (INF) تنتمي إلى المجموعة الرابعة في حالة التوزيع إلى أربع مجموعات. والشكل رقم (04-15) أسلفه يوضح المجموعات العنقودية الجزئية الممكنة لمتغيرات الدراسة.

الشكل رقم (35): المجموعات العنقودية الممكنة لمتغيرات الدراسة.

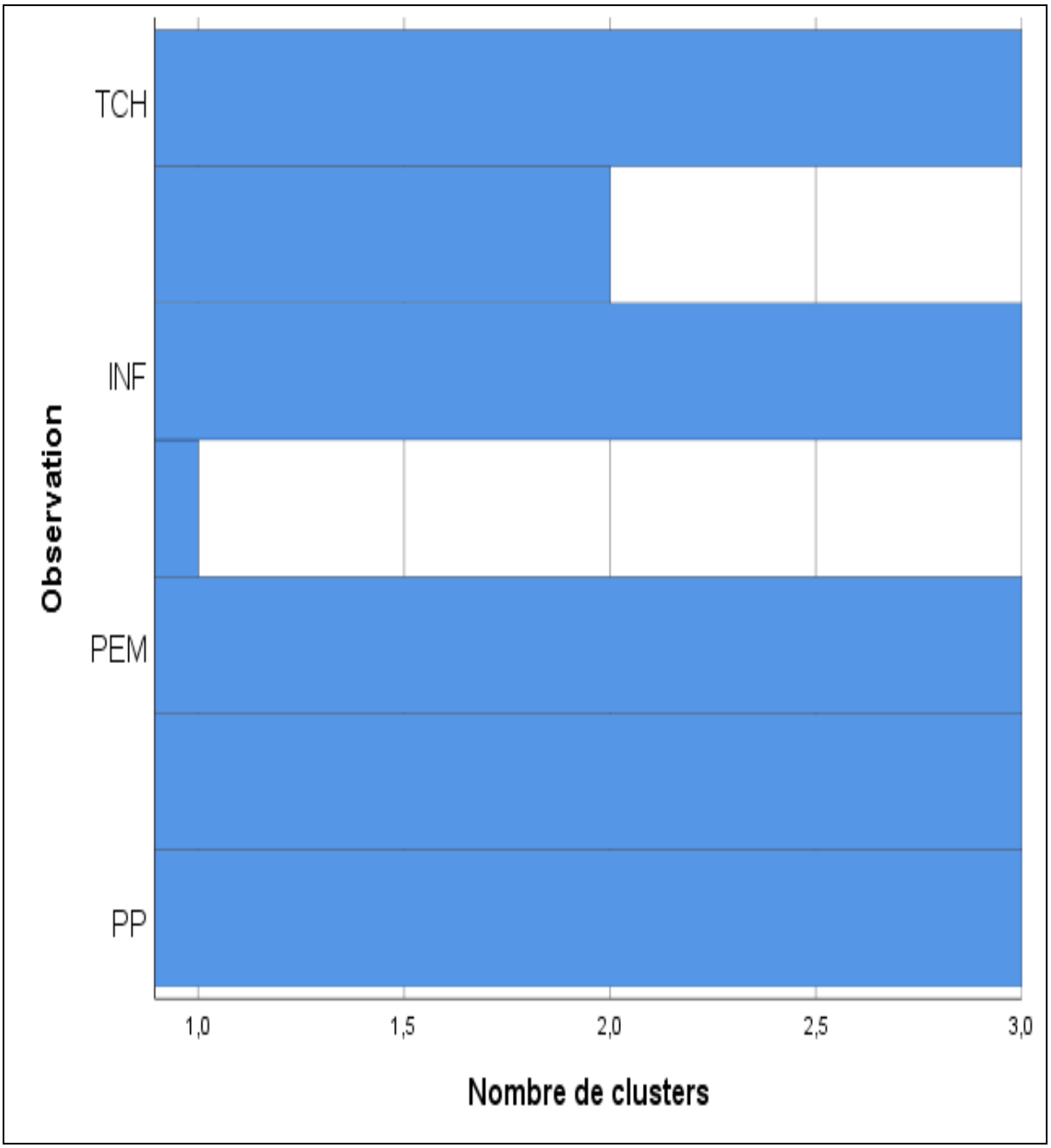

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Spss26.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية تم استعمال التحليل العاملي للمركبات الأساسية (Acp) وذلك لتحديد البنية العاملية الأساسية أي تحديد طبيعة العلاقة الكمية، بيحث تم تطبيق مجموعة من الاختبارات التي من شأنها تثبت فعالية هذا التحليل والتي تعد بمثابة شورط أساسية من أجل تحقق سلامة النتائج الخاصة بالتحليل العاملي من خلال حساب مصفوفة الارتباط ومحددها، اختبار كفاية العينة – المشاهدات– والتباينات المشتركة بين متغيرات الدراسة (KMO)، نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة (مصفوفة معاملات الارتباط والتغاير الصورية)، بالإضافة إلى تحقق جودة تمثيل المتغيّرات الخاصة بالدراسة.

وبعد التأكد من جودة تطبيق النتائج الخاصة وبالتالي عدم تضارب في النتائج وسلامة تحاليل الدراسة، تأتي خطوة أخرى تهدف الى استخراج العوامل الأساسية الناتجة وتصنيفها على مرحلتين: المرحلة الأولى: تتمثل في استخراج العوامل الأساسية أي استخراج أفضل تشكيلة خطية التي تفسر أقصى قدر ممكن من التباين بالنسبة لكل عامل لتحقق ما يسمى بالبنية البسيطة، أما المرحلة الثانية تتمثل في تصنيف العوامل الناتجة أي تلخيص متغيرات الدراسة ومشاهدات في عدد محدود من المجموعات الجزئية وتسميتها. ولقد خلصت نتائج الدراسة على وجود علاقة ارتباطية قوية وسالبة وذات دلالة معنوية بين معدل البطالة (TCH) والمتغير الأساسي والمتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM) في الجزائر والذي يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بالإضافة الى وجود ارتباط قوي وسالب بالنسبة لـ: (PP)، وموجب بالنسبة لـ: (INF) ذو دلالة إحصائية، مما يفسر وجود علاقة كبيرة بين متغيرة معدل البطالة (TCH) وهذه المتغيرات، باستثناء معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP) التي كانت علاقتها بمتغير معدل البطالة غير دالة احصائيا؛ أي لا وجود للعلاقة بين متغيرة معدل البطالة (TCH) وهذا المتغير.

الخاتمة العامة

يعتبر موضوع البطالة وإمكانية حلها في اقتصادياتنا الحديثة أمراً صعباً نتيجة لاختلاٍف العوامل للنظريات الاقتصادية المتعددة، المحددة والمفسرة لها من اقتصاد لآخر إلى جانب اختلاف تفسيرها وفقاً واختلاف أثارها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعد البطالة من المشكلات الأساسية التي تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . من خلال ما تم عرضه في الإطار النظري للمذكرة يظهر أن التسعينات من القرن الماضي مشكلة البطالة في الجزائر تطورت خلال العقود الماضية خاصة خلال مدة نتيجة للظروف الاقتصادية)المتعلقة بتراجع مداخيل البلاد الناتجة عن انهيار أسعار البترول والدخول في من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين(والسياسية)تدهور مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المفروضة الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد(، حيث انتهجت الجزائر جملة من الإصلاحات وطبقت مجموعة من السياسات من أجل التخفيف من حدتها.

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية لموضوع دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة تم التوصل إلى النتائج و الاقتراحات التالية:

أولا: نتائج الدراسة : لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في:

1- أهم النتائج النظرية:

- تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلاً واختلافاً بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة، تتم في فترة زمنية وظروف معينة، لا تطبعها الاستمرارية ولا الشمولية.
- إن عدم انطباق العديد من هذه النظريات على أوضاع الدول النامية، يقلل من إمكانية الاستفادة منها بشكل مباشر في الدراسة، وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى.
- أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة والحد من البطالة تمثلت في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب والتي حققت نتائج إيجابية.

- للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصائص مميزة تجعلها أكثر فاعلية في استحداث مناصب العمل تتمثل أساسا في ارتفاع كثافة عنصر العمل و انخفاض رؤوس الأموال و كذا بساطة المستوى الفني لعمال مرونتها و مقاومتها للهزات الإقتصادية،
- تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تزايدا مستمرا وملحوظا على مدى السنوات الماضية،
- تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مشاكل تتعلق أساسا بوجود صعوبات إدارية و بيروقراطية، و عراقيل مالية و تسويقية و كذا المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي، مما يعيق الكثير من الشباب الحيوي في الإندماج و المساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي
- تزداد نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل، والناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة من سنة إلى أخرى، إلا أن معدلات مساهمتها تبقى متوسطة. ويمكنها أن تدعم الاقتصاد الجزائري بصفة أكبر إذا تبنت الرؤى طويلة الأمد وتقبلت ثقافة التغيير والتكيف مع المستجدات العالمية على مستواها الإداري أو الإنتاجي أو التسويقي أو كافة أوجه نشاطها

2. نتائج دراسة التطبيقية:

- يتضح من خلال نتائجمصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة. أنّ قيمة محدد المصفوفة تختلف عن الصفر، وبالتالي جميع المعلمات معنوية، الأمر الذي ينفي وجود حالات ارتباط خطي متعدد بينمتغيرات الدراسة،وهذا يعني خلو النموذج من مشكل التعدد الخطي وصحته، وبالتالي عدم تضارب في النتائج وسلامة تحاليل الدراسة.
- يتضح من خلال نتائج اختبار كايزر-ماير-أولكن (KMO) لكفاية العينة أن عينة الدراسة تتمتع بمؤشر كفاية قوية لموضوع الدراسة، كما أثبت اختبار (Bartlett's)أن جميع معاملات الارتباط في المصفوفة تختلف عن الصفر، أي مصفوفة الوحدة.
- أثبت مصفوفة معاملات الارتباط الصورية (Anti-Image Matrices)تحقق فرضية كفاية العينة "المشاهدات" في الخلايا القطرية لمعاملات الارتباط بالنسبة لمتغيرات الدراسة.
- أوضحت نتائج تمثيل المتغيرات انطلاقا من معاملات الارتباط وكذا مقدار التباينات المشتركة بين المتغيرات أن متغيرات الدراسة تتمتع بمعامل تمثيل عالي جدا.

- أوضحت نتائج العوامل المستخرجة أن العامل الأول (F_1) أهم محور لكونه يشمل معظم المتغيرات الدراسة والذي كان بنائه اعتماداً على العلاقة الارتباطية القوية التي تربط بين متغيرات الدراسة: " متغيرة معدل البطالة (TCH)، سعر البترول(PP)،عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM)" فيما بينها، حيث سجلت معاملات ارتباط قوية بالمحور الأول (F_1) على الترتيب السابق.
- أوضحت نتائج العوامل المستخرجة أن العامل الثاني (F_2) أضعف محور لكونه يشمل أقلمن المتغيرات وضعف العلاقات الارتباطية بين باقي المتغيرات، وبتشكل هذا المحور الثاني (F_2)من كل من معدل التضخم (INFمعدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP).

- أوضحت نتائج تطبيق اختبار التحليل العاملي باستخدام المركبات الأساسية (Acp)وجود علاقة ارتباطية قوية وسالبة وذات دلالة معنوية بين معدل البطالة (TCH) والمتغير الأساسي المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PEM) في الجزائر وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- أوضحت نتائج تطبيق اختبار التحليل العاملي باستخدام المركبات الأساسية (Acp)وجود علاقة ارتباطية قوية وسالبة وذات دلالة معنوية بين معدل البطالة (TCH)وسعر البترول(PP) في الجزائر وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- أوضحت نتائج تطبيق اختبار التحليل العاملي باستخدام المركبات الأساسية (Acp) وجود علاقة ارتباطية متوسطة وموجبة وذات دلالة معنوية بين معدل البطالة (TCH)ومعدل التضخم (INF) في الجزائر وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- أوضحت نتائج تطبيق اختبار التحليل العاملي باستخدام المركبات الأساسية (Acp)عدم جود علاقة ارتباطية بين معدل البطالة (TCH) ومعدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDP)في الجزائر.

ثانيا: الإقتراحات

تقودنا نتائج البحث إلى تقديم بعض الإقتراحات نوجزها فيما يلي:

- العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى يتم تحليل كل قطاع، والتقليل من تشوهات في سوق العمل ويكون ذلك باستخدام أدوات التسيير وتحديثها باستمرار.

- تطوير وتنشيط آليات وإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح الشباب وتمكينه من الحصول على القروض بفوائد بسيطة وتفكيك البيروقراطية والتماطل الإداري إضافة إلى المتابعة الميدانية لأنشطة المؤسسات وتوجيهها؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة الصغرى ، و تدعيم القطاعات ذات الجدوى في مجال استحداث مناصب شغل،
- –العمل على تحقيق الهدف الاقتصادي الاجتماعي المزدوج للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال تشجيع قطاع الصناعة باعتباره المصدر الأساسي للقيمة المضافة و خلق الثروة و توفير قدر معتبر من مناصب العمل.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تقديم منتجات وطنية، تحمل خصائص محلية.
- تعزيز فكرة ريادة الأعمال و العمل الحر باستحداث برامج أكاديمية و تعليمية في إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المعاهد و الجامعات.
- الاستفادة من الخبرات و النماذج العالمية الموجودة في مجال تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال تهيئة المناخ الملائم لنمو و توسيع هذا النوع من المؤسسات من حيث الجوانب التشريعية و الاقتصادية و غيرها و ذلك بالاعتماد على عدد من الآليات التي أثبتت فعاليتها في بعض الدول

ثالثا: آفاق الدراسة

أثناء إنجاز هذه الدراسة ظهرت العديد من الأفكار والمواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودارسات لاحقة من قبل المهتمين بها، وهذا لتكون استمرارا و إضافة علمية في هذه المجال وفيما يلي مجموعة مقترحة من العناوين التي يمكن أن تشكل انطلاقة لدراسة جديدة:

أ- آليات تدريب وتطوير عمالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب- اقتراح نموذج عام لحجم ومعدل البطالة يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية؛.

ج- محاولة القيام بدراسة تحليلي قياسية للعلاقة التبادلية بين البطالة ونمو المؤسسات ؛

د- –القيام بدراسة تحليلية وقياسية بين البطالة والفقر.

هـ- دراسة أهم التجارب الدولية الناجحة التي قامت من الحد من ظاهرة البطالة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

القران الكريم

السيد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس

المراجع

باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1. أبي البقاء الكفري ، **الكليات**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992
2. أبي الحسين الرازي، **معجم مقاييس اللغة**.جزء الأول، الطبعة الثانية.دار الكتب العلمية، بييروت.2008
3. حسن علي حسن،**المجتمع الريفي والحضري**، الاسكندرية ،
4. حسن قدوس، **فقد الدخل كأثر إنهاء علاقة العمل**. الطبعة الأولى، مكتبة الجلاء الجديدة ، مصر، 1991،
5. حسين مجيد علي.وعبد الجبار عفاف، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر،الطبعة الأولى،عمان، 2004،
6. خالد واصف الوزاني، لأحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة السابعة، 2005.
7. رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، مصر.
8. رمزي زكي،**الاقتصاد السياسي للبطالة** ، سلسلة عالم المعرفة، العدد226 ،الكويت، 1997
9. رمزي زكى، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت، 1997،
10. زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الإدارية (إنكليزي، فرنسي، عربي)**، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1994 ،
11. سلوى سليمان ، **البطالة في مصر**. دار النهضة العربية ، القاهرة، 1989
12. صالح الخساونة،**سوق العمل والبطالة في الاقتصاد الوطني الأردني**، مجلة العمل، العدد37، عمان ، الأردن ، 1987،

13.ضياء النازور، **المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية "دراسة مقارنة"**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.

14.عبد الرحمن يسرى أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، كلية التجارة**، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية 2004،

15.عبد الله فلاح، **مبادئ القياس والتقويم في التربية**، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، الشارقة ، الإمارات العربية، 2009.

16. عبد المجيد عبد الفتاح المغربي، **نظم المعلومات الإدارية "الأسس والمبادئ"**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 1992.

17.عطية عبد القادر،**النظرية الاقتصادية الكلية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997

18.العناني حمدي احمد، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة ، 1995،

19.عوض طالب محمد ، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي** ،معهد الدراسات المصرفية ، عمان ،2004،

20.كليفورد م.بومباك، **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، تحرير و تدقيق رائد السمرة**، مركز الكتب الأردني، الأردن 1989.

21. ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2009.

22.محب الدين محمد سعد،**التأمين الاجتماعي ضد البطالة** . دار وائل ، الأردن ،2002

23.معين خليل ، عبد اللطيف العاني،**المشكلات الاجتماعية**، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،بغداد ، 1991

24.منصور الراوي، **سكان الوطن العربي، دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية**. جزء 1، بيت الحكمة، بغداد، 2002

25.مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، **مفهوم الناتج المحلي الإجمالي** ، مؤسسة النقد العربي السعودي، فيفري 2016.

26.ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب: **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (حالةالجزائر)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010،

27.نبيل أيرنولد (ترجمة عبد الأمير شمس الدين)، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع . بيروت، 2008

28. نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار العلمية الدولية ، ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى ، 2001.

الرسائل والأطروحات:

1. أمال بوسمينة، **أهمية التحالفات الإستراتيجية في تدويل المؤسسات ص.م في ضل العولمة "دراسة مقارنة بين الجزائر– فرنسا** – رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015.
2. جمال سعودي ،**الشباب والبطالة في المجتمع الجزائري تطورات وممارسات اجتماعية .دراسة ميدانية لوكلات تشغيل .تلمسان** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر ،2012
3. حسين يحي، **قياس فعالية برامج تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غ منشورة، جامعة تلمسان،2013.
4. سماعيل فهيم الخشن ، **تأمين البطالة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية**، رسالة تدخل ضمن نيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة،2002
5. عدية زايدي، **سياسات التشغيل في الجزائر–دراسة سويولوجية الأمن الوطني**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، تنظيم وعمل جامعة باتنة 2019/2018
6. غرداين عبد الواحد، **خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة وهران،2012- 2013.
7. كربوش محمد، **إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية؟"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غ منشورة، جامعة تلمسان، 2014 .
8. كوثر زيادة **واقع سياسة التشغيلي في معاجلة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي2010/2014** رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه تنظيم وعمل جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي 2018/2017

9. لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غ منشورة، جامعة قسنطينة، 2013.

10. يحيك، مليكة،**إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2005-1970** رسالة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر،2009

الملتقيات والمؤتمرات:

1. الأخضر عمر ، علي بالموشي، **معوقات المؤسسات ص.م في الجزائر وسبل تطويرها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات ص.م.في الجزائر، يومي 05و06 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي.

2. بن خيرة سامي، بوخلوة باديس، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر** ورقة بحثية، الملتقى الوطني، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2013، جامعة الوادي .

3. بن عزة محمد الأمين و يتيم محمد ،**واقع سوق العمل في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر**،ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني حول في البطالة أسبابها ، معالجتها و أثرها على المجتمع ، الجزائر

4. حايف سي حايف شيراز، بركان دليلة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالية للقضاء على البطالة في الجزائر دراسة حالة خاصة لولاية بسكرة**، ورقة بحثية مقدمة لفعليات الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 16/15-2011، جامعة المسيلة.

5. خليل أحمد النمروطي، احمد محمود صيدم ، **بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها** ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة ، 24-25 ، أفريل 2012.

6. سعد حافظ محمود صدقي، **الأثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة للأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على أسواق العمل**، ورقة بحثية مقدمة ل: المؤتمر العربي الأول تشغيل الشباب، الجزائر 2009

7. سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري 2011 ، المركز الجامعي غرداية.

8. سليمة وعناني ساسية، **اثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014)**، الملتقى الدولي حول تقييم أثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 12/11 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

9. شريف بوقصبة، علي بوعبد الله ، **واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، ورقة بحثية تدخل ضمن الملتقى الوطني حول: واق الأخضر بن عمر، علي باللموشي ، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، ورقة بحثية تدخل ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :05-06 /05/ 2013، جامعة الوادي.

10. ضو نصر، علي العبسي، **التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي فيفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيفي الجزائر 05-2013/5/06، جامعة الوادي.

11. طيب لحيلح، **دور المؤسسات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة في تنمية اقطار المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. يومي17 و18 أفريل 2006 ، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف-الجزائر.

12. عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، مجمع الأعمال، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 8-9 افريل 2002.

13. غانم هاجر، بودراع أمنية، **تجربة الجزائر في ميدان تشغيل الجزائر و محاربة البطالة**،ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي . استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15 – 16 نوفمبر ،جامعة المسيلة ،2011

14. قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر – بسكرة، يومي:21-22 نوفمبر2006.

15. محمد راتول ، بن داودية وهيبة، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول

العربية. يومي17 و18 أفريل 2006، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر.

16.ناجي حسن خليفة،**البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية**، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر "البطالة أسبابها.معالجتها وأثرها على المجتمع" ،جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ،2006

17.هشام مكي، **نحو تموقع تنافسي عالمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة –دراسة التجربة اليابانية**، ورقة بحثية ضمن الملتقي الدولي الأول حول: التسويق كمدخل لتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة الاقتصادية (الواقع والأفاق)، جامعة الشلف–الجزائر، 09-08 ديسمبر2015.

المقالات ومجلات:

1. إبراهيم، علي أحمد، "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية تجارة الرياض**"، العدد 370، الرياض، 1993.
2. احمد السقاف: **بطالة الشباب (الاسباب والمعالجات)**، ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل"بطالة الشباب المشاكل والحلول"المنعقدة ، كلية العلوم الإدارية جامعة عدن ،2008،ص
3. باسم عبد الهادي حسن، **مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي والحلول الممكنة**.مقال منشور في جريدة المدى العدد(402) ،2005،
4. بريبش السعيد، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية : حالة الجزائر**، العدد الثاني عشر، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.
5. بلير كاني أم خليفة، "**آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية**"، مجلة التنظيم والعمل، العدد 05 ، جامعة معسكر.
6. بن عنتر عبد الرحمان، بلوناس عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحدي المعوقات وضرورة دعم قدراتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية**، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد14، العدد 01، العراق، 2012.
7. بن قطاف احمد، **دور برامج احتضان الاعمال في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد14، 2016.

8. ثامر محمود رشيد، ايناس محمد رشيد، **إستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع الإشارة إلى تجربة العراق**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد5، العدد 10، العراق، 2013.

9. خالد عبد العزيز محمد السهلاوي، **معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية** , المجلد 41، يوليو 2001.

10. رسلان خضور، **المؤسسات الرائدة ودورها في الإصلاح الاقتصادي**، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، 2009.

11. زيتوني صابرين، **التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 04، 2015.

12. سعدان شبايكي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2007.

13. سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج II PME**"، مجلة الباحث، العدد09، 2009.

14. شوقي جباري، حمزة العوادي، **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد04 ، ديسمبر 2013.

15. عبد الرزاق مولاي لخضر، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000–2011**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012،

16. عبد الله بلوناس، دوار إبراهيم، **دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة الجزائر–فرنسا**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة بومرداس، بدون سنة.

17. علي احمد درج، **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا**، مجلة جامعة الانبار ،العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد03،المجلد 23 ، العراق، 2015.

18. عمر خلف فزع، **مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013.

19. محمد لبيب عنبه(2006)، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء في بمشروع صغير و إدارته في ظل التحديات المعاصرة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جمهورية مصر العربية.

20. مداني بن بلغيث، محمد الطيب دويس، **دور واهمية المراكز التقنية الصناعية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، 2012.

21. المكتب الإحصائي لمنطة العمل الدولية،**التعطل مفاهيمه وطرق قياسه في الاسكوا** ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، التعطل في دول الاسكوا.عمان 1994

22. منظمة العمل العربية ، **التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة** ،بدون سنة

23. منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث ، العدد 10، 2012.

القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 17-02 المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤ.ص.م، 11/01/2017.
2. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية قانون 96، 234 يوليو 1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب، العدد 41، الصادر في 2 جويلية 1996.
3. المادة 15 من قانون علاقات العمل الجريدة الرسمية العدد 17.1410، ص.564
4. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، معدل.
5. المرسوم التنفيذي رقم 04-16 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء و تحديد هيكل صندوق الضمان المشترك القروض المصغرة ، معدل.
6. المرسوم التنفيذي رقم 11-134 من 22 مارس 2011 والمعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 من 22 جانفي 2004 الذي يحدد شروط ومستوى الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القروض المصغرة؛
7. المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، المتعلق بجهاز القروض المصغرة.
8.

المراجع الأجنبية:

1. [1] Tremblay. R, 1992, "Macroéconomique modernes : théories et réalité", Edition Etudes
2. ALASERAG.H, **the developmenetal rôle of Small Projects in the Arab countries**, Égypt. ministey of industry and trade,17/04/2017,p 03.
3. ATKINSON, Tony ci coll, (1998), **Paurete et exclusion**, Insee, Paris-p15.
4. Banque Mondiale (2008), **Note sur la pauvrete au Moyen – orient et en Afrique du Nord and** (2009) perspective Monde, Universite de Sherbrookd
5. Bernard Bernher, Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, 7 ,1998P: 333.
6. Département des politiques de l'emploi (BIT), Guide pour les formulations des politiques nationales del'emploi, Première édition, Genève, 2012, p15.
7. Dominique ROUX, «**Labourgistique**: **nouvelle stratégie pour le management**», Economica, Paris, 2004, P27
8. European Commission.(2005).Th new SME defiition: user guide and model declaration section. Brussels: Offi for Offial Publications of the European Communitie
9. Fréderic TEULON, "Le Chômage et les politiques de l'Emploi", Edition du seuil, juin 1996, Paris, p p 55- 56
10. [1]FRESSINET, Jacques (1998), Lindemnisation du chomage en Europe, IRES,Paris 17
11. G .Aida, E. Sellami, **Enracinement des dirigeants** : **Cas de la Tunisie**,op-cit,p04.

12. G. Berisha, J. Shiroka Pula, **Defining Small and Medium Enterprises**: **a critical review**, Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences, IIPCCL Publishing, Tirana-Albania, Vol 1 No 1, March 2015,p20
13. George A. Akerlof, **The Merket Fer Lemons**,**Qaulity Uncertainty and theMarket Mechanism**,the Quarterly Journal Of Economics,Volume84,Issue3,1970,pp488-500.
14. GIDDENS A.Sociology.polity.cambidge.2000 p15
15. Gregory N.M 2006 "macroeconomie" de boeck.paris.3eme edition .p42.
16. Group, Independent Evaluation.(2008).Financing micro, small, and medium Enterprises: An Independent Evaluation of IFC's experience with Financial intermediaries in frontier Countries.Th World Bank. Retrieved on 01/29/2017from http://econpapers. repec.org/repec:wbk:wbpubs:6485.
17. 'Henry, Gérard Marie, Keynes et Keynésianisme, Armand Colin, Paris, 1997, P: 113.
18. J.Acs. Zoltan and Audretsch David B., (editors), (1993), Small firms and enterepreneurship : an East -West perspective England.
19. Olivier E.WILLIAMSON, **New Institutional**,**the Economics ta king stock**,**looking**,**journal of economic literature**,sep 2000,p60
20. Organisation for Economic Co-Operation and Development, OECD Principles of Coporate Governance, Paris, 2004, P17.

21. RAFAEL. C, **ANTONIA**. **S**," **Les gestionnaires de l'économie sociale** : **entre les valeurs et l'enracinement**", Presses de l'Université du Québec,2005 ,p73.

22. Ronald COASE, « **The nature of the firms** », Economica, 1937, P.4 cité par Jérôme BARTHÉLEMY , **op.cit**, 2001.

23. THE WORLD BANK, PRINCIPLES FOR, **EFFECTIVE INSOLVENCY AND CREDITOR RIGHTS SYSTEMS**, 2005, P21.

24. Tzanntoas, Z. (2005): "Active Labor Market Policies and their Relevance to Yemen", a presentation at the workshop Social Protection: An Agenda for Yemen, Sanaa, May 14-16.

25. United States International Trade Commission, "**Small and medium sized entreprises**: **overview of participation in US exports**", USITC publication, Washington, January 2010, pp 01 - 03.

26. vivantes, Québec, p286

المواقع الالكترونية:

27. Ambassade d'Algérie à Bruxelles: Revue de la coopération bilatéral entre l'Algérie et l'Union européenne; Sur le site internet : http://www.algerianembassy.be/eu/aa/aa-dzeu.html

28. CNAC Caisse Nationale d'Assurance Chômage conslti:30/12/2017 a:19.30

,https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx..

29. -evaluation-cooperation-ec-meda2-1264-summary-200906_ar_2_0,conslty:10/01/2018[1]- www.unido.org/doc/

30. GDP Growth (annual %),statistics of the wold Bank,(on line,) (2012) : ‹www.data.woldbank.org›,visite in(26/3/2018)

31. http://ladp.itcilo.org

32. http://www.andi.dz.

33. http://www.mdipi.gov.dz/?ANSEJ

http://www.mdipi.gov.dz/?CNAC conslti:30/12/2017 a 15.30.

34. http://www.mida.gov.my/home/industries/posts/.

35. http://www.sirim.my/index.php/about/about-us

36. Interantional labur organwation .world labour report ilo genva.1990 pp18-17

37. **La gouvernance et les dirigeants**,p03,2010, :Adresseinternet https://www.coozook.com/static/book-samples/5A658372A7-sample.pdf

38. MIPMEPI: Bulletin d'information statistique de la pme, n° :30,p 27.consilti :30/12/2017

39. Nicolas Berland angéle DOHOU,Mesure de la performance globale des Enterprises , Université de Poitiers.p33

40. ONUDI: "Evaluation Indépendante – Algérie - Programme intégré pour l'amélioration de lacompétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie "-Vienne 2006 p: 16. sur le site internet. www.unido.org/56653-Algeria-final-report_20060828. PDF

41. www.cba.edu.kw/11_11.doc

الـمـلاحـق

الملاحق:

الملاحق رقم 01: التحليل الوصفي

Variable	Observations	Obs. avec données manquantes	Obs. sans données manquantes	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
TCH	26	0	26	9,820	31,840	18,817	8,200
PEM	26	0	26	20985,000	1060289,000	406954,192	304173,058
PP	26	0	26	13,020	112,920	50,403	33,906
GDP	26	0	26	-2,100	7,200	3,065	1,964
INF	26	0	26	0,340	31,670	8,288	9,258

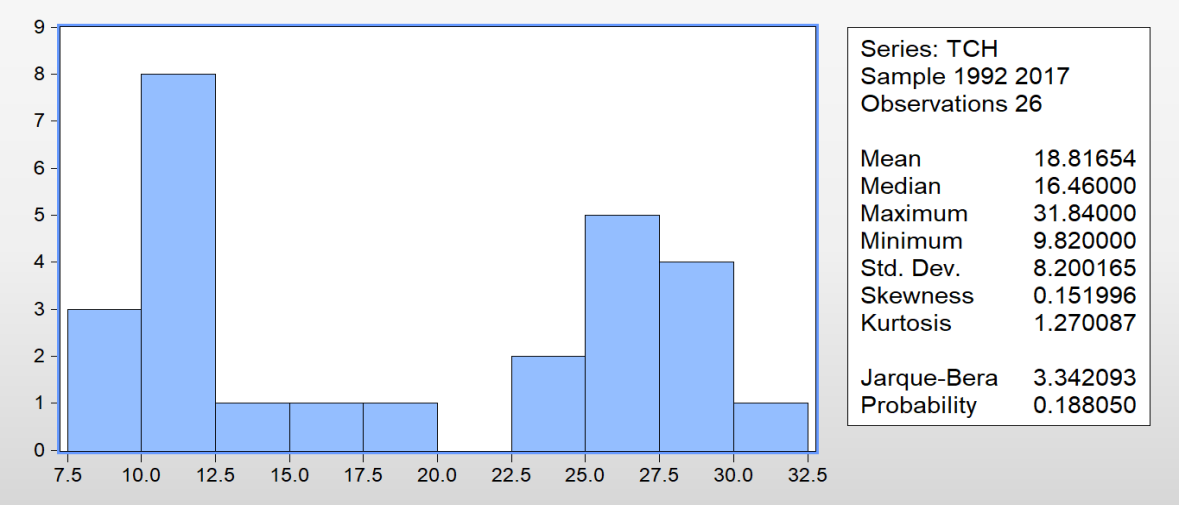

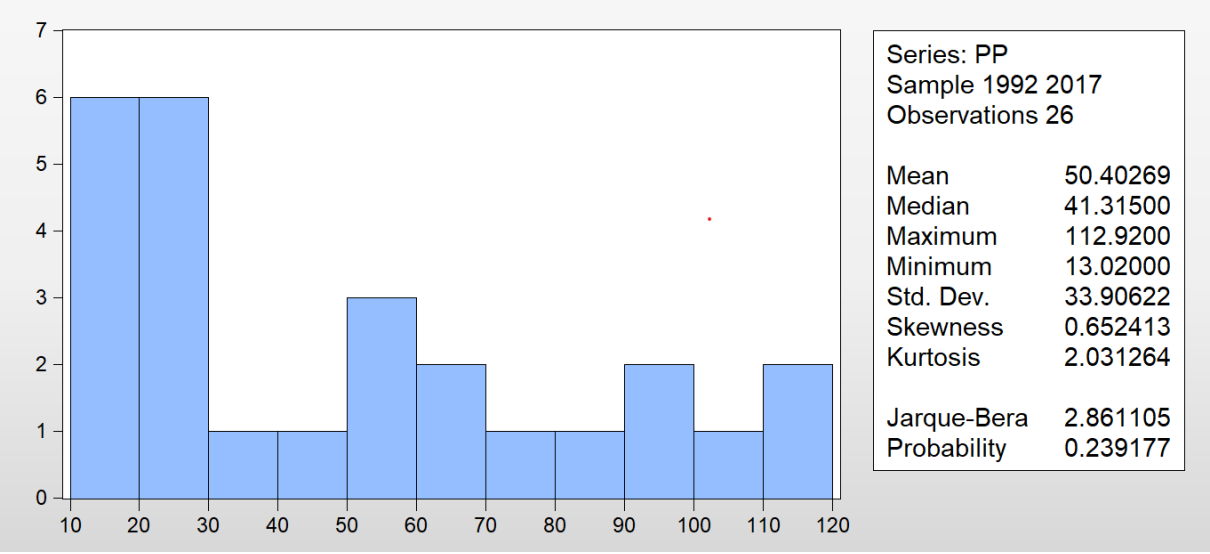

الملاحق:

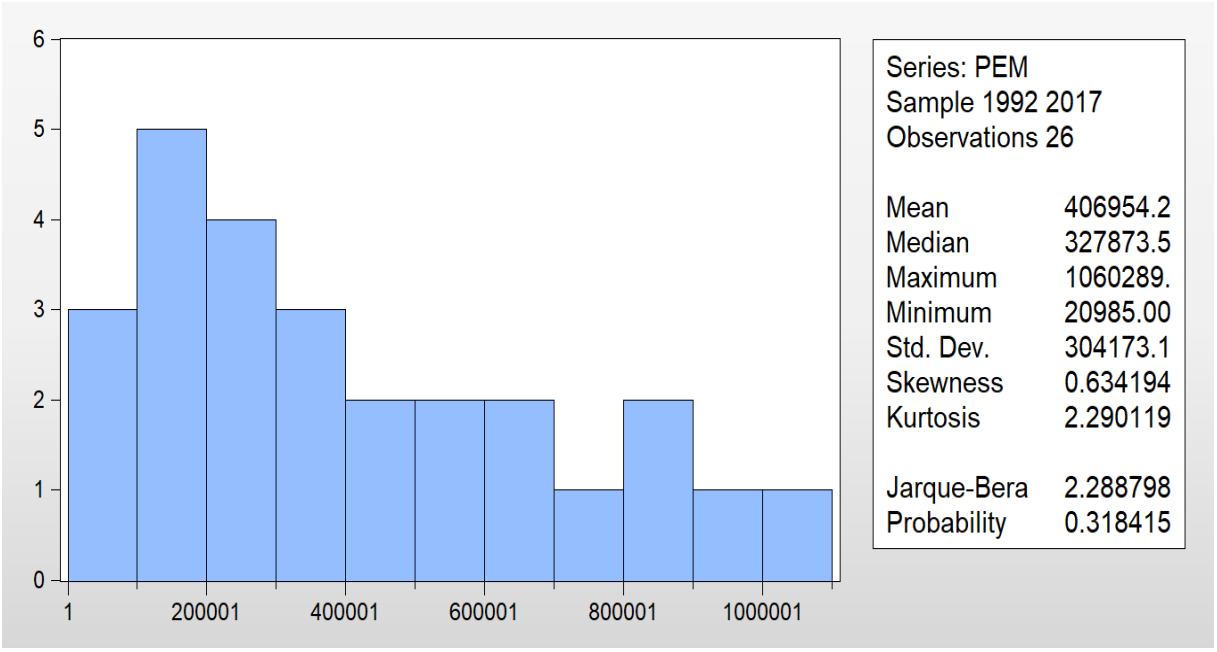
6
5
4
3
2
1
0
1
200001
400001
600001
800001
1000001
Series: PEM
Sample 1992 2017
Observations 26
Mean 406954.2
Median 327873.5
Maximum 1060289.
Minimum 20985.00
Std. Dev. 304173.1
Skewness 0.634194
Kurtosis 2.290119
Jarque-Bera 2.288798
Probability 0.318415

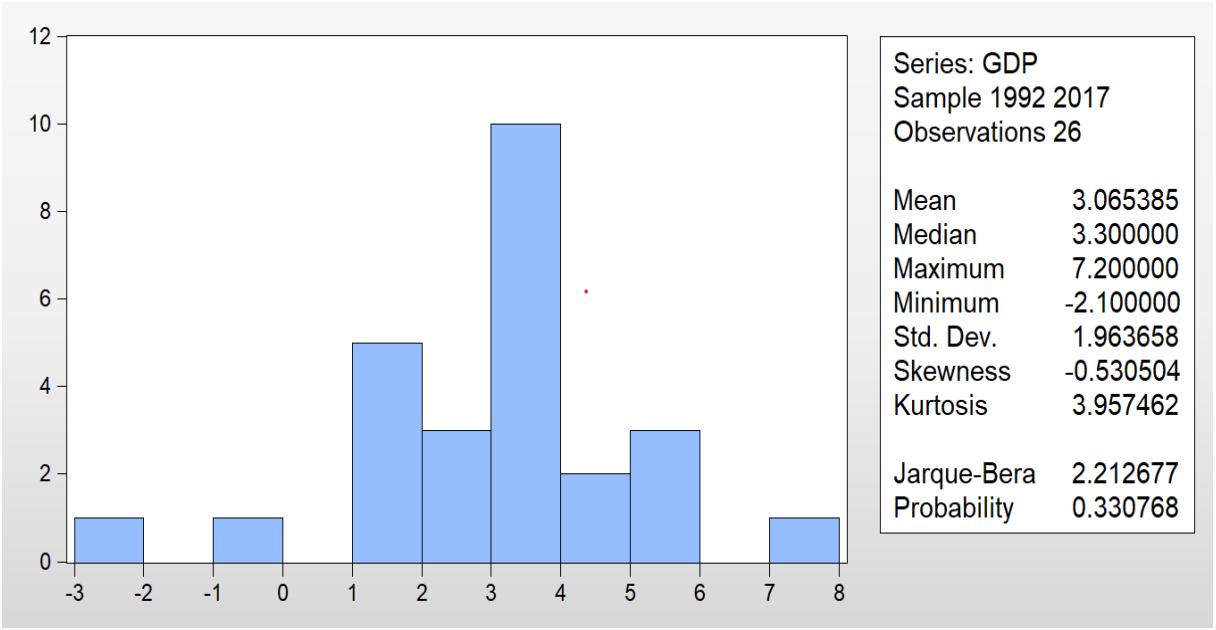
12
10
8
6
4
2
0
-3
-2
-1
0
1
2
3
4
5
6
7
8
Series: GDP
Sample 1992 2017
Observations 26
Mean 3.065385
Median 3.300000
Maximum 7.200000
Minimum -2.100000
Std. Dev. 1.963658
Skewness -0.530504
Kurtosis 3.957462
Jarque-Bera 2.212677
Probability 0.330768

الملاحق:

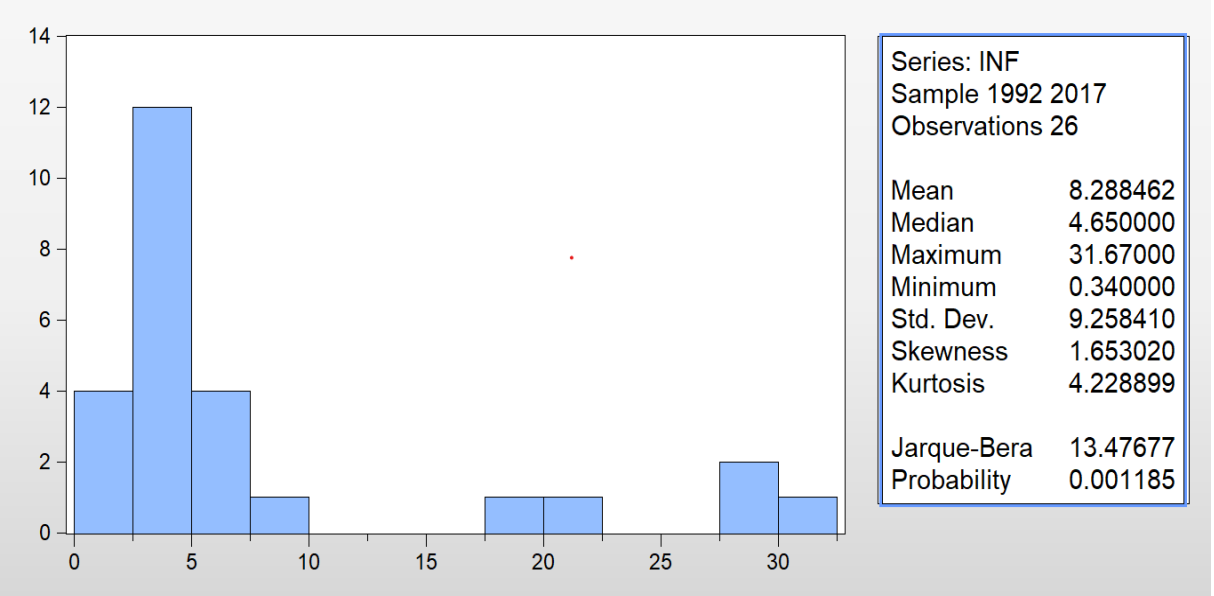

الملاحق رقم02:

Matrice de corrélation[a]

		TCH	PEM	PP	GDP	INF
Corrélation	TCH	1,000	-,835	-,849	,006	,455
	PEM	-,835	1,000	,683	,109	-,456
	PP	-,849	,683	1,000	,046	-,406
	GDP	,006	,109	,046	1,000	-,451
	INF	,455	-,456	-,406	-,451	1,000
Signification (unilatéral)	TCH		,000	,000	,489	,010
	PEM	,000		,000	,297	,010
	PP	,000	,000		,412	,020
	GDP	,489	,297	,412		,010
	INF	,010	,010	,020	,010	

a. Déterminant = ,046

الملاحق:

Matrice de corrélation inverse

	TCH	PEM	PP	GDP	INF
TCH	6,927	3,211	3,459	-,850	-,668
PEM	3,211	3,506	,408	-,357	,140
PP	3,459	,408	3,669	-,234	-,004
GDP	-,850	-,357	-,234	1,397	,759
INF	-,668	,140	-,004	,759	1,709

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,673
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-carré approx.	69,155
	ddl	10
	Signification	,000

Matrices anti-images

		TCH	PEM	PP	GDP	INF
Covariance anti-image	TCH	,144	,132	,136	-,088	-,056
	PEM	,132	,285	,032	-,073	,023
	PP	,136	,032	,273	-,046	-,001
	GDP	-,088	-,073	-,046	,716	,318
	INF	-,056	,023	-,001	,318	,585
Corrélation anti-image	TCH	,617[a]	,652	,686	-,273	-,194
	PEM	,652	,748[a]	,114	-,161	,057
	PP	,686	,114	,733[a]	-,103	-,001
	GDP	-,273	-,161	-,103	,381[a]	,491
	INF	-,194	,057	-,001	,491	,735[a]

a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)

الملاحق:

الملاحق رقم03: جودة تمثيل المتغيرات الخاصة بالدراسة

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
TCH	1,000	,937
PEM	1,000	,806
PP	1,000	,817
GDP	1,000	,863
INF	1,000	,740

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

الملاحق رقم04: استخراج العوامل الأساسية

Variance totale expliquée

	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
Composante	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	2,920	58,395	58,395	2,920	58,395	58,395
2	1,244	24,882	83,277	1,244	24,882	83,277
3	,427	8,543	91,820			
4	,314	6,282	98,102			
5	,095	1,898	100,000			

الملاحق:

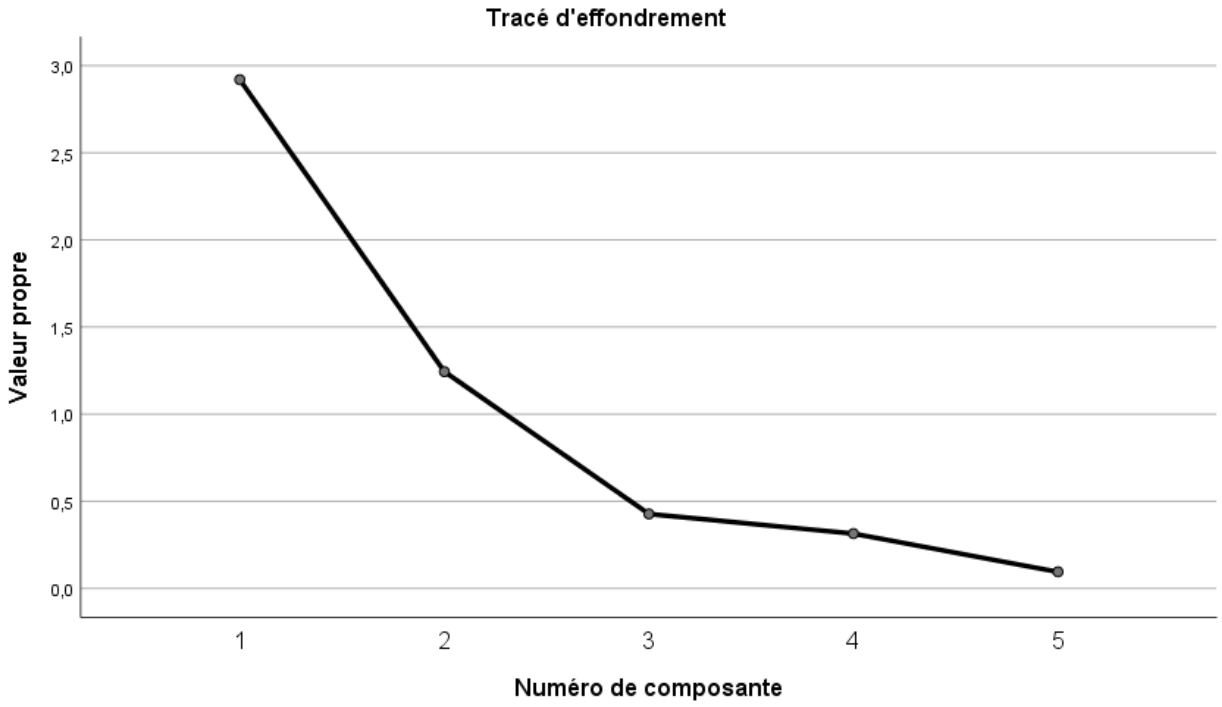

Matrice des composantes[a]

	Composante	
	1	2
TCH	-,931	,265
PEM	,888	-,134
PP	,875	-,228
GDP	,226	,901
INF	-,670	-,540

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.[a]

a. 2 composantes extraites.

الملاحق:

Corrélations reconstituées

		TCH	PEM	PP	GDP	INF
Corrélation reconstituée	TCH	,937[a]	-,862	-,875	,029	,480
	PEM	-,862	,806[a]	,807	,080	-,522
	PP	-,875	,807	,817[a]	-,008	-,462
	GDP	,029	,080	-,008	,863[a]	-,638
	INF	,480	-,522	-,462	-,638	,740[a]
Résidu[b]	TCH		,027	,026	-,023	-,025
	PEM	,027		-,124	,029	,067
	PP	,026	-,124		,054	,056
	GDP	-,023	,029	,054		,187
	INF	-,025	,067	,056	,187	

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. Qualités de représentation reconstituées

b. Les résidus sont calculés d'après les corrélations observées et reconstituées. Il existe 5 (50,0%) résidus non redondants avec des valeurs absolues supérieures à 0.05.

Rotation de la matrice des composantes[a]

	Composante 1	Composante 2
TCH	-,966	-,058
PEM	,882	,168
PP	,901	,074
GDP	-,085	,925
INF	-,453	-,732

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.[a]

a. Convergence de la rotation dans 3 itérations.

الملاحق:

Matrice de transformation des composantes

Composante	1	2
1	,944	,331
2	-,331	,944

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.

الملاحق رقم05: ارتباط المتغيرات بالمحاور العاملية

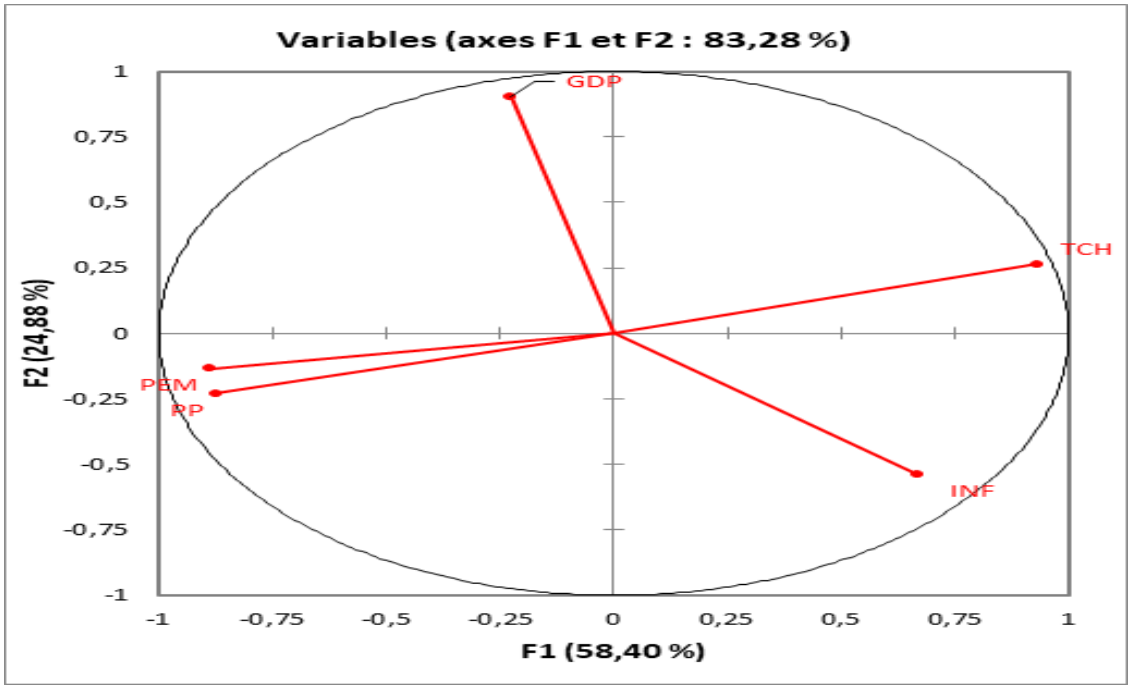

الملاحق:

الملاحق رقم06: تلخيص متغيرات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية

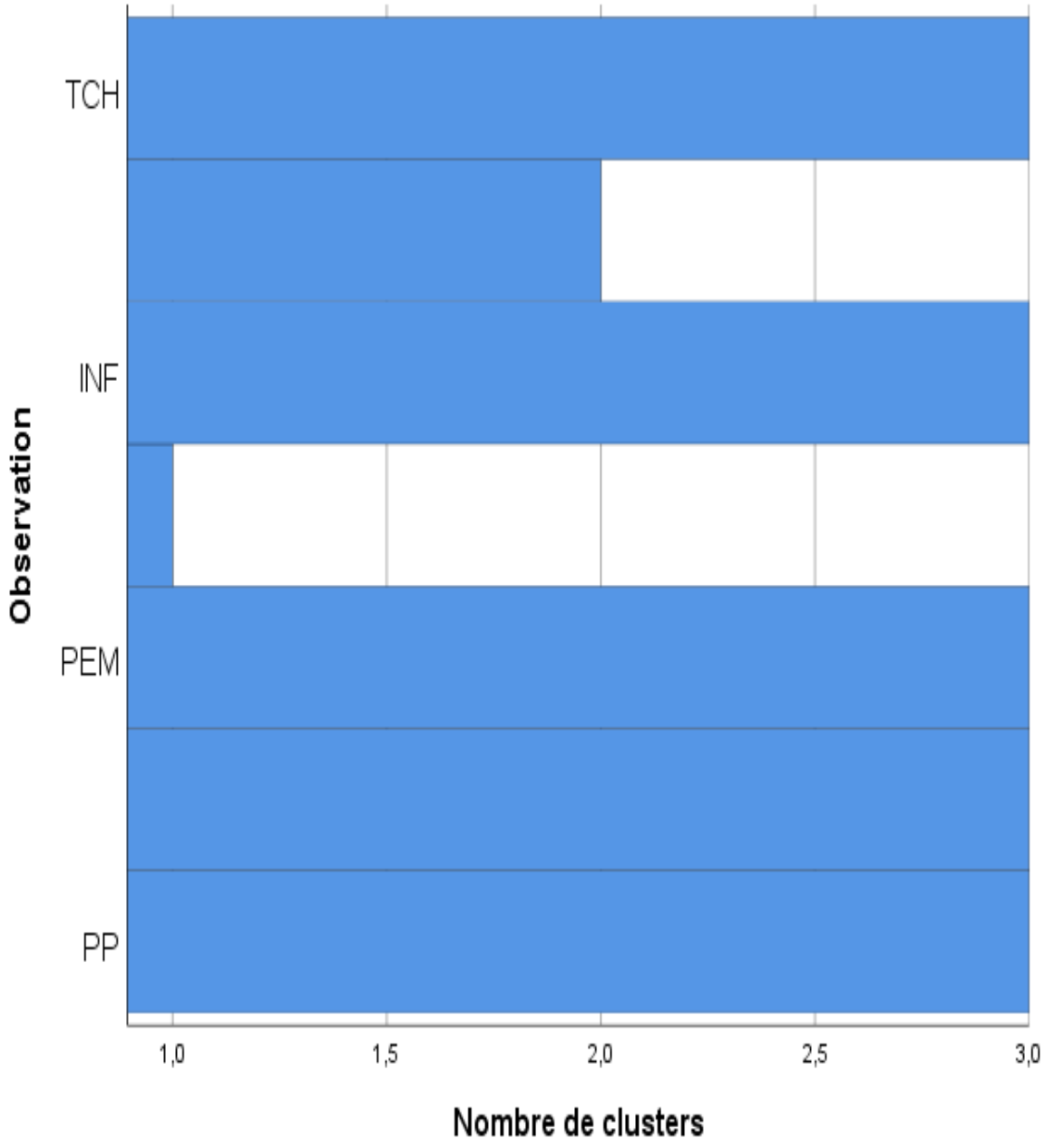

الملاحق:

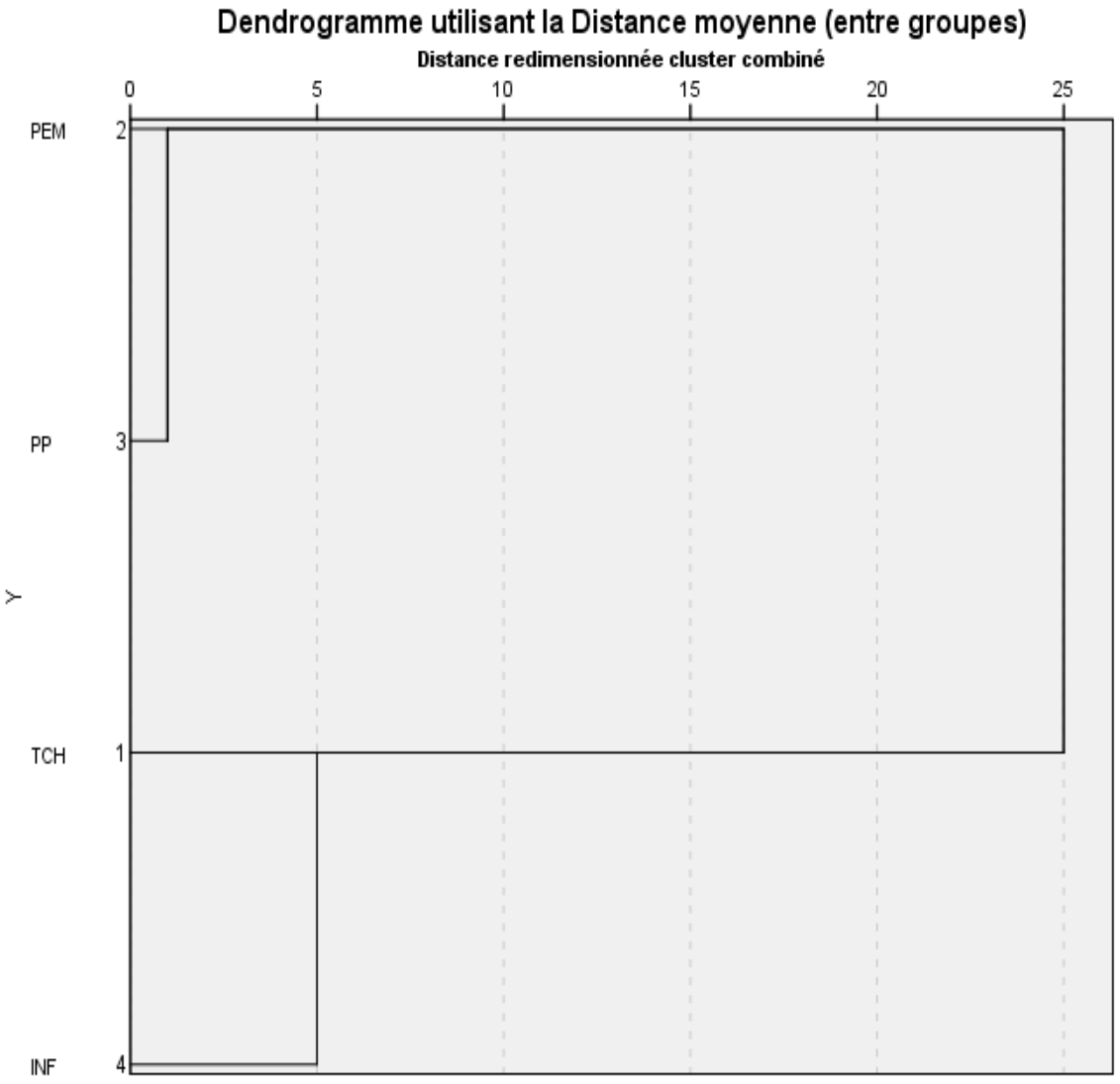
Dendrogramme utilisant la Distance moyenne (entre groupes)
Distance redimensionnée cluster combiné
0
5
10
15
20
25
PEM
2
PP
3
Y
TCH
1
INF
4

الملاحق:

الملاحق رقم07: احصائيات حول التشغيل

النشـــاط الاقتصـــادي و التشـــغيل و البطالـــة
خـــلال سبتمبر 2015

خلال سبتمبر 2015 ، بلغ حجم السكان الناشطين اقتصاديا 000 932 11 نسمة مع حجم الفئة النسوية الذي بلغ 000 317 2 أي ما يعادل 19,4% من إجمالي هذه الفئة .

و بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 41,8% مسجلة بذلك ارتفاعا فاق النقطة الواحدة مقارنة بسبتمبر 2014 . و تتفاوت هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ 66,8 % لدى الذكور و 16,4% لدى الإناث.

بصفة عامة، تميزت وضعية سوق العمل خلال سبتمبر 2015 بارتفاع في حجم السكان الناشطين اقتصاديا بعد التراجع المسجل خلال سبتمبر 2014 حيث بلغت نسبة هذا التزايد 4,2% ، و هو ما يعادل زيادة في الحجم بلغت 000 479 شخصا. و تعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع حجم الفئة المشتغلة و فئة الباحثين عن العمل في آن واحد مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

و بلغ إجمالي السكان المشتغلين 000 594 10 شخصا، أي بنسبة 26,4 % من إجمالي السكان . يُشكل حجم الفئة العاملة النسوية 000 934 1 مشتغلة و هو ما يمثل 18,3% من إجمالي اليد العاملة .

أما نسبة العمالة – المعرفة كحاصل نسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فأكثر– فقد بلغت 37,1% على المستوى الوطني، مسجلة ارتفاعا بلغ 0,7 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014 . و تعود هذه الزيادة أساسا إلى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء و التي ارتفعت بـ 1,3 نقطة حيث انتقلت من 12,3 % إلى 13,6 % خلال نفس الفترة .

و تظهر النتائج أن الأجراء يمثلون ما يعادل سبعة مشتغلين من ضمن عشرة (69,8%) ، و ترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتمس ثمان مشتغلات من ضمن عشرة (78,8%) . من جهة أخرى نسجل ارتفاعا في حجم المستخدمين و أصحاب المهن الحرة مقارنة بسبتمبر 2014 (000 231) ، و كذلك ارتفاع عدد الأجراء (زيادة بـ 000 134 مقارنة بنفس الفترة) بينما شهدت فئة المساعدين العائليين تراجعا بلغ 000 10.

و تظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع و الذي يشغّل 61,6% من إجمالي اليد العاملة .يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 16,8% ثم قطاع الصناعة بنسبة 13,0% ، و أخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 8,7%.

و يظهر التوزيع حسب القطاع القانوني أن القطاع الخاص يشغّل 58,0% من إجمالي اليد العاملة و هو يوافق حجما بلغ 000 139 6 مشتغلا ، مسجلا بذلك نفس المستوى الذي بلغه خلال سبتمبر 2014 و نلاحظ تباينا معتبرا حسب الجنس، حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتمركز أكبر في القطاع العام (64,1% من إجمالي اليد العاملة النسوية) .

و بلغت فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل حجما قدر بـ 000 337 1 شخصا ، و بلغ بذلك معدل البطالة 11,2% على المستوى الوطني ، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0,6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014 . و بلغ 9,9% لدى الذكور و 16,6% لدى الإناث .

الملاحظة:

و تجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تزايد معدل البطالة لدى الذكور و الذي عرف ارتفاعا بلغ 0,7 نقطة، بينما شهد هذا المؤشر انخفاضا لدى الإناث قدر بـ 0,5 نقطة خلال نفس الفترة مع تباينات معتبرة حسب السن و المستوى التعليمي و الشهادة . أما معدل البطالة لدى الشباب (16-24 سنة) فقد بلغ 29,9%.

و تظهر النتائج أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعا ما بين سبتمبر 2014 وسبتمبر 2015 ، حيث انتقل من 16,4% إلى 14,1% . بينما سجل ارتفاعا لدى فئة الأشخاص بدون شهادة خلال نفس الفترة بلغ 1,2 نقطة حيث انتقل من 8,6 % إلى 9,8 % ، و عرفت فئة خريجي معاهد التكوين المهني ارتفاعا هي الأخرى في هذا المؤشر بلغ 0,7 نقطة خلال نفس الفترة . و تجدر الإشارة في هذا السياق أن التركيبة النسبية لفئة البطالين حسب الشهادة المحصل عليها أن 55,7% من إجمالي هذه الفئة غير حاملة لأي شهادة و هو ما يعادل 745 000 شخصا ، بينما 23,3% حائزين على شهادة من معاهد التكوين المهني ، أما أصحاب الشهادات الجامعية و المعاهد العليا فيمثلون 21% من إجمالي هذه الشريحة .

كما تظهر النتائج أن بطالا واحدا من ضمن أربعة هو في حالة بحث عن عمل منذ أقل من سنة (25,8%) و هو ما يعادل 336 000 شخصا ، أما البطالة الطويلة الأمد (البحث عن منصب لمدة سنة أو أكثر) فهي تمس 71,2% من إجمالي هذه الفئة .

و من جهة أخرى بلغ حجم فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا 461 000 شخصا ، و هم يشكّلون 34,4% من إجمالي البطالين . ثلث هذه الفئة سبق لهم أن اشتغلوا كأجراء غير دائمين و 68,5% كانوا يشتغلون في القطاع الخاص .

أما فئة السكان التي تندرج فيما يسمى "بحيز البطالة" و التي يعرّفها المختصون بكونها تلك الفئة في سن النشاط الاقتصادي (16-59 سنة) و التي صرحت أنها مستعدة للعمل إلا أنها لم تقم بإجراءات للبحث عن منصب شغل خلال الشهر الذي سبق المسح (سبتمبر 2015)، فقد بلغت 939 000 شخصا : 399 000 ذكرا و 540 000 أنثى.

تتميز هذه الفئة بكونها شابة (50,2% لم يتعدوا الثلاثين من العمر) و ثلاث أرباع هذه الفئة لم تتعد سن الأربعين، كما تتميز بمستوى تعليمي متدني نسبيا: 71,7% ليس لديهم أية شهادة و 58,1% لم يتعدوا مستوى التعليم المتوسط .

و من بين هذه الفئة 18,6% أي ما يعادل 175 000 شخصا لم يقوموا بمساعي للبحث عن منصب شغل خلال شهر سبتمبر 2015 لاعتقادهم بعدم وجود مناصب شغل شاغرة ، 9,2% لم يجدوا مناصب عمل في الماضي و 25,8% منهم قد قاموا بمساعي للبحث عن منصب شغل قبل سبتمبر 2015 .

الملاحق:

منهجية المسح

يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بمسح لدى الأسر المعيشية حول القوى العاملة بهدف الحصول على أهم المؤشرات المتعلقة

يعتبر المسح الوطني حول الشغل إحدى دعامات المنظومة الإحصائية حيث يمكن من قياس الشغل و البطالة، كما يسمح بالحصول سنويا

يعتمد المسح حول الشغل أساسا على المفاهيم و التعاريف الخاصة بقياس النشاط الاقتصادي وفقا لتوصيات المكتب الدولي للعمل و التي

خطة المعاينة :

تتكون قاعدة المعاينة التي استخدمت خلال مسح الشغل لسبتمبر 2015 من القائمة الشاملة لمقاطعات سكان الأسر العادية و الجماعية، و

تم سحب العينة حسب عملية عشوائية احتمالية دون إرجاع ذات مرحلتين: المرحلة الأولى تشمل سحب المقاطعات ، و المرحلة الثانية تم

تمت عملية سحب مقاطعات العينة بطريقة تضمن تمثيلا متجانسا لكل التراب الوطني من أجل ذلك تم تصنيف إجمالي المقاطعات حسب حجم

في المناطق الحضرية ، تم تصنيف المقاطعات الى أربعة فئات : مقاطعات التجمعات السكانية التي تزيد عن 100 000 ساكن، تلك المتراوح

أما في الريف، تم اعتماد أربعة فئات : مقاطعات التجمعات التي تزيد عن 5 000 نسمة ، مقاطعات التجمعات الريفية التي يتراوح عدد

تم سحب 780 مقاطعة بطريقة تضمن التمثيل النسبي في المجتمع، حيث تم استجواب 28 أسرة في كل مقاطعة. و بلغ بذلك حجم العينة

عملية جمع البيانات :

تمت عملية جمع البيانات خلال شهري أكتوبر و نوفمبر 2015 ، مع فترة مرجعية توافق آخر أسبوع من شهر سبتمبر 2015.
شمل المسح 270 113 شخصا من ضمنهم 384 81 بالغين 15 سنة فما فوق ، و اثر عملية استغلال البيانات تم تقويم إجمالي السكان وفق

جودة البيانات و دقة المؤشرات :

تم عرض دقة المؤشرات و مجالات الثقة لمعدل النشاط الاقتصادي ، معدل العمالة ، و معدل البطالة إضافة إلى أهم المؤشرات و الإحصاءات

الملاحق:

النشاط الاقتصـــادي و التشـــغيل و البطالـــة
خـــلال أفريل 2014

بلغ إجمالي السكان الناشطين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 000 716 11 شخص خلال شهر أفريل 2014 و تخطى اجمالى السيدات الناشطات اقتصاديا عتبة 2 مليون (000 288 2) مشكلة 19,5 % من اجمالى السكان الناشطين اقتصاديا.

و بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 41,5 % حيث تصل الى 66,3% لدى الذكور

و 16,3% لدى الإناث.

كما تدلي نتائج المسح تراجعا في حجم فئة الذكور الناشطين اقتصاديا مقارنة بسبتمبر 2013 مع تزايد حجم فئة الاناث.

أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم بـ 000 566 10 شخص، أي بنسبة 27,1% من إجمالي السكان و تشكل اليد العاملة النسوية 18,6% من إجمالي المشتغلين أي 000 962 1 مشتغلة.عرفت بذلك زيادة بلغت نقطة كاملة مقارنة بسبتمبر 2013

وفيما يخص نسبة العمالة و التي تعرّف كنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق، فقد بلغت 37,5 %على المستوى الوطني (60,5% لدى الذكور و 14,0% لدى الإناث).

و تظهر النتائج أن ثلثي اليد العاملة هم أجراء(65,3%) بينما تراجع حجم فئة المساعدون العائليون من 000 231 الى 000 156 ما بين سبتمبر 2013 و أفريل 2014.

كما تدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة (61,4%) يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية (16,5 %) و الصناعة (12,6%) و أخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 9,5%.

كما تظهر النتائج أن القطاع الخاص يشغل 58,9% من المشتغلين، وترتفع نسبة العاملين في هذا القطاع عند الإناث لتبلغ 61,9 % من إجمالي العمالة النسوية.

أما فئة السكان البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فهي مقدرة بـ 000 151 1 شخص و بلغت بذلك نسبة البطالة 9,8 % على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس و الفئة العمرية والمستوى التعليمي، حيث نسجل نسبة 8,8% لدى الذكور و 14,2 % لدى الإناث.

الملاحظة:

و تجدر الإشارة إلى انخفاض محسوس لنسبة البطالة لدى الإناث مقارنة بسبتمبر2013 فاق النقطتان، بينما شهدت هاته النسبة ارتفاعا بلغ 0,5 لدى الذكور خلال نفس الفترة.

و لعل أهم العوامل المؤثرة المستوى التعليمي حيث تشهد نسبة البطالة انخفاضا مستمرا لدى حاملي الشهادات الجامعية حيث تراجعت النسبة لدى هاته الفئة من 21,4 % إلى 14,3 % ما بين 2012 و 2013 لتبلغ 13,0% خلال أفريل 2014 .

كما تظهر نتائج المسح استقرار مستوى نسبة البطالة لدى فئة الشباب (الفئة البالغة ما بين 16 و 24 سنة) لما كان مسجلا خلال سبتمبر2013 : 24,8% أي ما يفوق شاب ناشط واحد من ضمن أربعة.

وصرح بطالين اثنين من ضمن ثلاثة أنهم بصدد البحث عن منصب شغل منذ أكثر من سنة و يبدو أن البطالة طويلة الأمد تمس بشكل أكبر الأشخاص دون شهادة 67,8% مقارنة بحاملي الشهادات الجامعية 58,6%.

هذا، وقد بلغ عدد البطالين الذين اشتغلوا سابقا 000 478 أي 41,5% من إجمالي البطالين، كان يشتغل 75,6% منهم كأجير غير دائم و 70% في القطاع الخاص .

من جهة أخرى ، إضافة إلى تصنيف السكان بين ناشطين و غير ناشطين ، والذي تم بشأنه اعتماد جملة من التعاريف و الاتفاقيات الدولية بغية التمكن من تحديد هذه المفاهيم بالطرق الأكثر دقة، فقد تم اللجوء على المستوى الدولي إلى استخدام مفاهيم أخرى مكملة بغية فهم أوسع لديناميكية سوق العمل عن طريق الإلمام بحالات تقارب مفهوم البطالة تسمى "حيز البطالة ". تضمن هذه الفئة الأشخاص في سن العمل و الذين لم يقوموا بإجراءات فعلية للبحث عن عمل خلال الشهر السابق للمسح الا أنهم صرحوا كونهم مستعدين للعمل في أجل أقصاه أسبوعين من تاريخ إجراء المقابلة.

و بلغ حجم هذه الفئة 000 009 1 شخص (00 481 ذكر و 00 529 أنثى) بتاريخ أفريل 2014 تتميز هذه الفئة بالشباب (57,6% لم يبلغوا سن الثلاثين) و مستوى تعليمي متدني (75,1% ليست لديهم أية شهادة) .

صرح 27 % من هذه الفئة أي 00 273 عدم البحث عن عمل خلال أفريل لاعتقادهم عدم وفرة مناصب شغل، بينما علل 9,7% عدم البحث عن عمل خلال هذه الفترة لكونهم سبق لهم البحث قبل ذلك، بينما صرح 6,5% أنهم في صدد انتظار نتائج مساعي سابقة .

منهجية المسح

الملاحق:

يشرع الديوان الوطني للإحصائيات ابتداءا من 2014 في انجاز مسحان سنويا لدى الأسر المعيشية حول القوى العاملة و ذلك للحصول على أهم المؤشرات المتعلقة بسوق العمل لفترتين مرجعيتين الأولى في أفريل و الثانية في سبتمبر من كل سنة، و ذلك سعيا للإلمام بالتغيرات الفصلية التي يمكن أن يشهدها سوق العمل.
يعتبر المسح الوطني حول الشغل إحدى دعامات المنظومة الإحصائية حيث يمكن من قياس الشغل و البطالة، كما يسمح بالتحصل سنويا على وضعية سوق العمل في زمن محدد : حجم العمالة ، حجم البطالة ، معدل البطالة ، خصائص المشتغلين ، البطالين ،... و هي قائمة على مبدأ السكان النشطين حيينا (آنيا) .
يعتمد المسح حول الشغل أساسا على المفاهيم و التعاريف الخاصة بقياس النشاط الاقتصادي وفقا لتوصيات المكتب الدولي للعمل و التي تمت المصادقة عليها خلال المحاضرات الدولية لإحصائيي العمل (دورتي 1954 و 1982) و التي تمكن من المقارنات الدولية.

خطة المعاينة :
تتكون القاعدة المعاينة التي استخدمت خلال مسح الشغل أفريل 2014 من القائمة الشاملة لمقاطعات سكان الأسر العادية و الجماعية، و التي تم إنشاؤها خلال التعداد العام للسكان و السكن لسنة 2008.
تم سحب العينة حسب عملية عشوائية احتمالية دون إرجاع ذات مرحلتين : المرحلة الأولى تشمل سحب المقاطعات ، و المرحلة الثانية تم من خلالها سحب الأسر المعيشة.
تمت عملية سحب مقاطعات العينة بطريقة تضمن تمثيلا متجانسا لكل التراب الوطني من أجل ذلك تم تصنيف إجمالي المقاطعات حسب حجم التجمعات الحضرية وسط الإقامة (حضر و ريف) :
في المناطق الحضرية ، تم تصنيف المقاطعات الى أربعة فئات : مقاطعات التجمعات الحضرية التي تزيد عن 100 000 ساكن، تلك المتراوح عدد سكانها مابين 50 000 و 100 000 ساكن، و المقاطعات التابعة للتجمعات الحضرية التي تشمل دون 100 000 نسمة.
أما في الريف، تم اعتماد أربعة فئات : مقاطعات التجمعات التي أكثر من 50 000 نسمة ، مقاطعات التجمعات الريفية التي يتراوح عدد سكانها ما بين 50 000 و 1 000 ساكن ،و تلك دون 1 000 ساكن ،و أخيرا المنطقة المبعثرة.
تم السحب 600 مقاطعة على المستوى الوطني بطريقة تناسبية التي تضمن تمثيلهم في المجتمع، و تم بذلك زيادة عدد المقاطعات بنسبة 11% مقارنة بمسح سنة 2012 ، و ذلك من أجل ضمان تمثيلا أدق للمؤشرات.

عملية جمع البيانات :
تمت عملية جمع البيانات خلال شهري ماي و جوان 2014 ، مع فترة مرجعية تتمثل في آخر أسبوع من شهر أفريل 2014 .
شمل المسح 517 116 شخص من ضمنهم 976 83 بالغين 15 سنة فما فوق ، و اثر عملية استغلال البيانات تم التقويم اجمالي السكان وفق التركيبة حسب الجنس و العمر للسكان المقيمين المستمدة من آخر تعداد للسكان و السكن و التي تم تحيينها من خلال بيانات الحالة المدنية بتاريخ 30 أفريل 2014 .

جودة البيانات و دقة المؤشرات :

تم عرض دقة المؤشرات و مجالات الثقة لمعدل النشاط الاقتصادي ، معدل العمالة ، و معدل البطالة إضافة إلى أهم المؤشرات و الإحصاءات ذات العلاقة - و ذلك مبين في الجدول رقم 15 من جهة أخرى ، يجدر تنبيه مستخدمي البيانات أن الأرقام دون 10 000 غير ممثلة إحصائيا وعلى القارئ استخدامها بحذر عند التحليل.

الملاحق:

النشـــــاط الاقتصـــــادي و التشـــــغيل و البطالـــــة
خـــــلال الثلاثي الرابـــع من سنة 2013

بلغ إجمالي السكان الناشطين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 000 964 11 شخص خلال شهر سبتمبر 2013 و تخطى اجمالى السيدات الناشطات اقتصاديا عتبة 2 مليون (000 275 2) مشكلة 19.0 % من اجمالى السكان الناشطين اقتصاديا.

و بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 43.2 % بزيادة بلغت 1.2 نقطة مقارنة بسبتمبر 2012 و أزيد من 3 نقاط مقارنة بسبتمبر 2011. و بلغت هذه النسبة 69.5% لدى الذكور و 16.6% لدى الإناث.

و تدلي نتائج المسح بوجود تباينات معتبرة حسب الجنس و منطقة الإقامة والمستوى التعليمي. إذ تؤثر هذه العوامل بشكل أساسي على الاندماج في سوق العمل ، حيث يتقلص الفارق بين نسبة نشاط الذكور والإناث مع ارتفاع المستوى التعليمي (من ما يقارب 57 نقطة لدى الفئة بدون مستوى الى 14 لدى ذوي المستوى الجامعي). ويبدو أن المستوى التعليمي العالي و الشهادة الجامعية يشكلان أهم محددات دخول المرأة لعالم الشغل.

أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم بـــ 000 788 10 شخص، أي بنسبة 28.0% من إجمالي السكان و تشكل اليد العاملة النسوية 17.6% من إجمالي المشتغلين أي 000 904 1 مشتغلة.عرفت بذلك زيادة بلغت0.1 نقطة مقارنة بسبتمبر2012.

وفيما يخص نسبة العمالة و التي تعـــرّف كنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق، فقد بلغت 39.0 %على المستوى الوطني (63.7% لدى الذكور و 13.9% لدى الإناث).

و يعود ارتفاع حجم فئة المشتغلين الى التزايد المحسوس للعمالة غير الأجيرة (المستخدمين و أصحاب المهن الحرة) ، حيث نسجل فائضا بلغ 000 235 مقارنة بـــ 2012، أي بزيادة نسبية بلغت 8.2 % بعد الانخفاض المسجل خلال سبتمبر 2012. كما عرف عدد الأجراء الدائمين ارتفاعا بلغ 000 203، و كذا عدد الأجراء غير الدائمين (000 166 مقارنة بنفس الفترة)

و تظهر النتائج أن ثلثي اليد العاملة هم أجراء(69%) مع تراجع نسبي لصالح المستخدمين و أصحاب المهن الحرة، و يمثل الأجراء الدائمون 35.9 % والأجراء غير الدائمين 33.0 % .

كما تدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة (59.8%) يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية (16.6 %) و الصناعة (13.0%) و أخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 10.6%، مع ارتفاع محسوس لهذا الأخير فى الحجم و التركيبة النسبية لليد العاملة مقارنة بـــ 2012 (9%) .

كما تظهر النتائج أن القطاع الخاص يشغل 58.8% من المشتغلين مسجلا ارتفاعا مقارنة بسبتمبر من السنة 2012. بينما ترتفع نسبة العاملين في القطاع العمومي عند الإناث لتبلغ 61.2 % من إجمالي العمالة النسوية.

1

الملاحظة:

أما فئة السكان البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فهي مقدرة بـــ 000 175 1 شخص و بلغت بذلك نسبة البطالة 9.8 % على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس و الفئة العمرية والمستوى التعليمي، حيث نسجـــل نسبـــة 8.3% لدى الذكور و 16.3 % لدى الإناث.

و تجدر الإشارة إلى انخفاض نسبة البطالة على المستوى الوطني لدى الجنسين مقارنة بسبتمبر 2012، إلا أن مستوى الانخفاض كان اكبر لدى الذكور مقارنة بالإناث مع انخفاض بلغ 1.3 نقطة مقابل 0.7 لدى الإناث.

كما تبين أنّ نسبة البطالة لدى الإناث تستمر في الانخفاض المسجل منذ سنة 2011، حيث تراجعت من 19.2% الى 17.2% ما بين 2010 و 2011 ثم الى 17.0 % خلال 2012 ، لتصل الى 16.3% خلال 2013.

و لعل من أهم العوامل المؤثرة المستوى التعليمي حيث تشهد نسبة البطالة انخفاضا مستمرا لدى حاملي الشهادات الجامعية حيث تراجعت النسبة لدى هذه الفئة من 21.4 % إلى 15.2% من 2010 إلى 2012، لتبلغ 14.3 % خلال 2013. كما تظهر نتائج المسح انخفاض نسبة البطالة لدى فئة الشباب (الفئة البالغة ما بين 16 و 24 سنة)مقارنة بـــ 2012 حيث تراجعت من 27.5% الى 24.8% أي ما يفوق شاب ناشط واحد من ضمن أربعة.

أدلت نتائج المسح بأن 73.8% من البطالين صرحوا أنهم لجئوا إلى العلاقات الشخصية للبحث عن منصب شغل، بينما صرح 55.0 % أنهم قاموا بالتسجيل لدى مكاتب التوظيف و 55.4% قاموا بإجراءات للبحث لدى المؤسسات و 26.4% كانوا بصدد البحث عن أساليب التمويل أو الموافقات الإدارية لقيام بمشاريع لحساباتهم الخاصة .

وصرح 60.8% من البطالين أنهم يبحثون عن منصب شغل منذ أكثر من سنة ، مع تراجع نسبي بلغ 2.3 نقطة مقارنة ب 2012. و يبدو أن البطالة الطويلة الأمد تمس بشكل أكبر الأشخاص دون شهادة 65.1% و خريجي معاهد التكوين المهني 62.2% مقارنة بحاملي الشهادات الجامعية 48.5%.

هذا، وقد بلغ عدد البطالين الذين اشتغلوا سابقا 000 481 أي 40.9% من إجمالي البطالين، كان يشتغل 66.4% منهم كأجراء غير دائمين و 62.7% في القطاع الخاص .

من جهة أخرى ، إضافة إلى تصنيف السكان بين ناشطين و غير ناشطين ، والذي تم بشأنه اعتماد جملة من التعاريف و الاتفاقيات الدولية بغية التمكن من تحديد هذه المفاهيم بالطرق الأكثر دقة، فقد تم اللجوء على المستوى الدولي إلى استخدام مفاهيم أخرى مكملة بغية فهم أوسع لديناميكية سوق العمل عن طريق الإلمام بحالات تقارب مفهوم البطالة تسمى "حيز البطالة ". تضمن هذه الفئة الأشخاص في سن العمل و الذين لم يقوموا بإجراءات فعلية للبحث عن عمل خلال الشهر السابق للمسح الا أنهم صرحوا كونهم مستعدين للعمل في أجل أقصاه أسبوعين من تاريخ إجراء المقابلة.

و بلغ حجم هذه الفئة 000 852 شخص (000 368 ذكر و 000 485 أنثى) بتاريخ سبتمبر 2013 تتميز هذه الفئة بالشباب (55.1% لم يبلغوا سن الثلاثين) و مستوى تعليمي متدني (76.7% ليست لديهم أية شهادة) .

صرح 28.5 % من هذه الفئة أي 000 243 عدم البحث عن عمل خلال سبتمبر لاعتقادهم عدم وفرة مناصب شغل .

2

الملاحق:

منهجية المسح

يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بمسح سنوي لدى الأسر المعيشية حول القوى العاملة و ذلك للحصول على أهم المؤشرات المتعلقة بسوق العمل.

يعتبر المسح الوطني حول الشغل إحدى دعامات المنظومة الإحصائية حيث يمكن من قياس الشغل و البطالة، كما تسمح بالتحصل سنويا على وضعية سوق العمل في زمن محدد : حجم العمالة ، حجم البطالة ، معدل البطالة ، خصائص المشتغلين ، البطالين ،... و هي قائمة على مبدأ السكان الناشطين تزامنا مع الفترة المرجعية المعتمدة في المسح .

يعتمد المسح حول الشغل أساسا على المفاهيم و التعاريف الخاصة بقياس النشاط الاقتصادي وفقا لتوصيات المكتب الدولي للعمل و التي تمت المصادقة عليها خلال الندوات الدولية لإحصائيي العمل (دورتي 1954 و 1982) و التي تمكن من المقارنات الدولية.

خطة المعاينة :

تتكون قاعدة المعاينة التي استخدمت خلال مسح الشغل 2013 من القائمة الشاملة لمقاطعات سكان الأسر العادية و الجماعية، و التي تم إنشاؤها خلال التعداد العام للسكان و السكن لسنة 2008.

تم سحب العينة حسب عملية عشوائية احتمالية دون إرجاع ذات مرحلتين : المرحلة الأولى تشمل سحب المقاطعات ، و المرحلة الثانية تم من خلالها سحب الأسر المعيشية.

تمت عملية سحب مقاطعات العينة بطريقة تضمن تمثيلا متجانسا لكل التراب الوطني و عليه تم تصنيف إجمالي المقاطعات حسب حجم التجمعات الحضرية و وسط الإقامة (حضر و ريف) :

في المناطق الحضرية ، تم تصنيف المقاطعات الى أربعة فئات : مقاطعات التجمعات الحضرية التي تزيد عن 000 100 ساكن، تلك المتراوح عدد سكانها مابين 000 100 و 000 50 ساكن، و مقاطعات للتجمعات الحضرية المتراوح عدد سكانها مابين 000 50 و 000 10 ساكن و المقاطعات التابعة للتجمعات الحضرية التي تشمل دون 000 100 نسمة.

أما في الريف، تم اعتماد أربعة فئات : مقاطعات التجمعات التي تشمل أكثر من 000 50 نسمة ، مقاطعات التجمعات الريفية التي يتراوح عدد سكانها ما بين 000 50 و 000 1 ساكن ،و تلك دون 000 1 ساكن ،و أخيرا المنطقة المبعثرة.

تم سحب 600 مقاطعة على المستوى الوطني بطريقة تناسبية التي تضمن تمثيلهم في المجتمع، و تم بذلك زيادة عدد المقاطعات بنسبة 11% مقارنة بمسح سنة 2012 ، و ذلك من أجل ضمان تمثيل أدق للمؤشرات.

عملية جمع البيانات :

تمت عملية جمع البيانات خلال شهري أكتوبر و نوفمبر 2013 ، مع فترة مرجعية تتمثل في آخر أسبوع من شهر سبتمبر 2013 .

شمل المسح 115196 شخص من ضمنهم 82962 بالغين 15 سنة فما فوق ، و اثر عملية استغلال البيانات تم تقويم اجمالي السكان وفق التركيبة حسب الجنس و العمر للسكان المقيمين المستمدة من آخر تعداد للسكان و السكن و التي تم تحيينها من خلال بيانات الحالة المدنية بتاريخ 1 أكتوبر 2013 .

جودة البيانات و دقة المؤشرات :

تم عرض دقة المؤشرات و مجالات الثقة لمعدل النشاط الاقتصادي ، معدل العمالة ، و معدل البطالة إضافة إلى أهم المؤشرات و الإحصاءات ذات العلاقة - و ذلك مبين في الجدول رقم 16

من جهة أخرى ، بجدر تنبيه مستخدمي البيانات أن الأرقام دون 000 10 و التي تم وضعها بين قوسين () غير ممثلة إحصائيا وعلى القارئ استخدامها بحذر عند التحليل.

3

الملاحق:

النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2012

بلغ إجمالي السكان الناشطين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 000 423 11 شخص خلال شهر سبتمبر 2012 و تخطى اجمالى السيدات الناشطات اقتصاديا عتبة 2 مليون (000 142 2 مشكلة 18.8% من اجمالى السكان الناشطين اقتصاديا)

و بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 42.0 % (67.8% لدى الذكور و 15.8% لدى الإناث).

و تدلي نتائج المسح وجود تباينات معتبرة حسب الجنس و منطقة الإقامة والمستوى التعليمي. إذ تؤثر هذه العوامل بشكل أساسي على الاندماج في سوق العمل ، حيث يتقلص الفارق بين نسبة نشاط الذكور والإناث مع ارتفاع المستوى التعليمي (من 55 نقطة لدى الفئة بدون مستوى الى 15.4 لدى ذوي المستوى الجامعي). ويبدو أن المستوى التعليمي العالي و الشهادة الجامعية يشكلان أهم محددات دخول المرأة لعالم الشغل.

أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم بـــ 000 170 10 شخص، أي بنسبة 27.0% من إجمالي السكان و تشكل اليد العاملة النسوية 17.5% من إجمالي المشتغلين أي 000 778 1 مشتغلة.عرفت بذلك زيادة تفوق نقطة كاملة مقارنة بسبتمبر 2011.

وفيما يخص نسبة العمالة و التي تعـرّف كنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق، فقد بلغت 37.4 %على المستوى الوطني (61.3% لدى الذكور و 13.1% لدى الإناث). و تظهر النتائج أن ثلثي اليد العاملة هم أجراء (31.0% أجراء دائمون، 33.4% أجراء غير دائمين و متمرنون) .

كما تدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة (61.6%) يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية (16.6 %) و الصناعة (13.1%) و أخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 9 %.

كما تظهر النتائج أن القطاع الخاص يشغل 57.2% من المشتغلين. و تسجل هذه النسبة تراجعا مقارنة بسبتمبر من السنة 2011، وترتفع نسبة العاملين في هذا القطاع عند الذكور لتبلغ 61.7 %، بينما تمثل 38.8 % من إجمالي العمالة النسوية.

أما فئة السكان البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فهي مقدرة بـــ 000 253 1 شخص و بلغت بذلك نسبة البطالة 11.0 % على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس و الفئة العمرية والمستوى التعليمي، حيث نسجـل نسبـة 9.6% لدى الذكور و 17.0 % لدى الإناث.

1

الملاحق:

النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2011

بلغ إجمالي السكان الناشطين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 10661000 شخص خلال شهر سبتمبر 2011. حيث قدرت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 40.0 % (65.3% لدى الذكور و 14.2% لدى الإناث).

و تدلي نتائج المسح وجود تباينات معتبرة حسب الجنس و منطقة الإقامة والمستوى التعليمي. إذ تؤثر هذه العوامل بشكل أساسي على الاندماج في سوق العمل، حيث ترتفع نسبة النشاط لدى الإناث في الحضر مقارنة بالريف (17.1% مقابل 8.8 % على التوالي). ويبدو أن المستوى التعليمي العالي و الشهادة الجامعية يشكلان أهم محددات دخول المرأة لعالم الشغل، حيث تبلغ نسبة النشاط لدى ذوات المستوى الجامعي 43%، بينما ترتفع إلى 67.9 % لدى حاملات الشهادة الجامعية.

أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم بـــ 9599000 شخص، أي بنسبة 26.0 % من إجمالي السكان و تشكل اليد العاملة النسوية 16.3% من إجمالي المشتغلين أي 1561000مشتغلة.عرفت بذلك زيادة تفوق نقطة كاملة مقارنة بسبتمبر2010.

وفيما يخص نسبة العمالة و التي تعــرّف كنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق، فقد بلغت 36.0 %على المستوى الوطني (59.8% لدى الذكور و 11.8% لدى الإناث). و تظهر النتائج أن ثلثي اليد العاملة هم أجراء (36.0% أجراء دائمون، 31.0% أجراء غير دائمين و متمرنون) .

كما تدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة (58.4%) يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية (16.6 %) و الصناعة (14.2%) و أخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 11.7 %.

و تظهر النتائج أن القطاع الخاص يشغل 60% من المشتغلين و بلغ بذلك إجمالي اليد العاملة في القطاع الخاص 5756000، كما ترتفع نسبة العاملين في هذا القطاع عند الذكور لتبلغ 63.8 %، بينما تمثل 40.1 % من إجمالي العمالة النسوية.

1

الملاحظة:

أما فئة السكان البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فهي مقدرة بـــ 1062000 شخص و بلغت بذلك نسبة البطالة 10.0 % على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس و الفئة العمرية والمستوى التعليمي، حيث نسجـــل نسبـــة 8.4 % لدى الذكور و 17.2 % لدى الإناث.

و يبدو أن ظاهرة البطالة تمس الشباب بصفة غالبة إذ تبلغ هذه النسبة لدى الفئة البالغة ما بين 16 و 24 سنة 22.4 % أي ما يفوق شاب ناشط واحد من ضمن خمسة، بينما تبلغ هذه النسبة 7.2 % لدى البالغين 25 سنة فأكثر.و تجدر الإشارة إلى تفاوت النسبة مابين 8.2 % لدى الأشخاص بدون شهادة إلى 16.1 % لدى حاملي الشهادات الجامعية (9.5% لدى الذكور و 22.7% لدى الإناث).

مع الإشارة أنه و بالرغم من استقرار نسبة البطالة مابين 2010 و 2011 على المستوى الوطني إلا أن نتائج المسح قد أظهرت انخفاض محسوس لنسبة البطالة لدى الإناث وارتفاع طفيف نسبي لدى الذكور، لكن ما يلفت الانتباه هو تراجع نسبة البطالة لدى حاملي الشهادا ت الجامعية حيث انخفضت النسبة لدى هده الفئة من 21.4 % إلى 16.1% خلال هذه الفترة.

كما أدلت نتائج المسح أن 82.2 % من البطالين صرحوا أنهم لجئوا إلى العلاقات الشخصية للبحث عن منصب شغل، بينما صرح ثلاث بطالين من ضمن أربعة أنهم قاموا بالتسجيل لدى مكاتب التوظيف و68.8% قاموا بإجراءات للبحث لدى المؤسسات و 29.4% كانوا بصدد البحث عن أساليب التمويل أو الموافقات الإدارية لقيام بمشاريع لحساباتهم الخاصة

هذا، وقد بلغ عدد البطالين الذين اشتغلوا سابقا 379000 أي 35.7% من إجمالي البطالين، كان يشتغل 68.8% منهم كأجير غير دائم و 71.9% في القطاع الخاص .

من جهة أخرى ، إضافة إلى تصنيف السكان بين ناشطين و غير ناشطين ، والذي تم بشأنه اعتماد جملة من التعاريف و الاتفاقيات الدولية بغية التمكن من تحديد هذه المفاهيم بالطرق الأكثر دقة، فقد تم اللجوء على المستوى الدولي إلى استخدام مفاهيم أخرى مكملة بغية فهم أوسع لديناميكية سوق العمل عن طريق الإلمام بحالات تقارب مفهوم البطالة تسمى "حيز البطالة ". تضمن هذه الفئة الأشخاص في سن العمل و الذين لم يقوموا بإجراءات فعلية للبحث عن عمل خلال الشهر السابق للمسح الا أنهم صرحوا كونهم مستعدين للعمل في أجل أقصاه أسبوعين من تاريخ إجراء المقابلة.

و بلغ حجم هذه الفئة 1648000 شخص (951000 ذكر و 697000 أنثى) بتاريخ سبتمبر 2011 تتميز هذه الفئة بالشباب (59.1% لم يبلغوا سن 30) و مستوى تعليمي متدني (77% ليست لديهم شهادة) بينما صرح 56.3% منهم أنهم سبق لهم و أن قاموا بإجراءات للبحث عن عمل في فترة سابقة على شهر سبتمبر المنصرم .

صرح 62.9 % من هذه الفئة أي 1037000 عدم البحث عن عمل خلال سبتمبر لاعتقادهم عدم وفرة مناصب شغل أو لأنهم لم يجدوا عملا في الماضي أو كونهم بصدد انتظار نتائج إجراءات سابقة.

2

الملاحق:

الملاحق رقم08: إحصائيات حول PME2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة و المناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information

Bulletin d'information Statistique de la PME

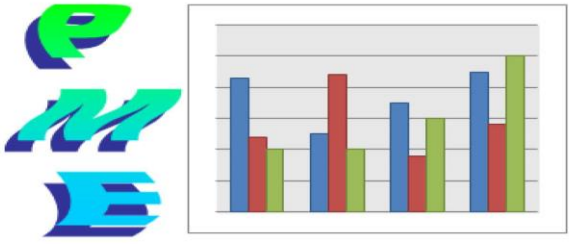

Données du 1er semestre 2017

N°31

Edition novembre 2017

الملاحق:

Sommaire

Préambule ..... ***- 5 -***

Chiffres clés au 30/06/2017 ..... ***- 7 -***

I- POPULATION DES PME ..... ***- 8 -***

1- Situation à la fin du 1e semestre 2017 ..... **- 8 -**

2- Distribution ..... **- 9 -**

2.1 Par taille ..... - 9 -
2.2 Par nature juridique ..... - 10 -
2.3 Par statut juridique et secteur d'activité ..... - 11 -
2.4 Par région ..... - 12 -
2.5 Densité ..... - 12 -
2.6 Evolution de la population globale des PME ..... - 13 -
2.7 Evolution des PME (personnes morales) par secteur d'activité ..... - 13 -
2.8 Evolution de l'emploi par type de PME ..... - 14 -

3- Demographie ..... **- 14 -**

3.1 Croissance ..... - 14 -
3.2 Création de PME ..... - 15 -
3.3 Réactivation ..... - 15 -
3.4 Radiation (mortalité) ..... - 15 -

II- STATISTIQUES LES PROGRAMMES D'APPUI À LA PME ..... ***- 18 -***

1. Dispositif national d'appui à l'investissement (ANDI) ..... **- 18 -**

1.1 Projets d'investissement déclarés par secteur d'activité ..... - 18 -
1.2 Projets d'investissement déclarés par origine (locaux/étrangers) ..... - 19 -
1.3 Projets d'investissement déclarés par tranche d'effectif ..... - 19 -

2. Dispositifs locaux d'appui relevant du secteur de l'Industrie des Mines ..... **- 20 -**

2.1 Etat de réalisation des Centres de Facilitation et Pépinières d'Entreprises ..... - 20 -
2.2 Bilan d'activité des pépinières d'entreprises ..... - 20 -

- ***Les pépinières d'entreprises de Bechar et Brouira entament la phase de démarrage : équipements de bureaux des porteurs de projets et procédures administratives en cours.*** ..... ***- 21 -***

2.4 Activités du FGAR ..... - 24 -
2.5 Activités de la CGCI-PME (dispositif relevant du Ministère des finances) ..... - 26 -

3. Dispositifs Sociaux d'appui à la PME ..... **- 28 -**

3.1 Dispositif « ANSEJ » ..... - 28 -
3.2 Dispositif « CNAC » ..... - 30 -
3.3 Dispositif « ANGEM » ..... - 31 -

III- LA CONJONCTURE ECONOMIQUE DU SECTEUR INDUSTRIEL ..... ***- 32 -***

Commerce extérieur ..... - 39 -

VI-ANNEXES ..... ***- 42 -***